



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : علوم اقتصادية

الميدان : علوم إقتصادية ، تسيير و علوم تجارية

الفرع : اقتصاد نقدي و بنكي

التخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

### عنوان المذكرة

## دور المصارف الاسلامية في تحقيق التنمية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي و بنكي

تحت إشرافه الدكتور :

شرون عز الدين

إعداد الطالب (ة) :

بركات أمال

### أعضاء لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د. شريط ايمان	رئيسا	أستاذة محاضرة بـ	20 أوت 1955 سكيكدة
د. شرون عز الدين	مشرفا	أستاذ محاضر أ	20 أوت 1955 سكيكدة
أ. أرزيوقات مولود	مناقشا	أستاذ مساعد أ	20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعي 2021/2020



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : علوم اقتصادية

الميدان : علوم إقتصادية ، تسيير و علوم تجارية

الفرع : اقتصاد نقدي و بنكي

التخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

### عنوان المذكرة

## دور المصارف الاسلامية في تحقيق التنمية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي و بنكي

تحت إشرافه الدكتور :

شرون عز الدين

إعداد الطالب (ة) :

بركات أمال

### أعضاء لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د. شريط ايمان	رئيسا	أستاذة محاضرة بـ	20 أوت 1955 سكيكدة
د. شرون عز الدين	مشرفا	أستاذ محاضر أ	20 أوت 1955 سكيكدة
أ. أرزيوقات مولود	مناقشا	أستاذ مساعد أ	20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعي 2021/2020

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان تكوين علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية



## تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة ماستر

(ملحق القرار 933 المؤرخ في 20/07/2016)

أنا الممضي اسفله الطالب: ..... أ. جمال بركمان .....

تاريخ الميلاد ..... 11/11/1996 ..... بسكيكدة .....

عنوان الإقامة: ..... حي 44 بسكيكدة ..... أوت 20 سكيكدة ..... شارع 2 ..... AB ..... باب بديوي ..... 88 .....

القسم: ..... العلوم الاقتصادية ..... قسم اقتصادي .....

التخصص: ..... اقتصاد ..... ذوق ك. و. بنكي .....

رقم التسجيل: ..... 1362 ..... 1616366 .....

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

..... دون الحصار ..... إلى ..... هبة ..... في تصديق ..... التدنصية .....

تحت اشراف الاستاذ/الدكتور:

اسم ولقب المشرف: ..... جن. الدين بن برون .....

هو عمل أصيل لي وأتحمل كامل المسؤولية التانونية والأخلاقية لما قد يرد في المذكرة، وأن هذه المذكرة أو الجزء منها رقم 7741 المتضمن  
سبق تقديمه بأي شكل من الأشكال، وأني لم أقم بأي اقتباس جزئي أو كلي، وهذا وفق ما ينصه القرار رقم 933 المؤرخ في 20/07/2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.  
الإدارة تسيير .....  
على مصموم الوظيفية (7)

وفي حال الإخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية

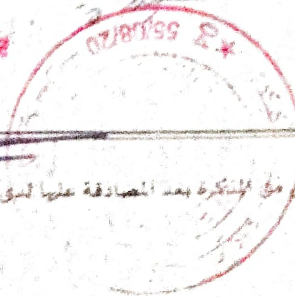
ص = 00230636 A

ص 109128

الاسم واللقب والتوقيع

جمال بركمان

أ. جمال بركمان  
على التوقيع  
01  
ويشترط من المادتين  
ويشترط من المادتين



ملاحظة: تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتوضع في الصفحة الأولى من المذكرة بعد التصديق عليها لدى المصالح الإدارية.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿ وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ سورة النور - الآية 33 -

وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمْ الصَّادِقُونَ ﴾

سورة الحجرات - الآية 15 -

وقال تعالى: ﴿ فَضَلَّ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكِلَا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ سورة النساء - الآية 95 -

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿ إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له ﴾ - صحيح مسلم -

## إهداء

الحمد لله الذي وفقني ولم أكن لأصل لولا فضل الله علي والحمد لله

اهدي ثمرة جهدي إلى من وهبني الله في الحياة. إلى من تعب لأحقق كل النجاح، إلى من شجعني بكل عزم وفخر إلى من منحني الثقة ومد لي يد العون طوال مشواري الدراسي وكل الفضل فيما أنا عليه، الآن حفظك الله يا أبي ورعاك.

إلى قرة عيني ومصباح دربي إلى من نبض قلبي بروحها، إلى من ربت ورعت وسهرت من اجلي.

الحب لك أنت أدامك الله علي نورا وأدام صحتك وعافيتك، إلى الصديقة والأخت والرفيقة والمؤنسة سلمى أدام الله عشرتنا، إلى من قاسموني حنان وعطف أمي وأبي وكانوا مصدر افتخاري واعتزازي، أخي العزيز عبد الكريم وزوجته، وأخي الحنون عبد الرحمان وزوجته، والكتكوتة الغالية ابنة أخي ريمان أسينات. والى كافة زميلات الدراسة خاصة دفعة ماستر 2020-2021 تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

# كلمة شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد حمد الله وشكره يشرفني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري و عرفاني أولاً إلى أستاذي المحترم المشرف الدكتور عز الدين شرون على ما قدمه لي من توجيهات وإرشادات قيمة ساعدتني وأنارت طريقي، ودفعتني قدماً لإتمام هذا البحث

المتواضع فجزاه الله عني خير جزاء

كما أتقدم بشكري الجزيل والتقدير إلى أساتذة تقييم البحث، دون أن أنسى أن أشكر كافة الأساتذة الأفاضل الذين نلت شرف الدراسة عندهم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني وأمد لي يد العون من قريب أو من بعيد لانجاز هذا البحث المتواضع.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية، وهذا من خلال دراسة تجربة دولتين هما السودان وماليزيا، خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و2019. وقد اعتمدنا المنهج الوصفي في الجانب النظري، حيث قمنا بعرض المفاهيم العامة لكل من المصارف الإسلامية والتنمية. أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا فيه على المنهج التحليلي، وهذا عن طريق استعمال بعض المنحنيات التي تبين تطور صيغ التمويل الإسلامية في الدول محل الدراسة. وربطها مع معدلات التنمية والأحداث الاقتصادية التي من شأنها أن تؤثر عليها سواء سلبا أم إيجابا، وكل هذا بغرض التوصل إلى النتائج واختبار الفرضيات.

وقد تبين من خلال نتائج الدراسة أن: أن المصارف الإسلامية لا تعتبر أكثر كفاءة اقتصاديا من المصارف التقليدية نظرا لتعدد صيغ التمويل فيها. وان المصارف الإسلامية تعتبر أكثر كفاءة اقتصاديا من المصارف التقليدية نظرا لارتباط صيغها التمويلية بالاقتصاد الحقيقي. وان التنمية في الإسلام لا تهتم بالجانب الاقتصادي قبل الاجتماعي بل تعمل على التوفيق بينهما. وان دور المصارف الإسلامية الحفاظ على مستوى تمويل حقيقي للاقتصاد، مما جعله في مأمن من الأزمة المالية العالمية، وهذا أن استنتجنا بعض الانخفاضات المحدودة الناتجة عن التقلبات الحادة في الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، التنمية، صيغ التمويل الإسلامي.

## Abstract

---

This study aimed to know the role of Islamic banks in achieving development, by studying the experience of two different countries, Sudan and Malaysia, during the period between 2011 and 2019. We have adopted the descriptive approach in the theoretical aspect, where we have presented the general concepts of Islamic banks and development. As for the practical side, we relied on the analytical method, by using some curves that show the development of Islamic financing formulas in the countries under study. And linking it with rates of development and economic events that would affect it, whether positively or negatively, and all this for the purpose of getting results and testing hypotheses.

The results of the study show that: Islamic banks are not considered more economically efficient than conventional banks due to the multiplicity of financing formulas in them. Islamic banks are considered more economically efficient than conventional banks due to the linkage of their financing formulas with the real economy. And development in Islam is not concerned with the economic aspect before the social, but rather works to reconcile them. And the role of Islamic banks is to maintain a real level of financing for the economy, which made it safe from the global financial crisis, and this is that we exclude some limited declines resulting from sharp fluctuations in the global economy.

**Keywords:** Islamic banks, development, Islamic financing formulas.





# فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
II	الإهداء.
III	كلمة الشكر.
IV	الملخص باللغة العربية.
V	الملخص اللغة الانجليزية.
VI	فهرس المحتويات.
IX	قائمة الأشكال.
أ - ت	مقدمة عامة.
39 - 02	الفصل الأول: الإطار النظري للمصارف الإسلامية والتنمية.
02	تمهيد.
03	المبحث الأول: الإطار العام للمصارف الإسلامية.
03	المطلب الأول: مفهوم وتطور المصارف الإسلامية.
05 - 03	الفرع الأول: مفهوم المصارف الإسلامية.
06 - 05	الفرع الثاني: تطور المصارف الإسلامية.
07	المطلب الثاني: خصائص وأهداف المصارف الإسلامية.
08 - 07	الفرع الأول: خصائص المصارف الإسلامية.
11 - 09	الفرع الثاني: أهداف المصارف الإسلامية.
12	المطلب الثالث: مصادر أموال المصارف الإسلامية.
12	الفرع الأول: المصادر الداخلية.
13	الفرع الثاني: المصادر الخارجية.
15 - 14	الفرع الثالث: مصادر أخرى.
16	المطلب الرابع: صيغ التمويل الإسلامية.
18 - 16	الفرع الأول: صيغ التمويل بالمشاركات.
20 - 18	الفرع الثاني: صيغ التمويل الفلاحية.
24 - 20	الفرع الثالث: صيغ التمويل ذات الهامش المعلوم.

25	المبحث الثاني: ماهية التنمية
25	المطلب الأول: مفهوم وأهداف التنمية.
26 - 25	الفرع الأول: مفهوم التنمية.
27 - 26	الفرع الثاني: أهداف التنمية.
28	المطلب الثاني: مفهوم وخصائص التنمية في الإسلام.
29 - 28	الفرع الأول: تعريف التنمية في الإسلام.
30 - 29	الفرع الثاني: خصائص التنمية في الإسلام.
31	المطلب الثالث: أهداف التنمية في الإسلام.
32	المطلب الرابع: دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية.
32	الفرع الأول: دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
33 - 32	الفرع الثاني: دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاجتماعية.
34	المبحث الثالث: الدراسات السابقة.
35 - 34	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.
37 - 36	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.
38 - 37	المطلب الثالث: القيمة المضافة للبحث.
39	خلاصة الفصل.
90 - 41	الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة.
41	تمهيد.
42	المبحث الأول: التجربة الماليزية.
42	المطلب الأول: نشأة وتطور العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا.
42	الفرع الأول: بطاقة تقنية لماليزيا.
44 - 42	الفرع الثاني: نشأة وتطور العمل المصرفي في ماليزيا.
45	المطلب الثاني: دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية في ماليزيا.
51 - 45	الفرع الأول: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية الماليزية.
53 - 51	الفرع الثاني: دور المصارف الإسلامية في التنمية في ماليزيا.
54	المطلب الثالث: صيغ التمويل المقدمة في بنك Ambank groupe Islamic.

54	الفرع الأول: تعريف بنك .Ambank group Islamic
64 - 54	الفرع الثاني: صيغ التمويل المقدمة في البنك.
65	المبحث الثاني: التجربة السودانية.
65	المطلب الأول: نشأة وتطور العمل البنكي في السودان.
65	الفرع الأول: بطاقة تقنية للسودان.
68- 65	الفرع الثاني: تطور العمل المصرفي الإسلامي في السودان.
69	المطلب الثاني: دور صيغ التمويل الإسلامية في التنمية في السودان.
76 - 69	الفرع الأول: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية السودانية.
78 - 77	الفرع الثاني: دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية في السودان.
79	المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامية المقدمة من طرف بنك فيصل الإسلامي.
81 - 79	الفرع الأول: تعريف بنك فيصل الإسلامي السوداني.
89 - 81	الفرع الثاني: صيغ التمويل المقدمة في بنك فيصل الإسلامي.
90	خلاصة الفصل.
94 - 92	الخاتمة العامة.
103 - 96	قائمة المصادر والمراجع.
	الملاحق.

# قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
11	أهداف المصارف الإسلامية.	01
15	مصادر أموال المصارف الإسلامية.	02
45	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي بالبيع بثمن أجل ( ماليزيا).	03
46	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي بالإجارة ( ماليزيا).	04
47	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي بالإجارة المنتهية بالبيع ( ماليزيا).	05
47	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي بالمرابحة ( ماليزيا).	06
48	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي بالمشاركة ( ماليزيا).	07
49	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي بالمضاربة ( ماليزيا).	08
49	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي الاستصناع ( ماليزيا).	09
50	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي الأخرى ( ماليزيا).	10
51	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي ( ماليزيا).	11
52	مراحل تطور صيغ إجمالي التمويل الإسلامي مقارنة بمعدلات التنمية في ماليزيا	12
69	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي بالمرابحة ( السودان).	13
70	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي بالمشاركة ( السودان).	14
71	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي بالمضاربة ( السودان).	15
72	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي السلم ( السودان).	16
73	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي المقاول ( السودان).	17
73	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي بالإجارة ( السودان).	18
74	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي الاستصناع ( السودان).	19
75	مراحل تطور القرض الحسن ( السودان).	20
75	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامية الأخرى ( السودان).	21
76	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي ( السودان).	22
77	مقارنة معدلات التنمية بصيغ التمويل الإسلامي ( السودان).	23

73	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي المقاوله ( السودان).	17
73	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي بالإجارة ( السودان).	18
74	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي الاستصناع ( السودان).	19
75	مراحل تطور القرض الحسن ( السودان).	20
75	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامية الأخرى ( السودان).	21
76	مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي ( السودان).	22
77	مقارنة معدلات التنمية بصيغ التمويل الإسلامي ( السودان).	23

بعد التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم يوما بعد يوم، وتزايد حركة رؤوس الأموال زادت الحاجة إلى تبني نظام مالي ومصرفي حتى يضبط حركة رؤوس الأموال، ولتوفيرها لتغطية احتياجات الاقتصاد. وتتم هذه العملية من خلال جمع واستقطاب رؤوس الأموال في شكل ودائع من أصحاب الفائض مقابل نسبة معينة من الفائدة لإعادة تشغيلها وتوظيفها، ومنحها لأصحاب العجز عبر آلية الائتمان في شكل قروض تمنحها المصارف باعتبارها المسؤولة عن هذه الآلية وضبط سيرها. وهذه الأخيرة تتم مقابل معدل فائدة يمنح للبنك بشكل دوري أو عند نهاية مدة القرض بحسب الاتفاق كخدمة دين.

مع كل هذه الجهود تبقى نسبة كبيرة من رؤوس الأموال تدور خارج النظام المصرفي، حيث ينسب جزء معتبر منها إلى أموال المسلمين الذين يرفضون التعامل بالربا لأن ديننا الإسلامي يحرم التعامل بها.

لهذا جاءت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية التي تتعامل وفق مبادئ الشريعة. حيث تقوم بعملية التمويل عبر صيغ التمويل الخاصة بها، ولم يقتصر العمل المصرفي الإسلامي على المسلمين فقط بل امتد في تعامله حتى غير المسلمين، وهذا راجع لدعمها للإنتاج الحقيقي عن طريق أساليبها التمويلية.

## 1\_ الإشكالية:

مما سبق يتشكل لنا التساؤل التالي:

**ما هو الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية؟**

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي تتبادر لأذهاننا بعض التساؤلات هي:

- ماهي البنوك الإسلامية وفيما تتمثل أهم جوانبها وصيغ التمويل فيها؟

- ما ماهية التنمية في الإسلام؟

- ما دور المصارف الإسلامية وتمويلها في الحفاظ على استقرار معدل التنمية؟

## 2\_ فرضيات البحث:

-تعتبر المصارف الإسلامية أكثر كفاءة اقتصاديا من المصارف التقليدية نظرا لتعدد صيغ التمويل فيها

وارتباط هذه الصيغ بالاقتصاد الحقيقي؛



- تعتبر المصارف الإسلامية أكثر كفاءة اقتصاديا من المصارف التقليدية نظرا لارتباط هذه الصيغ بالاقتصاد الحقيقي؛

\_ اهتمام التنمية في الإسلام بالجانب الاجتماعي قبل الاقتصادي؛

\_ الحفاظ على مستوى تمويل حقيقي للاقتصاد، مما جعله في مأمن من الأزمة المالية العالمية، وهذا إن استثنينا بعض الانخفاضات المحدودة الناتجة عن التقلبات الحادة في الاقتصاد العالمي.

### 3\_ أهمية الدراسة:

تظهر أهمية دراستنا فيما يلي:

- زيادة المكتسبات المعرفية للباحثين؛

- محاولة ربط مفهوم التنمية بالبنوك الإسلامية.

### 4\_ أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- توضيح أهمية البنوك الإسلامية في المجتمع؛

- التعرف على كيفية مساهمة البنوك الإسلامية و تحقيق التنمية.

### 5\_ دوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في دراسة موضوع البنوك الإسلامية لما له من أهمية؛

- معرفة أهمية البنوك الإسلامية للنهوض بالاقتصاد.

### 6\_ حدود الدراسة:

يكون نطاق الدراسة على النحو التالي:



- الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة في كل من ماليزيا والسودان.

- الحدود الزمنية: تمت الدراسة خلال الفترة ما بين 2011 إلى 2019.

#### 7\_ المنهج المتبع:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات، اخترنا إتباع المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج الملائم لطبيعة الموضوع من خلال وصف متغيرات الدراسة. وفي الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج التحليلي في عملية تحليل المنحنيات و التعليق عليها.

#### 8\_ هيكل الدراسة:

قسم البحث إلى فصلين الأول نظري، والثاني تطبيقي حيث ان الفصل الأول قسم إلى ثلاث مباحث تم فيهم وصف متغيرات الدراسة، وتوضيح العلاقة بينهما. والدراسات السابقة التي تخدم موضوع الدراسة. أما الفصل الثاني فقد قسم إلى مبحثين الأول يخص دراسة حالة ماليزيا، والثاني دراسة حالة السودان.

الفصل الأول: الإطار النظري

للبنوك الإسلامية والتنمية

## تمهيد

رغم المسيرة الطويلة للبنوك التقليدية في المجال المصرفي، ولما لها من دور واسع في تحقيق الوساطة المالية بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز في الموارد المالية. ظهرت مؤسسات أخرى تعمل بالتوازي مع البنوك التقليدية، لكن بمبادئ مغايرة حيث أنها تستمد مبادئها وضوابط المعاملات من الشريعة الإسلامية، حيث يطلق عليها اسم المصارف الإسلامية. ومن أهم مبادئها عدم التعامل بالربا سواء في الاستثمار أو الخدمات لكون معدلات الفائدة هي السبب الرئيسي في حدوث اغلب الأزمات الاقتصادية والمالية.

وهنا عملت المصارف الإسلامية على استحداث طرق تمويلية واستثمارية حسب الضوابط الشرعية لتمكينها من التقدم في المجال المصرفي، ويضمن استمراريتها رغم المنافسة مع وجود البنوك التقليدية باعتبارها أقدم نوع. ومن بين أهداف هذه البنوك تحقيق قدر من التنمية ونوع من العدالة الاجتماعية.

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: الإطار العام للمصارف الإسلامية.

المبحث الثاني: ماهية التنمية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

### المبحث الأول: الإطار العام للمصارف الإسلامية.

تعتبر المصارف الإسلامية من بين أهم المؤسسات المالية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. فبعد الأزمات المالية التي شهدتها العالم، اتضح أن هذا النوع من البنوك قد لقي إقبالا كبيرا من طرف المتعاملين المسلمين والغير مسلمين منهم. وهذا بعد أن اثبتت الدراسات أن معدل الفائدة في غالب الأحيان هو السبب في حدوث الأزمات، وأن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة. فسنقوم بالتعرف على أهم جوانب المصارف الإسلامية.

### المطلب الأول: مفهوم وتطور المصارف الإسلامية.

سننظر فيما يلي إلى مفهوم وخصائص المصارف الإسلامية.

#### الفرع الأول: مفهوم المصارف الإسلامية.

إن كلمة بنك كلمة غير عربية فهي bank في اللغة الانجليزية، ويقال أن أصل الكلمة ايطالي banko. وتشير إلى منضدة أو طاولة خشبية، كان يجلس عليها عادة الصرافون في مدن شمال ايطاليا. وذلك عند ممارستهم لأعمالهم في الأسواق لبيع، وشراء العملات المختلفة أيام ازدهار التجارة. وفي اللغة العربية تستخدم كلمة مصرف.<sup>1</sup>

أولاً: المصرف لغة: لا يمكننا تعريف كلمة مصرف دون التطرق لكلمة صرف. ومنه تعني كلمة صرف فضل الدرهم على الدرهم، والدينار على الدينار، لأن كل واحد منها يصرف عن قيمة صاحبه. والصرف هو بيع الذهب بالفضة، وهو من ذلك، لأنه ينصرف به عن جوهر إلى جوهر. والتصريف في جميع البياعات هو إنفاق الدراهم والصراف والصيرفي:النقاد، من المصارفة وهو التصرف. والجمع صيارف وصارفة، والهاء للنسبة.<sup>2</sup> وعليه كلمة مصرف تعني المكان الذي تتم فيه عملية الصرف.

ثانياً:المصرف اصطلاحاً: البنك هو عبارة عن مؤسسة مالية، تتجلى مهامها الأساسية في استقبال رؤوس الأموال، وإقراضها تحت شروط، وقواعد معينة، أو استثمارها في أوراق مالية، فغرضها الرئيسي هو العمل كوسيط بين أصحاب الفئاض في رؤوس الأموال، وأصحاب العجز في رؤوس الأموال.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - نقلا عن الموقع: تم الاطلاع عليه يوم: 2021/06/17، على الساعة: 19:40

<https://www.almohasb1.com/2011/06/bank>.

<sup>2</sup> - ابن المنظور، لسان العرب، المجلد4، ط1، دار إحياء التراث العربي، (الباب: الصاد)، (المادة:صرف)، بيروت، غير موجودة، ص2435.

<sup>3</sup> - أسهمان بوعناني، ترجمة المصطلحات البنكية في النصوص القانونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الترجمة، كلية الآداب واللغات والفنون قسم ترجمة، جامعة وهران السانية، الجزائر، 2011، ص 67.

1- تعرف المصارف الإسلامية على أنها: (مؤسسات مالية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية، تهدف إلى تحقيق نفع عام لمجتمع إسلامي قائم على أساس أخلاقي، وإنساني واقتصادي. وهي مؤسسات لا تهدف إلى الربح كما في المصارف الربوية، وإنما تستهدف تحقيق قيمة تربوية واقتصادية عليا. كما تسعى إلى تحقيق التوازن بين توظيفاتها، طويلة وقصيرة الأجل مع تحقيق السيولة وتوفير الضمان لأصحاب الودائع. مع تحقيق ربح قليل مضمون من خلال الدخول في استثمارات ذات مخاطر منخفضة وهي حاجة اجتماعية فضلا من كونها ضرورة اقتصادية).<sup>1</sup>

2- وعرفت أيضا: (مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أي الربا أخذًا وعطاءً. فالمصرف الإسلامي يتلقى من العملاء ودائعهم دون أي التزام أو تعهد مباشر، أو غير مباشر بإعطاء فوائد لهم. من ناحية أخرى فأنة يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية، لأنه لا يقرض أحدا مع اشتراط الفائدة. إنما يقوم بتمويل النشاط على أساس المشاركة في الربح والخسارة).<sup>2</sup>

3- وقد عرفت أيضا بأنها: (مؤسسة مالية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة، عن طريق أساليب المضاربة والمشاركة، والمتاجرة، والاستثمار المباشر. وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار من الصيغ الشرعية التي تضمن التنمية والاستقرار).<sup>3</sup>

4- كما عرفت تعريفا شاملا فقول: (هو مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري، وإدارتها لجميع أعمالها بالشرعية الغراء ومقاصدها. وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا).<sup>4</sup>

من هنا يمكننا القول أن هذا النوع من المصارف يقوم بدور الوساطة المالية، بضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية. ذلك بمراعاة ضوابط أساسية: أولها هي قاعدة **الغنم بالغرم** ونعني بالغنم اربح، أو الفائدة، أما الغرم فهي الخسارة، أو المخاطرة، فلا يمكن تصور ربح بلا خسارة، أو تجارة بدون ربح، وخسارة، أي فيما معناه الربح

<sup>1</sup> - حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، ط2، بغدادى للكتب للطباعة والنشر والتوزيع بغداد، العراق، 2019، ص ص17، 18.

<sup>2</sup> - ناصر خليفة عبد المولى، وحمد الصيرفي، البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 49.

<sup>3</sup> - أسماء طهراوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية-دراسة قياسية-، أطروحة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، مالية ومؤسسة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014، ص 11.

<sup>4</sup> - محمود عبد الكريم احمد أرشيد، الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2007، ص 14.

مستحق بالمخاطر. وثانيها هي **الخراج بالضمان** نقصد بالخراج المال والربح المكتسب، والضمان هو ضمان ما يتلف، أي في حال ابتاع شخص لشخص آخر شيئاً ينتفع به، واتفق معه على أن لا عيب في الشيء المباع، وبعد مدة اكتشف في هذا الشيء عيباً، واتضح أن العيب كان قبل أن يمتلك هذا الشيء، ويكون قد انتفع منه فيقوم بإرجاع الشيء لصاحبه، بشرط أن يقوم صاحب العين باقتطاع الربح، أو قدر النفع الذي بلغه من خلال استغلاله الشيء، ويرجع له المبلغ المتبقي. كذلك تعتمد في معاملاتها على المشاركة لا المديونية وهذا ما تبينه صيغ التمويل الخاصة بها.

### الفرع الثاني: تطور المصارف الإسلامية.

يرى بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي أن حقيقة المصارف الإسلامية تعود في نشاطها إلى صدر الإسلام. ولكن بالنسبة للتجسيد الفعلي والتطبيق العملي لفكرة المصارف الإسلامية بمفهومه المعاصر، فيمكن التعرف عليها من خلال عرض مختلف المراحل التي مرت بها:

أولاً: المرحلة الأولى:

امتازت هذه المرحلة بإنشاء أول بنك إسلامي بمحافظة الدقهلية بمصر، وقد تم ذلك من خلال إنشاء بنك الادخار المحلي. وقد هدفت هذه التجربة إلى جذب الجماهير الإسلامية للمشاركة في تكوين رأس المال ليستخدم في تمويل المشروعات. وبعدها في عام 1971 تأسس بنك ناصر الاجتماعي والذي تضمن قانون إنشائه عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً.<sup>1</sup>

### ثانياً: المرحلة الثانية: انتشار المصارف اللاربوية في العالم الإسلامي (1975-2000)

بعد فترة من ظهور المصارف الإسلامية واصلت انتشارها في الأقطار الإسلامية خاصة في الشرق العربي، ودول آسيا الإسلامية، وحتى شمال إفريقيا والدول الغربية. فتأسس بنك ناصر الاجتماعي، بنك دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة عام 1975، والبنك الإسلامي للتنمية 1976، وبنك التمويل الكويتي في 1977، وغيرها من المصارف الأخرى. حيث مضت المصارف الإسلامية في الانتشار إلى يومنا هذا حتى بلغ عدد المصارف الإسلامية 195 بنك عام 1997. وفي المقابل وصل حجم الصناعة المصرفية الإسلامية إلى 200 مليار دولار في 2000، وبلغ معدل نموها 15% سنوياً. مع العلم أن هناك دول مزجت بين النظام

<sup>1</sup> - سكيمة غواس، أدوات التحليل المالي في المصرف الإسلامي حالة المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تسيير المؤسسات، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 55 سكيمة، 2005-2006، ص 3، 4.

المصرفي التقليدي، والإسلامي في آن واحد، ومنها من حاولت إقامة تغيير جذري في النظام المصرفي لتحوّله إلى إسلامي محض.<sup>1</sup>

ثالثاً: المرحلة الثالثة:

استمرت المصارف الإسلامية النمو خلال عام 2004 بصفة أكبر من البنوك التقليدية، هذا حسب تقارير التنافسية الدولية 2005. وبحسب توقعات الأمين العام للمجلس العام للبنوك، والمؤسسات المالية ستبلغ موجودات المصارف الإسلامية في العالم إلى حوالي 1.84 تريليون دولار، بحلول سنة 2013.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - خديجة خالدي، البنوك الإسلامية نشأة، تطور، أفاق، دفا تر MECAS جامعة أبو بكر بالقائد، تلمسان، العدد الأول، 2005، ص 5.

<sup>2</sup> - كمال مطهري، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة -دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص 20.

### المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية.

تمتاز المصارف الإسلامية بخصائص عديدة، لكن كلها تتمحور حول ما جاءت به شرعنا الإسلامية. أما الأهداف فالمصارف الإسلامية كغيرها من الكيانات لها أهداف تسعى لتحقيقها. لكن ما يميز أهدافها هو أنها تطمح لتحقيق النفع العام، ثم بعده الخاص.

### الفرع الأول: خصائص المصارف الإسلامية.

تختلف المصارف الإسلامية من حيث المبدأ والمحتوي، والمضمون عن البنوك التقليدية، وهي بدورها تمتاز بهذا الاختلاف. ومنه نذكر أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها:<sup>1</sup>

#### 1\_ استبعاد التعامل بالربا (الفائدة):

لا تتعامل المصارف الإسلامية بالفائدة، وهذه الخاصية تعتبر أساس العمل المصرفي الإسلامي. وذلك لان الإسلام يحرم التعامل بالربا، والذي يهدف إلى العمل بمبدأ المشاركة أي الغنم بالغرم، بدلا من الفائدة أي الربح المضمون؛

ويتسم العمل المصرفي الإسلامي، بأن ليس هدفه الوحيد والرئيسي هو تحقيق الربح. وأن المصارف الإسلامية لا تعطي فائدة لأصحاب الحسابات لديها مهما كان شكلها، وأيضا لا تأخذ فائدة من المتعاملين؛ ومن أهم النصوص التي حرمت الربا في القرآن الكريم هي:

\_ قوله تعالى: "الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ لَآ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَخَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا" (البقرة 275)؛  
\_ وقوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفًا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ " ( آل عمران 130).

2- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، أي لا تستطيع المصارف تحقق التنمية الاقتصادية دون النظر للتنمية الاجتماعية، وأخذها في الحسبان. لان الهدف الأهم لهذه المصارف هو رفع المردود الاجتماعي للأمة الإسلامية. حيث يتم ذلك عن طريق تمويل المصارف الإسلامية للمشاريع ذات عائد جيد، وكفاءة إنتاجية، حتى ينتفع بها المجتمع. وتتحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي يهدف لها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمارات، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط 1، 2014، ص ص 28، 29.

<sup>2</sup> - - كمال مطهري، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- 3\_ توجيه كل جهده نحو الاستثمار الحلال، المتعارف عليه أن المصارف الإسلامية تنموية بالدرجة الأولى. لا تقدم تمويلا، أو تدخل في استثمار محرم أو لا يتماشى مع الشريعة الإسلامية.<sup>1</sup>
- 4\_ الصفة التنموية للمصارف الإسلامية: يعتبر الإسلام، ونظامه الشامل الفكر الأساسي الذي تتبناه المصارف الإسلامية. وبهذا تتخطى وفق هذا البناء التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وتتم عملية تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع. حيث يقوم المصرف الإسلامي بدعم الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع، والمشاركة في الاستثمارات. ومن واجبها أيضا إنشاء أنشطة اجتماعية بغرض زيادة التكافل الاجتماعي، وزيادة تماسك المجتمعات الإسلامية.<sup>2</sup>
- إضافة إلى بعض الخصائص الأخرى منها:<sup>3</sup>
- أ\_ حسن اختيار من يقومون على إدارة الأموال، نقصد بها أن اختيار من يقومون بتسيير الأموال يجب أن يتمتعوا بالصدق. وحفظ الأمانة لتقادي إهدار الأموال، أو اختلاسهم؛
- ب\_ عدم أكل مال الناس بالباطل، وتعني أن يتم المحافظة على أموال الناس خوفا من تعرضها للنهب، أو السرقة؛
- ج\_ الصراحة، والصدق، والوضوح في المعاملات، أي أن تمتاز العمليات البنكية بالشفافية، وعدم التعقيد في المعاملات؛
- د\_ خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الإسلامية الذاتية، والخارجية. نقصد بالرقابة الذاتية الاقتناع بفكرة أن الله يراقب أعمالنا، ومن الواجب علينا تقادي الوقوع في الزلات. أما الرقابة الخارجية فنعني بها الرقابة التي يفرضها المصرف، والبنك المركزي، من خلال القواعد، والقوانين التنظيمية؛
- هـ\_ تحقيق التوازن بين مجالات التوظيف المختلفة. أي القيام بتوزيع امثل للموارد المالية، وعدم الانحياز لمجال استثماري ما دون غيره، أو التخصص في مجال واحد؛

1 - فريد مشري، دور الأدوات المالية الإسلامية في تمويل البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص11.

2- إبراهيم تومي، تكيف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية -دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص12.

3 - احمد السيد الكردي، نظرة عن قرب لتنمية وتطوير البنوك الإسلامية، مصر، 2010، ص ص 12، 14.

الفرع الثاني: أهداف المصارف الإسلامية.

حتى يتمكن المصرف من تحقيق أهدافه، ويقوم بدوره في توظيف المال والجهد، وتوجيهها نحو التنمية. ولذلك ينبغي على البنك تحديد جملة من الأهداف العملية، ووضع السياسات التي تمكنه من أداء رسالته. لذلك فإن أهم أهداف المصرف الإسلامي ما يلي:

أولاً: أهداف مالية:

تتلخص هذه الأهداف في زيادة أموال وموارد المصرف، ونذكر منها:<sup>1</sup>

- 1\_ جذب الودائع وتميئتها ونشر الوعي الادخاري، والاستثماري بين أفراد المجتمع حتى لا يتعطل المال أو يحجب عن وظيفته في الدورة الاقتصادية؛
  - 2\_ استثمار الأموال بما يعود بالربح على المساهمين والمودعين؛
  - 3\_ تحقيق قدر ملائم من الأرباح، بما يتيح للمصرف الاستمرار في التقدم والنمو، ومواجهة المنافسة في السوق المصرفي.
- ثانياً: أهداف المتعاملين:

وتخص هذه الأهداف المتعاملين في المصرف، نذكر منها:<sup>2</sup>

- 1\_ تقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية، واستطاعته استقطاب عدد كبير من المتعاملين. مع التميز في تقديم الخدمات المصرفية، وتوافقها مع الشريعة الإسلامية؛
  - 2\_ توفير التمويل اللازم، وتلبية احتياجات المستثمرين من خلال الأموال المودعة لديه. أو استثمار الموال المودعة في شركات متخصصة، أو اللجوء للاستثمار المباشر؛
  - 3\_ تعزيز ثقة المتعاملين في المصرف من خلال توافر سيولة نقدية دائمة، لمواجهة السحوبات اليومية. وذلك دون اللجوء إلى تسهيل الأصول الثابتة.
- ثالثاً: أهداف داخلية:

وهي أهداف تخص المحيط الداخلي للمؤسسة، وتتمثل في:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، منشورات جامعة 7 أكتوبر الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، مصراته، ليبيا، ط1، 2010، ص ص 148، 149.

<sup>2</sup> - كمال مطهري، مرجع سيق ذكره، ص 28.

<sup>3</sup> - مريم زايد، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية -دراسة حالة مصرف أبوظبي الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص ص 27، 28.

1\_ تأهيل الموارد البشرية، باعتبارها بصفة عامة العامل الأساسي في تحقيق الأرباح في المصرف لأنه من الواجب استثمار الأموال لتحقيق ربح. ولكي يتوصل المصرف الإسلامي لمستوى الربح المطلوب، يجب إعداد العنصر البشري ذو الكفاءة، والخبرة المصرفية. وهذا من خلال التدريب، وتنمية المهارات للوصول إلى أعلى مستوى من العمل؛

2\_ الهدف الأساسي للمصارف هو الاستمرارية لأنها تعتبر عماد الاقتصاد لأي دولة، وحتى تستمر يجب تحقيق معدل نمو يمكنها من الاستمرار، والتنافس في الأسواق المصرفية؛

3\_ لابد للمصارف الإسلامية الانتشار حتى تتمكن من تحقيق أهدافها السابقة. إضافة إلى توفير الخدمات الاستثمارية، والمصرفية، وتغطي أكبر نسبة من المجتمع، وتضع لهم خدماتها تحت تصرفهم من اقرب مكان لهم.

رابعا: أهداف ابتكاريه:

وهي الأهداف التي تفرضها منافسة السوق في تسيير البنك والتي تتمثل في:<sup>1</sup>

1\_ البحث عن البديل الإسلامي لمختلف المعاملات البنكية لتلبية متطلبات المتعاملين، والشركات في جميع مجالات الاستثمار. وذلك بهدف مواجهة المنافسة بين المصارف الإسلامية والتقليدية؛

2\_ في ظل المنافسة التي تواجهها المصارف الإسلامية مع نظيرتها التقليدية، فهي تسعى إلى تنوع، وتطوير صيغ التمويل الإسلامي لغرض جذب العملاء، واحتواء طلباتهم المتزايدة، مع استثمار الأموال في مجالات المختلفة. وأيضا تمكين المستثمرين من تحقيق أهدافهم، مع مراعاة ضوابط الشريعة الإسلامية.

خامسا: أهداف اجتماعية:

تهدف المصارف الإسلامية إلى بلوغ التنمية الشاملة، من خلال التوفيق بين الربح، والعائد الاجتماعي. وهذا من خلال الأهداف التالية:<sup>2</sup>

1\_ بلوغ مستوى جيد من التنمية الاجتماعية من خلال التكافل الاجتماعي، بجمع أموال الزكاة؛

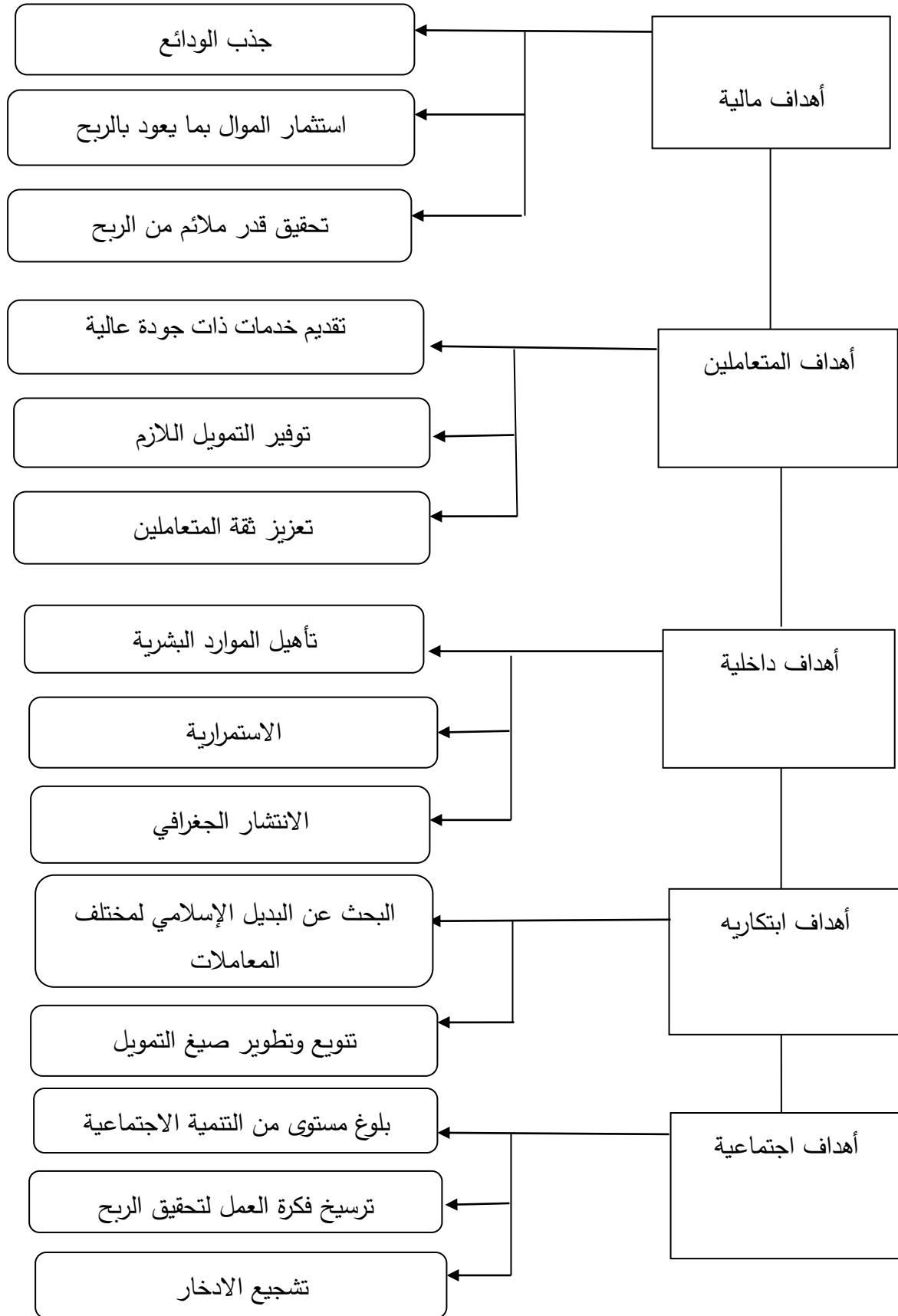
2\_ ترسيخ فكرة العمل لتحقيق الربح، بدلا من فكرة أن المال هو المصدر الوحيد للكسب؛

3\_ تشجيع الادخار مادامت تستثمر هذه المدخرات لصالح المجتمع، وربحها حلال.

<sup>1</sup> - آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012 ص 12.

<sup>2</sup> - فريد مشري، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الشكل (1): يوضح أهداف المصارف الإسلامية.



المصدر: من إعداد الطالبة، بناء على ما ذكر سابقاً.

## المطلب الثالث: مصادر أموال المصارف الإسلامية.

تنقسم أموال المصارف الإسلامية إلى ثلاث مصادر، وهي:

## الفرع الأول: المصادر الداخلية.

تتمثل في أموال مساهمات أصحاب المصرف وتكون على شكل أسهم، أو جزء من الأرباح السنوية غير الموزعة. ويعتمد على أصحاب الأسهم العادية لجني الموارد المالية التي تتيح له القيام بأعماله، والتنافس في السوق. وهذه العلاقة قائمة على أساس المشاركة وذلك عبر الأسهم المشتركة. وتضم المصادر الداخلية ما يأتي:

أولاً: رأس المال:

يحصل البنك على رأس المال عن طريق المساهمين. فيتمثل رأس المال المدفوع في الحصص المالية المقدمة من طرف المساهمين عند تأسيس المصرف. يعتبر أيضاً من ضمانات حقوق المودعين لأنه يعوض النقص الحاصل في الموارد البنك عندما يستثمرها، باعتبار البنك يستثمر في أموال المودعين لا أمواله الخاصة. وحسب نطاق وظائف رأس المال فالبنك الإسلامي يتحمل جزء من الخسارة عند حدوثها، وذلك عن طريق تحميل جزء منها للأرباح بدون حدوث أي سحبات تؤدي إلى إعاقة المصرف. سوا أن مقام نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية، ذلك حسب طبيعة نشاطه، وأدواته المالية التي يستثمر بها. على الرغم أن الأساليب المقترحة لقياس المخاطر من قبل لجنة بازل صالحة للمصارف الإسلامية، والتقليدية على حد سواء.<sup>1</sup>

ثانياً: الاحتياطات:

تتمثل الاحتياطات في جملة المبالغ المقطوعة من أرباح المصرف، ويمكن أن تكتسي طابع قانوني أو اختياري، وتقطع لدعم المركز المالي، ومواجهة المخاطر المحتملة. وبما أن الاحتياطات تعتبر من حقوق المساهمين؛ فأنها تقطع من الأرباح التي ستوزع عليهم بعد تحديد نسبة كل من المودعين، والمساهمين لان الربح ناتج عن أموالهم المستثمرة.<sup>2</sup>

ثالثاً: الأرباح المحتجزة:

تحدد نسبة الأرباح المحتجزة من طرف النظام الأساسي للمصرف الإسلامي اعتماداً على ما يتقرر من طرف مجلس إدارة المصرف عند نهاية كل سنة مالية، وتدور إلى الأعوام اللاحقة. ويمكن للمصرف إضافتها للاحتياطي العام، أو لزيادة رأس مال المصرف، وتعتبر هذه الأرباح من الموارد الذاتية في المصرف.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - حكيم محمود فليح الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 67 - 71.

<sup>2</sup> - آمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص 24.

<sup>3</sup> - فريد مشري، مرجع سبق ذكره، ص 99.

## الفرع الثاني: مصادر خارجية.

وتتمثل في مجموع ودائع المتعاملين والتي تقسم إلى عدة أنواع نذكر منها:<sup>1</sup>

أولاً: حسابات الائتمان: تتمثل في الأموال المودعة في المصرف في شكل أمانة، يضعها أصحابها بهدف حفظها أو للتعامل اليومي وليس بهدف الاستثمار. وهي بدورها لا تشارك في أرباح المصرف لأنها تتدرج ضمن عقد أمانة وليس عقد استثمار. أي أن البنك ضامن للوديعة، ومع ذلك يمكن له استعمال وخلطها مع أموال المودعين الآخرين. وتنقسم هي الأخرى بدورها إلى:

1\_ حسابات تحت الطلب: يمكن لصاحبها السحب منها أو الإيداع فيها في أي وقت وليس له دفتر

شيكات؛

2\_ حسابات جارية رواتب: وهي خاصة بالموظفين حيث تحول رواتبهم إليها؛

3\_ حسابات جارية عادية: يحصل صاحبها على دفتر شيكات لتمكنه من السحب منها؛

ثانياً: حسابات استثمارية: هي عبارة عن مبالغ نقدية مودعة من طرف أشخاص بهدف الحصول على أرباح معتبرة، عن طريق قنوات يطرحها المصرف الإسلامي. وتقسم هذه الودائع من وجهة نظر المصارف الإسلامية إلى:

1\_ حسابات الادخار والتوفير: هي حسابات تتم عمليات السحب والإيداع فيها في أي وقت، ولا يستثمر

كل المبلغ المودع، إذ لا يشارك في الأرباح سوى 50% إلى 60% من المبلغ. وتحتسب الأرباح شهرياً وتدفع مرة كل ستة أشهر على رصيد الحساب.

2\_ الحسابات الآجلة: يمكن المودع هذا النوع من الحسابات من الاستثمار لمدة شهر أو 3 أشهر، أو

6 أشهر، أو 9 أشهر، أو سنة، ويشترك جميع المبلغ في حساب الأرباح وبعض البنوك تأخذ 90% لان السلطة تحصل على 10% كاحتياطي. وتحتسب الأرباح على أساس مدة الربط وتوزع مرتين في السنة. وفي حالة عدم تحقيق ربح لا يحصل على أي شيء، وفي حالة الخسارة يشارك المصرف الخسارة بقدر حصته.

ثالثاً: الحسابات الخاضعة لإشعار: تسمح للمودع بان يسحبها في أي وقت فقط بإخطار المصرف قبل مدة معينة عادة ما تكون شهر. ويشترك بنسبة 70% من رصيد الحساب في حساب الأرباح وتوزع مرتين في سنة.

<sup>1</sup> - لنا محمد إبراهيم الخماش، البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007، ص ص 18-20.

الفرع الثالث: مصادر أخرى.

إضافة إلى المصادر الداخلية والخارجية للأموال في المصارف الإسلامية لأداء نشاطها وعملياتها،

هناك مصادر أخرى ليست بأهمية المصادر الأخرى ولكن تندرج ضمن مواردها. وتتمثل في:<sup>1</sup>

1\_ الخدمات المصرفية الداخلية. وتتمثل في:

\_ تحصيل الشيكات والكمبيالات، وهي أن يتقدم العميل إلى البنك بغرض تحصيل أمواله سواء عند حلول تاريخ

استحقاقها، أم عن طريق الخصم، وذلك مقابل عمولة يقوم باقتطاعها البنك عند عملية التحصيل؛

\_ الكفالة المصرفية وهي أن يكون المصرف الإسلامي كفيلا للعميل اتجاه طرف آخر حيث يقوم بدفع مبلغ

معين بدل العميل لهذا الطرف؛

\_ حفظ الأوراق المالية خوفاً عليها من السرقة أو الضياع؛

\_ تأجير الخزائن الحديدية؛

\_ الاكتتاب في الأسهم لمختلف الشركات.

2\_ الخدمات المصرفية الخارجية: وتتمثل أيضاً في:

\_ القيام بالتحويلات الخارجية من بيع وشراء للشيكات السياحية والعملات الأجنبية؛

\_ تقديم الاعتمادات المستندية؛

\_ تقديم اعتمادات المرابحة الخارجية و اعتمادات التصدير؛

\_ تقديم خطابات الضمان لمتعاملها.

3\_ الخدمات البنكية الأخرى: وتتمثل في:

\_ القيام بدراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية التي يطلبها العملاء؛

\_ اطلاع المتعاملين على صيغ التمويل في المصارف الإسلامية؛

\_ تقديم دراسات حول فرص الاستثمار والتوظيف في البيئة التي يعمل بها المصرف الإسلامي؛

\_ الترويج للمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية.

<sup>1</sup> - آمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص ص 34، 33.

الشكل (2): مصادر أموال المصارف الإسلامية.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المذكورة سابقاً.

## المطلب الرابع: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية.

رغم تعدد صيغ التمويل في المصارف الإسلامية، فاعلمها قائمة على مبدأ المشاركة بين المصرف الإسلامي وشخص آخر، أو مجموعة من الأشخاص إن لم نقل كلها. وكما أنها تتم تحت ضوابط شرعية حددها ديننا الحنيف. وأخيرا تهدف صيغ التمويل هذه كمنظيرتها في البنوك التقليدية إلى تحقيق الربح.

## الفرع الأول: صيغ التمويل بالمشاركات.

وتنقسم إلى صيغتين، الأولى هي المشاركة، والثانية هي المضاربة.

أولاً: عقد المشاركة.

وتعرف المشاركة على أنها:

1\_ المشاركة لغة: مخالطة الشريكين. يقال اشتركنا بمعنى تشاركنا؛ وقد اشترك الرجلان، وتشاركنا،

وشارك أحدهما الآخر.<sup>1</sup>

2\_ المشاركة اصطلاحاً:

\_ ببساطة يعرف عقد المشاركة بأنه اشتراك بين طرفين أو أكثر في المال، والعمل، بشرط أن يتفقا على طريقة اقتسام الربح، والخسارة تكون حسب نسب المشاركة في رأس المال. ويقوم المصرف الإسلامي بتفعيل عقد المشاركة بالدول بأمواله في شراكة مع طرف آخر، أو مجموعة من الأطراف في تمويل مشروع ما. بشرط اشتراكه في الإدارة، ومتابعة المشروع.<sup>2</sup>

\_ هو اتفاق بين طرفين أو أكثر على القيام بنشاط استثماري، بشرط أن يكون رأس المال مشتركاً بينهم. حيث أن رأس مال المشاركة يساهم فيه طرفين أو أكثر، وقد يتشاركون في العمل، كما قد يختص طرف واحد بأداء العمل، ويقسم بينهم الربح حسب الاتفاق. ويعرف هذا النوع في الفقه الإسلامي بشركة العنان. وتصنف المشاركات حسب معيارين، الأول حسب معيار المحل أي موضوع الشركة، قد تكون المشاركة لتمويل دورة إنتاجية معينة أو صفقة بعينها. ويمكن أن تكون المشاركة شاملة، وتكون من خلال المساهمة مباشرة في رأسمال المشروع، كإصدار عدد معين من أسهم مشروع ما. والثاني حسب معيار الاستمرارية وهذا بدوره ينقسم إلى عدة أشكال، قد تكون مشاركة ثابتة، أو ما تسمى أيضاً متوازنة، وتكون بمساهمة الشركاء بحصص ثابتة طيلة مدة العقد سوى إذا تخلى أحد الشركاء عن حصته، أو جزء منها. أو قد تكون المشاركة متناقصة، حيث أن أحد الشريكين يعد الآخر ببيعه حصته من الشركة، وتحويل الملكية إليه، سواء كان ذلك بعقد مستقل، أو تلقائياً عن طريق تجنيب جزء من الأرباح المحققة دورياً، أو عن طريق بيع الأسهم إلى طرف آخر تدريجياً. وأيضاً قد تكون

<sup>1</sup> - ابن المنصور، مرجع سبق ذكره، المجلد 4، (باب: الشين)، (المادة: شرك)، ص 2248.

<sup>2</sup> - كمال مطهري، مرجع سبق ذكره، ص 121.

المشاركة متتالية. ويكون المودعين لدى البنك شركاء مؤقتين إضافة إلى الشركاء الدائمين وهم المساهمين في البنك، ويستطيع المودعين سحب أموالهم كلها، أو جزء منها في أي وقت وإعادة إيداعها. وجاء هذا النوع من المشاركات لتكييف العلاقة بين المودعين، والمصرفي، وبين المودعين أنفسهم بوصفهم شركاء.<sup>1</sup>

ثانياً: عقد المضاربة.

ويمكن تعريفها كما يلي:

1\_ المضاربة لغة: مأخوذة من الضرب في الأرض، وهو السفر للتجارة. وتسمى أيضاً قراضاً، وهو مشتق من القرض وهو القطع؛ لأن المالك قطع قطعة من ماله ليتجر فيها، وقطعة من ربحه، وتدعى أيضاً معاملة.<sup>2</sup>

2\_ المضاربة اصطلاحاً :

- وكتعريف موجز، وبسيط نقول أن عقد المضاربة يتم بين طرفين، الأول رب المال، وهو الذي يشارك بماله، والثاني يكون المضارب، حيث يضارب بأموال الطرف الأول، ومنه فهو شريك بعنصر العمل، والكفاءة، والخبرة. فإذا تحققت الأرباح تقسم بحسب الاتفاق، أما في حالة الخسارة فيتكبدها صاحب المال، سوى في حال إن لم يكن هناك اتفاق، أو تعهد ينص بغير ذلك.<sup>3</sup>

\_ هو عقد بين طرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال، والآخر الجهد، أي العمل. على أن تقسم الأرباح بنسب معلومة بينهم، ومتفق عليها مسبقاً. وهي الوسيلة التي تجمع بين المال، والعمل بهدف استثمار الأموال التي لا يستطيع أصحابها استثمارها. وأيضاً تعتبر الوسيلة التي تقوم على الاستفادة من خبرات الذين لا يملكون المال. والمضاربة البنكية هي عبارة شراكة بين عميل أو أكثر من عميل، والمؤسسة المالية. وتتحمل المؤسسة البنكية أي صاحب المال كافة الخسائر التي قد تنتج عن نشاطاتها ما لم يخالف المضارب نصوص عقد المضاربة. وهناك شكلين للمضاربة؛ المضاربة المشتركة، وتقوم من خلال عرض المصارف الإسلامي باعتباره مضارباً على أصحاب الأموال استثمار مدخراتهم، ويعرض البنك باعتباره وكيل عن أصحاب الأموال على أصحاب الاستثمارات استثمار تلك الأموال، على أن توزع الأرباح حسب الاتفاق بين الأطراف الثلاث، والخسارة يتحملها صاحب المال. والشكل الثاني هو المضاربة المنفردة، وتكون من خلال تقديم المصرف الإسلامي التمويل لمشروع ما، ويكون هو رب المال والطرف الأول، والطرف الثاني يقدم العمل، وتقسّم الأرباح بحسب

1 - موسى مبارك خالد، صیغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل استراتيجي مالي، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة 20 اوت 1955، 2013، ص 125، 126.

2 - سابق السيد، فقه السنة، دار الفتح للإعلام العربي، مصر، ط1، 2004، ص 957.

3 - أمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الاتفاق المبرم في العقد المحرر بينهم. وهناك أيضا نوعان للمضاربة، النوع الأول هو المضاربة المطلقة، ويكون التفويض فيها غير محدود، أي أن يدفع المال مضاربة من غير تعيين المكان، والزمان وصفة العمل، بمعنى أن يكون للمضارب حرية التصرف دون الحاجة للرجوع لرب المال، وهذا حتى نهاية المضاربة أين يرجع له لإخباره بنتيجة المضاربة. والنوع الثاني هو المضاربة المقيدة عكس النوع الأول أين يكون هنا التفويض محدود، أي أن يضع فيها رب المال للمضارب مجموعة من الشروط ليضمن ماله، وتتمثل هذه الشروط في قيود نوعية، وزمانية، ومكانية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: صيغ التمويل الفلاحية.

وتنقسم هي الأخرى إلى ثلاث صيغ هم المساقاة والمزارعة والمغارسة .

أولاً: عقد المساقاة.

وتعرف من خلال تعريفان هما:

1\_ المساقاة لغة: المساقاة في النخيل، والكروم على الثلث، والرابع، وما أشبهه. يقال ساقى فلان فلانا نخلة، أو كرمه إذا دفعه إليه، واستعمله فيه على أن يعمره ويسقيه، ويقوم بمصلحته من الإبار وغيره، فما اخرج الله منه فللعامل سهم من كذا، وكذا سهما مما تغله، والباقي لمالك النخل، ويسمونها أهل العراق معاملة.<sup>2</sup>

2\_ المساقاة اصطلاحاً:

\_ هو عقد شركة يتم بين صاحب أو مالك الشجر أو الزرع والعامل عليه، مفاده أن يقوم هذا العامل بخدمة الأشجار أو الزرع لفترة محددة ومتفق عليها في العقد. وهذا مقابل جزع معلوم ومتفق عليه أيضا في بنود العقد من الغلة التي يجنيها في نهاية المدة.<sup>3</sup>

\_ ونقول أيضا أنها شركة زراعية أساسها استثمار الشجر، حيث يقدم الشريك الأول الشجر، والشريك الثاني يقوم بالعمل على الشجر، ورعايته حتى ينبت الثمر، مع الاتفاق عن نسبة تقاسم الغلة في أول العقد، ويسمى الطرف الأول برب الشجر، أما الثاني المساقى، ومحل العقد يطلق عليه الشجر، وهو أي شيء يبقى في الأرض أكثر من سنة من شجر مثمر، وغير مثمر.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، ملخص أطروحة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2009، ص 3-6.

<sup>2</sup> - ابن المنصور، مرجع سبق ذكره، المجلد 3، (باب: السين)، (المادة : سقى)، ص 12045.

<sup>3</sup> - حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 187.

<sup>4</sup> - محمد عدنان بن الضيف، الدور التنموي لتكامل المؤسسات المالية الإسلامية، رسالة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص79.

ثانياً: عقد المزارعة.

تعرف المزارعة على أنها:

1\_ المزارعة لغة: وتعني المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها.<sup>1</sup>

2\_ المزارعة اصطلاحاً:

- قيام صاحب الأرض بمنح أرضه لمن يقو بزرعها، والعمل عليها، والاتفاق على اقتسام الغلة بينهما، وتدعى أيضاً المخابرة (من الخبر: وتعني الأرض اللينة)، أو المحاقلة. وعرفت كذلك بأنها دفع رجل لرجل آخر أرضاً يزرعها مقابل جزء معين مشاع فيها. وتقسم بدورها إلى أنواع منها من تكون الأرض، والمدخلات من طرف، والعمل من طرف آخر. أو تكون الأرض وحدها من طرف، والطرف الآخر يقوم بكل العمل. ويمكن أن تكون الأرض، والعمل من طرف، والمدخلات من طرف آخر. ومن المحتمل أن تكون كل واحد من الأرض، والعمل، والمدخلات من طرف أي وجود ثلاثة أطراف. وكذلك يمكن أن يشترك الأطراف في كل من الأرض والعمل والمدخلات.<sup>2</sup>

\_ تعرف أيضاً على أنها إعطاء الأرض لمن يزرعها على أن يكون له نصيب بجزء معلوم ومتفق عليه، مما يخرج منها. وتتم على الأشجار حيث يغرس العامل الأرض لحساب صاحبها، حتى يصبح ذلك الشجر منتجاً يخذ العامل جزءاً من الأرض والشجر كمقابل لعمله. إضافة إلى المساقاة والمزارعة، توجد صيغة أخرى والتي تعرف بشركة الحيوان، والتي تتمثل في عقد شراكة بين طرفين أو أكثر في الرعاية والإشراف على تربية الحيوانات. وتكون الحيوانات من جهة والعمل من جهة، ويمكن أن يشتركان في كليهما. ولم تستخدم البنوك الإسلامية هذه الصيغة، وذلك لكونها تتطلب ملكية عناصر الإنتاج الفلاحي، ولا يتوافق هذا مع طبيعة نشاط المصارف. ومن جهة أخرى يمكن أن تقوم المصارف الإسلامية بتمويل القطاع الزراعي عن طريق صيغ المشاركات الأخرى كالمضاربة والمشاركة، أو صيغ التمويل بالهامش المعلوم.<sup>3</sup>

1 - السيد سابق، مرجع سبق ذكره، ص 940.

2 - كمال منصور، إدارة مخطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية دراسة حالة البنوك الإسلامية القطرية والأردنية خلال الفترة من 2005 إلى 2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018، ص ص 53، 54.

3 - موسى مبارك خالد، مرجع سبق ذكره، ص 128.

ثالثاً: عقد مغارسة:

وتعرف على أنها:

1\_ المغارسة لغة: من الغرس أي غرس الشجر يغرسه، أي أثبته في الأرض.<sup>1</sup> والمغارسة هو أن يغرّس العامل على أن يكون له نصيب من الشجر، والثمر، ومن الأرض.<sup>2</sup>

2\_ المغارسة اصطلاحاً:

\_ عقد يقوم من خلاله صاحب الأرض بتسليم أرضه لمن يقوم بغيرسها بأشجار ثابتة الأصل لتنتج ثمار، مع الاعتناء بها، بشرط أن تقسم الأشجار، أو الأرض، والأشجار معا بينهما بنسبة معينة بعد نفاذ مدة العقد. ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن العقد يتم بين المغارس، وصاحب الأرض.<sup>3</sup>

\_ وتعرف أيضاً بأنها تسليم الأرض لمن يغيرسها، ويرعاها. بشرط أن يكون له جزء مما يخرج منها من أشجار وثمار، أم جزء من الأشجار والثمار، وأيضاً جزء من الأرض ذلك بحسب الاتفاق، والعقد المبرم بينهما.<sup>4</sup>

الفرع الثالث: صيغ التمويل ذات الهامش المعلوم.

وفي هذه الصيغ يأخذ البنك الإسلامي صفة المشتري أو البائع أو المؤجر، وذلك بدل الشريك، وأهم مبادئها هو المدائنة.

أولاً: عقد المرابحة.

وتعرف على أنها:

1\_ المرابحة لغة: ويعني النماء في التجرة. مرابحة أي على الربح بينهما، وبعث الشيء مرابحة. ويقال: بعته مرابحة على كل عشرة دراهم درهم، وكذلك اشتريته مرابحة، ولا بد من تسميته الربح.<sup>5</sup>

2\_ المرابحة اصطلاحاً:

\_ هو البيع بالثمن الأول مع زيادة. والأصل في البيوع أن تكون مرابحة حيث يستحيل أن يضع الرجل ماله في تجارة بهدف الخسارة. وينقسم بيع المرابحة إلى مرابحة بسيطة، ويقوم فيها مالك السلعة ببيع سلعته بنفس الثمن الأول وزيادة، مثل البيوع العادية. ويمكن أن يكون البيع مساومة أو أمانة، وأيضاً قد يكون الثمن

<sup>1</sup> - مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الحديث، (باب: الغين)، (مادة: غرس)، القاهرة، مصر، 2008، ص 1182.

<sup>2</sup> - وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر المعاصرة، دمشق، سوريا، ط4 معدلة، الجزء السادس، 1997، ص 4729.

<sup>3</sup> - ليلي جودي، دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018، ص 145.

<sup>4</sup> - محمد عدنان بن الضيف، مرجع سبق ذكره، ص 76.

<sup>5</sup> - ابن المنصور، مرجع سبق ذكره، المجلد 3، (الباب: الرء) (المادة: ربح)، ص 1553.

حالا أو مؤجلا أو بالتقسيط. والنوع الثاني المرابحة المركبة أو ما يسمى أيضا المرابحة للأمر بالشراء وهو من بين بيوع الأمانة. ويقوم فيها شخص بالطلب من شخص آخر أن يشتري سلعة ما، مع وعده بان يشتريها منه بربح معلوم.<sup>1</sup>

\_ وتعرف أيضا بان يتقدم العميل بطلب للمصرف الإسلامي لغرض شراء سلعة مع تحديد جميع أوصافها، ثم يقوم المصرف باقتناء هذه السلعة، أي يمتلكها، ثم يعيد بيعها بهامش ربح معلوم، ومتفق عليه، وتكون عملية الدفع بين صاحب الطلب، والبنك فوراً أو على أقساط حسب الاتفاق.<sup>2</sup>

ثانياً: عقد السلم.

ويعرف من خلال تعريفين هما:

1\_ السلم لغة: في اللغة التقديم والتسليم، وفي الشرع هو اسم لعقد. يوجب الملك في الثمن عاجلاً، وفي المثلن آجلاً، فالمبيع يسمى مسلماً فيه، والثمن رأس المال، والبائع يسمى مسلماً إليه والمشتري رب السلم.<sup>3</sup>

2\_ السلم اصطلاحاً:

\_ هو عملية بيع سلعة يتعهد فيها البائع بتوريد بعض السلع المعنية للمشتري في تاريخ مستقبلي مقابل مبلغ محدد مقدماً ويدفع بالكامل في الحال. ويتم هنا دفع المبلغ نقداً ولكن يتم تأجيل توريد السلعة المشتراة. وهذا الأسلوب صالح لتمويل العمليات الزراعية حيث يتم التعامل مع المزارعين الذين يتوقعون الحصول على سلع وفيرة أثناء الحصاد سواء من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم حيث يمكنهم شراؤها وتسليمها إذا تعثر محولهم. والغرض الأساسي من هذا الأسلوب هو تلبية المشروعات الزراعية الصغيرة الذين بحاجة إلى تكاليف زراعية محاصيلهم حتى ميعاد جني المحصول. كما تناسب المنشآت الإنتاجية التي تقوم بإنتاج وحدات إنتاجية كمنتج نهائي، أو وحدات تستخدم في مراحل إنتاجية أخرى لشركات كبيرة.<sup>4</sup>

\_ وكذلك يعرف على انه من البيع حيث يعجل فيه الثمن، ويؤجل فيه تقديم المبيع، وينعقد بما ينعقد به البيع. ويشترط فيه ما يشترط في البيع، مضافاً عليها بعض الشروط تخص رأس المال، مثل أن يكون رأس المال معلوماً، وموصوفاً أي كيفية سداه. ويسلم رأس المال في مجلس العقد، ويقبض فعلاً، ويجب أن لا

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيقات العلمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص 159.

<sup>2</sup> - جودي ليلي، مرجع سبق ذكره، ص 141.

<sup>3</sup> - محمد صديق المنشاوي، معجم التعريفات، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، (باب: السين)، القاهرة، مصر، 1413م، ص 104.

<sup>4</sup> - حسين عبد المطلب الأسراج، صنغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد8، مارس 2010، ص 11.

يكون دين. وهناك شروط أخرى تخص المسلم، وهي أن يكون موصوفا وصفا يمنع النزاع، ومعلوما علما نافيا للجهالة، وأيضا أن يكون مؤجلا مع أجل معلوم.<sup>1</sup>

ثالثا: عقد الاستصناع.

ويعتبر أيضا من عقود التمويل ذات الهامش المعلوم والمباحة شرعا.

1\_ التعريف اللغوي: بمعنى استصنع الشيء، أي دعا إلى صنعه.<sup>2</sup>

2\_ التعريف الاصطلاحي:

\_ هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة ويصنف ضمن عقود البيوع. ومعناه أن يطلب من صانع تصنيع سلعة معينة وإذا قام بصنع السلعة المطلوبة وتسليمها تتم حالة بيع الاستصناع. ومن الضروري لإتمام هذا البيع أن يكون السعر محدد ومتفق عليه بين الطرفين وتكون مواصفات السلعة مطابقة لما أتفق عليه سابقا.<sup>3</sup>

\_ كما يعرف الاستصناع بأنه عقدة مقابلة مع أهل الصناعة، على أن يصنع شيئا فالطالب للصناعة مشتري، وصانعها مستصنع، ومحل العقد مصنوع، ويعتبر بيعا. واهم شروط عقد الاستصناع هي ان يكون الثمن، والجنس معلومان، وأن يكون المصنوع مباحا، ولا يذكر فيه اجل محدد.<sup>4</sup>

رابعا: عقد الإجارة.

وهذه الأخيرة تعتبر أيضا من عقود التمويل، ويعرف كالتالي:

1\_ الإجارة لغة: عبارة عن العقد على المنافع بعوض هو مال، وتمليك المنافع بعوض إجارة، وبغير عوض: إجارة.<sup>5</sup>

1 - ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي - التجربة الماليزية نموذجا 8-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص عقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص96، 97.

2 - ابن المنصور، مرجع سبق ذكره، الجزء السابع والعشرون، (باب: الصاد) (المادة: صنع)، ص 2508.

3 - حسين عبد المطلب الأسراج، مرجع سبق ذكره، ص 12.

4 - حمزة داودي، تحليل قدرة المؤسسات المصرفية الإسلامية على مواجهة الأزمات دراسة مقارنة مع اتفاقيات بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مناجمت المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020، ص ص 59، 60.

5 - محمد صديق المنشاوي، مرجع سبق ذكره، (باب: الألف)، ص 12.

2\_ الإجارة اصطلاحاً:

\_ هي عبارة عن عقد على منفعة ومدة معلومة، ومحل موصوف في الذمة، أو عمل ذو اجر معلوم<sup>1</sup>.  
 \_ كما تعرف على أنها حيازة منفعة مقابل الأجرة. وتنقسم إلى نوعان من الإجارة، الأولى إجارة تشغيلية، حيث يقوم من خلالها شخص باستئجار شيء ما لاستخدامه، والانتفاع به، مقابل مبالغ دورية لمدة متفق عليها في العقد مدفوعة لمالك الأصل. والثانية، الإجارة المنتهية بالتملك فبموجب هذا العقد يكون للمستأجر خيار اقتناء وامتلاك الأصل المستأجر عند انتهاء فترة التأجير بثمن رمزي. أو بتسديد القيمة السوقية، أو يمنح بموجب عقد هبة، أو فقط بدفع أقساط الإجارة، بشرط أن يكون التملك من خلال عقد منفصل عن العقد الأساسي. أو من خلال عقد هبة مرتبط بالوفاء بكل التزامات الإجارة. فعند تحقق جميع الشروط تنتقل الملكية تلقائياً.<sup>2</sup>

← وإضافة إلى الصيغ المذكورة مسبقاً يوجد صيغ أخرى أو نوع آخر أي لا يكون هدفها تحقيق الربح أهمها هو اقرض الحسن. سنقوم بالتطرق له فيما يلي:

1\_ القرض لغة: أصل القرض في اللغة هو القطع.<sup>3</sup>

2\_ القرض الحسن اصطلاحاً:

\_ هو مبلغ محدد من الأفراد، أو لأحد العملاء حيث تضمن سداد القرض الحسن، دون تحميل هذا الفرد أو العميل أية أعباء أو عمالات. أو مطالبته بفوائد وعائد استثمار هذا المبلغ، أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع. بل يكفي المصرف أن يسترد أصل القرض والأموال التي اقرضها لهذا العميل أو لهذا الفرد.<sup>4</sup>  
 \_ ويعرف أيضاً بأنه مبلغ محدد مقدم من طرف المصرف لأحد العملاء سواء كان فرد، أو شركة، أو حكومة. بشرط يتعهد اخذ القرض بتسديد القرض الحسن دون تحمل أي عبئ، ودون معدل فائدة، أو عوائد استثمار هذا المبلغ، حتى دون مطالبته بأي زيادة من أي نوع. بل يكفي أن يقوم البنك باسترداد أصل القرض فقط، بشرط أم يكون المقرض أهلاً للتبرع.<sup>5</sup>

1 - محمد عدنان بن الضيف، مرجع سبق ذكره، ص 109.

2 - إبراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص12.

3- ابن المنظور، مرجع سبق ذكره، المجلد 5، (باب: القاف) (المادة: قرض)، ص 3589.

4 - ميلود بن مسعود، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص56.

5 - إبراهيم تومي، مرجع سبق ذكره، ص53.

وحتى هناك نصوص قرآنية تبين عظمة القرض الحسن في ديننا الحنيف:

\_ قال تعالى: " مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ " سورة البقرة 245.

\_ قال تعالى: " لَئِنْ أَقَمْتُمْ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمْ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمْ مَوَالِيَهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ " سورة المائدة 12.

\_ قال تعالى: " مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ " سورة الحديد 11.

\_ قال تعالى: " إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ " سورة الحديد 18.

\_ قال تعالى: " إِنْ تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ " سورة التغابن 17.

\_ قال تعالى أيضا: " وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تَقَدَّمُوا لِنَفْسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا لِلَّهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ " سورة المزمل 20.

**المبحث الثاني: ماهية التنمية.**

تهدف المصارف الإسلامية كغيرها من المصارف إلى تحقيق الربح. لكن كونها تعمل حسب مقاصد الشريعة الإسلامية، فيكون هدفها السامي والرئيسي هو تحقيق تنمية على كل الأصعدة. مثلا على الصعيد الاجتماعي، والاقتصادي، أين يرتقي بحياة المواطن أو الفرد. ويضمن له استقرار معيشي من الناحية المادية والاجتماعية، بعيدا عن الأزمات التي يشهدها الاقتصاد غير الإسلامي. سنتطرق هنا إلى أهم نقاط حول التنمية والتي تخدم بحثنا.

**المطلب الأول: مفهوم وأهداف التنمية.**

يمكننا التعرف على التنمية من خلال عدة تعريفات مختلفة نذكر أهمها والأكثر تداولاً:

**الفرع الأول: مفهوم التنمية.**

تختلف تعاريف التنمية حسب الباب الذي تعرف من خلاله أو المجال الذي تنسب إليه. نذكر أهمها:

أولاً: التنمية لغة: أصل الكلمة هو نمى، أو النماء وتعني الزيادة. نمى ينمى نمياً ونماء: زاد وكثر. من نمى الشيء إذا زاد وارتفع.<sup>1</sup>  
ثانياً: التنمية اصطلاحاً:

تتمثل في العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي على مدار الزمن. والتي تحدث من خلال إحداث تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة. إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء، وتحسن في نوعية المعيشة.<sup>2</sup>  
وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها " تتمثل في تغيير البنيان الاقتصادي والاجتماعي تغييراً من شأنه أن ينقل الاقتصاد القومي من اقتصاد متخلف، يتميز بانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية وانحراف البنيان الاقتصادي. إلى اقتصاد متقدم يتميز بارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية في ظل توازن العلاقات الهيكلية بين القطاعات الإنتاجية الأساسية".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - ابن المنصور، مرجع سبق ذكره، المجلد 6، (باب: النون) (المادة: نمى)، ص ص 4551، 4552.

<sup>2</sup> - عثمان علال، البنك الإسلامي للتنمية وتمويل التنمية في الدول الإسلامية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص9.

<sup>3</sup> - احمد حسن احمد المشهراوي، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2003، ص 38.

تعرف التنمية على أنها عملية تحسين نوعية الاقتصاد وطرق سيره. وأيضا علم الاقتصاد يعرف التنمية على أنها التوليف بين التغيرات الذهنية والاجتماعية لمجتمع ما، مما يجعله قادرا على الرفع من ناتجه الحقيقي الكلي بشكل دائم ومتراكم. ومنه نجد أن التنمية تعني قدرة الاقتصاد القومي والذي يمتاز بظروف اقتصادية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي لهذا الاقتصاد. أو يمكن القول أنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل. ورفع مستويات الإنتاج عن طريق إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أحسن، بفضل زيادة رأسمال المتراكم في المجتمع على المدى الطويل. ونتيجة هذه التعريفات يمكننا تعريفها على أنها التقدم والتطور والتحدث وربما التصنيع. وهذا راجع إلى أن البلدان التي حققت الدرجة العليا في التنمية هي الدول المتقدمة والمتطورة والحديثة والصناعية.<sup>1</sup>

وتعرف التنمية الاجتماعية على أنها الجهود الرامية إلى الحفاظ على تماسك المجتمع وقدرته على العمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. وذلك من خلال تلبية الاحتياجات الفردية المتعلقة بالصحة والرفاهية والتغذية، والمأوى، والتعليم، والتعبير الثقافي.<sup>2</sup>

نظرا لاتساع مجالات التنمية وتعددها، يمكننا تعريف التنمية من خلال جانبين هم الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لأنهم يخدمون موضوعنا، ولتضييق مجال البحث. ومنه تعرف التنمية على أنها مجموعة الجهود والتوليفات الاقتصادية التي تدفع بعجلة التنمية لتحقيق معدلات نمو جيدة، تخدم الارتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد والمجتمع ككل من خلال ارتفاع مداخيلهم، ولتحسين الخدمات الاجتماعية كالصحة، والتعليم، والأمن، والاستقرار وغيرها.

### الفرع الثاني: أهداف التنمية.

تتمثل أهداف التنمية في:<sup>3</sup>

أولاً: تحسين العدالة الاجتماعية من خلال إشباع الحاجات الأساسية للتجمعات البشرية الحالية والمستقبلية، وتحسين جودة الحياة، وتوفير فرص العمل للمجتمع وكذا التعليم والعناية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والسكن الجيد، واحترام حقوق وحرية الأفراد من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرار؛

<sup>1</sup> - عبد الرحمن العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرات عباس، سطيف، 2011، ص 7،8.

<sup>2</sup> - عامر خيضر الكبيسي وآخرون، دراسات حول مداخل التنمية المستدامة، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2019، ص 152.

<sup>3</sup> - لبنى الكنز، دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تنمية العلاقات العامة للمؤسسات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، 2009، ص 29-35.

ثانيا: تحسين الفعالية الاقتصادية من خلال تشجيع الإدارة المثلى للموارد البشرية، والطبيعية، والمالية بغية السماح لإشباع حاجات التجمعات البشرية. من خلال تحميلهم المسؤوليات للمؤسسات والمستهلكين تجاه السلع والخدمات التي ينتجونها ويستخدمونها، من خلال إقرار السياسات الحكومية المقبولة؛

ثالثا: معالجة التخلف والتفكك وحل المشاكل الاجتماعية ورفع مستوى معيشة أبناء المجتمع، وتهيئة مقومات الحياة الكريمة ليعم الانتفاع الكامل؛

رابعا: رفع إنتاجية الأفراد وزيادة دخلهم الفردي، ومضاعفة الخدمات الصحية والتربوية والترفيهية بما يخدم رفع المستوى العلمي والعقلي للمجتمع وتحقيق الرفاهية؛

خامسا: تحقيق الضبط الاجتماعي بإيجاد مناخ ملائم لعملية التنمية يعزز معرفة الفرد لواجباته ودوره في عملية التنمية، كما تخلق نوع من التفاهم والتواصل بين أفراد المجتمع المحلي.

## المطلب الثاني: مفهوم وخصائص التنمية في الإسلام.

يختلف منظور التنمية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي فكل منهما خصائصها وأهدافها.

فيما يلي سنتطرق للتنمية من خلال منظور الاقتصاد الإسلامي:

## الفرع الأول: تعريف التنمية في الإسلام.

وتعرف التنمية في الإسلام كما يلي:

أولاً: هو تغيير جذري وشامل، وهادف محرك ومنظم، ومسير من قبل آليات ومراحل، وخطوات بهدف توجيه سيرها. مصدرها وعي المجتمع بأهميتها ووجوب، والتجاوب مع متطلباتها التي تهدف أساساً إلى النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع وتحقيق الاستقرار، والتوازن. وتعتبر عملية طويلة المدى ونتائجها تظهر على المدى الطويل، وبهذا تتطلب الصبر والعزيمة، والإيمان بالوصول لها بل والاجتهاد لبلوغها.<sup>1</sup>

ثانياً: هي عملية مستمرة للتغيير الجذري لهيكل المجتمع، تهتم بالجوانب الروحية، الخلقية، الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية، وتهدف إلى تنمية الموارد البشرية والموارد الاقتصادية، واستغلالها بطريقة متوازنة لتحقيق أعلى مستويات الرفاهية لأفراد المجتمع.<sup>2</sup>

ثالثاً: وتعرف أيضاً على أنها " تلك العملية التي يتم بموجبها استخدام كل الموجودات أو المخلوقات في هذا الكون من ثروات طبيعية ووسائل علمية حديثة، وطاقات بشرية من أجل تنمية جوانب الإنسان الروحية، والخلقية والمادية بصورة متوازنة من غير إفراط أو تفريط في جانب من الجوانب على حساب جانب آخر. حتى نستطيع توزيع الناتج بما يحقق حد الكفاية المتناسبة مع حجم الناتج لجميع أفراد المجتمع وتقليل نسبة التعاون العادي بين فئات المجتمع".<sup>3</sup>

رابعاً: هي تلك العملية التي تستغل من خلالها أقصى الطاقات المتوفرة، المادية والبشرية منها في كل ما هو حلال ومشروع بغرض النهوض، وترقية المستوى المعيشي للإنسان. وتحقيق حد الكفاية لتعظيم مستوى الرفاهية والعدالة في المجتمع، وتمتاز هذه التنمية بالاستمرارية مادامت الحياة مستمرة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - عزالدين شرون، مساهمة نحو تفعيل دور الوقف النقدي في التنمية دراسة حالة بعض البلدان الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 66.

<sup>2</sup> - عثمان علال، مرجع سيق ذكره، ص 24.

<sup>3</sup> - عبد الرزاق سلام، إسهامات المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 3، 2012، ص 105.

<sup>4</sup> - زليخة بلحناشي، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007، بدون ترقيم.

وانطلاقاً من التعريفات السابقة يمكننا القول أن التنمية من منظور الإسلامي هي تشغيل كل الطاقات المتاحة في كل المجالات المشروعة والمباحة. بهدف بلوغ قدر معتبر من التنمية على المدى القصير، والطويل، لغرض ترقية المستوى المعيشي للانفراد، والحفاظ على هذا المستوى مادامت الحياة مستمرة.

### الفرع الثاني: خصائص التنمية في الإسلام.

هناك العديد من الخصائص للتنمية. نذكر أهمها:<sup>1</sup>

أولاً: الشمول: يتضح شمول المفهوم الإسلامي للتنمية، من خلال النظرة الشاملة للتنمية الإسلامية، التي تهتم بالجوانب المادية والروحية معاً. فمحور التنمية في الإسلام يبدأ بالجانب الروحي أي التقوى، ثم يتعداه إلى الجوانب الأخرى من خلقية، اجتماعية، سياسية واقتصادية. وبذلك فهو شامل لكل الأنشطة في المجتمع. وهذا المفهوم ما هو إلا انعكاس لروح الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى زيادة رفاهية الإنسان في الدنيا، بما يضمنه في الآخرة. وبهذا يكون القصد من التنمية في المفهوم الإسلامي هو طيب الحياة؛

ثانياً: التوازن: ونقصد به التوازن في استخدام الموارد، حيث لا يكون تبذير، بما يتيح للأجيال الحاضرة الاستفادة من الموارد في عملية التنمية. بهدف تلبية مختلف الحاجيات، وبما يسمح للأجيال المقبلة الاستفادة من الموارد من أجل مواصلة عملية التنمية. وأيضاً الاندماج بين القطاع الخاص في التنمية والقطاع العام. بحيث يتولى القطاع العمومي في الأساس المشاريع المتعلقة بالهياكل القاعدية، والمرافق العامة. وتوفير محيط يسمح للقطاع الخاص المشاركة في عملية التنمية. وهذا ما يتوافق مع هيكل الاقتصاد الإسلامي؛

ثالثاً: التكامل: تكامل الأقطار الإسلامية ضروري جداً، إذ لا يمكن الحديث عن التنمية بمفهومها الإسلامي دون تكامل الدول الإسلامية بين بعضها. خصوصاً وأن هناك محفزات عديدة تسهل من عملية التكامل، كالوحدة الجغرافية وتوزع أهم الثروات وتنوعها بين الدول الإسلامية، التقارب الثقافي والاجتماعي، التاريخ المشترك. وهذا التكامل في حالة حدوثه يسمح للدول الإسلامية الاستفادة المتبادلة من الإمكانيات، والثروات المتاحة؛

رابعاً: الإنسان جوهر عملية التنمية: أي أن الهدف من التنمية هو الإنسان، وهذا ما أكد عليه مالك بن نبي الذي يعتبر الهدف من التنمية الرفاهية وتقدم الإنسان. فالإنسان إذا هو وسيلة التنمية وهو غايتها من المنظور الإسلامي.

<sup>1</sup> - عثمان علام، مرجع سبق ذكره، ص ص 24، 26.

وهناك خصائص أخرى. تتمثل في: <sup>1</sup>

أ\_ العدالة: تركز التنمية في المفهوم الإسلامي على مبدأ تحقيق العدالة والحرية، والمساواة، والتكافل الاجتماعي. حيث تضمن حد الكفاية لكل فرد حسب حاجاته، كما تحرص على تحقيق العدالة في التوزيع وفق آليات تضمن حقوق الفقير والغني على حد سواء من خلال آلية الزكاة والخراج والعشر والجزية. مما يعني لا وجود في المجتمع لجائع وان وجد يتم التكفل به بما يلائمه؛

ب\_ الكفاية: وتعني ترشيد هذه الموارد لتلبية تلك الحاجات. حيث أن الاقتصاد الإسلامي يرى أنه لا يوجد تناقض بين الموارد وكفاية الحاجات. إنما تكمن المشكلة في انحراف سلوك الإنسان نفسه وتصرفاته وفساد نظامه سواء من حيث ضعف الإنتاج أو سوء التوزيع. ولذلك جاءت ضرورة تنمية الإنتاج مع عدالة التوزيع. إن الهدف من حد الكفاية من المنظور الإسلامي ليس فقط فرض واجبات على الأغنياء لصالح الفقراء، إنما هي القضاء على الفقر في المجتمع. والذي يعد أكبر المشاكل التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات؛

ج\_ الإنسانية: تهدف التنمية من المنظور الإسلامي إلى رفاهية المجتمع وإسعاد الناس، وتحريرهم من الاستغلال وتكريمهم. فالإنسان لم يخلق ليكون همه المأكل والمشرب والريح وغيرها، مثلما تنص عليه اديولوجية الأنظمة الاقتصادية الأخرى. إنما خلق لتأدية رسالة ربانية يقوم بها في هذا الكون، ويكون فعلاً خليفة الله عز وجل في الكون.

<sup>1</sup> - خديجة عرقوب، دور الأدوات المالية في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د، تخصص إدارة المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، والعلوم التجارية، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، 2017، ص ص 52،53.

المطلب الثالث: أهداف التنمية في الإسلام.

ترمي التنمية في الإسلام إلى تحقيق العديد من الأهداف. نذكر أهمها:<sup>1</sup>

1\_ تعزيز قوة ومناعة المجتمع الإسلامي وبالتالي المحافظة على استقراره الاقتصادي، والاجتماعي

العام؛

2\_ إتاحة السلع والخدمات بكميات ونوعيات تتناسب مع تطورها المستمر. بشكل يعزز الرفاه العام

للأفراد والجماعات في المجتمع؛

3\_ الحفاظ على استقلالية المجتمع المسلم ومحاربة التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها. وهذا يعني

الانفتاح المتوازن والفاعل وليس الانغلاق وعدم التعاون الايجابي مع باقي الدول؛

4\_ تفعيل الاقتصاد الإسلامي وتنشيطه في مختلف القطاعات الإنتاجية المادية والصناعية،

والتكنولوجية، والزراعية وغيرها. عن طريق الابتكار في صيغ التمويل المقدمة في المصارف الإسلامية، وتوفير

رؤوس الأموال لان الرفع من مؤشرات الاقتصادية يدفع بعجلة التنمية إلى الأمام ؛

5\_ تحقيق العدالة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية وغيرها لان ديننا دين عدل

ومساواة.

وهناك أهداف أخرى منها:<sup>2</sup>

أ\_ رفع الحرج عن المسلمين في المعاملات المصرفية اليومية. من خلال دعم والدفع بالنظام المصرفي

الإسلامي والمصارف الإسلامية لتميتها، وتطويرها وتحسين من الخدمات التي تقدمها؛

ب\_ تنمية الوعي الادخاري، بكل الطرق، ولدى مختلف الفئات العمرية، ومكافحة الاكتناز. عن طريق

ابتكار وتطوير أدوات تمويلية تتماشى والشريعة الإسلامية، وتواكب تطورات المصارف التقليدية؛

ج\_ تشجيع الاستثمار، بإيجاد الفرص المناسبة وخلق آليات والأدوات التي تلبي احتياجات المستثمرين

من الأفراد والشركات والمؤسسات. بهدف تعويض أساليب التمويل المقترحة في البنوك التقليدية. وبغرض تفادي

الوقوع في مشاكل الربا؛

د\_ توفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال من أفراد وشركات ومؤسسات. وهذا من خلال

تشجيع الادخار عند المتعاملين الاقتصاديين، عن طريق استقطاب الودائع من طرف البنوك الإسلامية. بهدف

تشغيلها في مشاريع حلال، واستثمارها حسب قواعد الشريعة الإسلامية.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 54.

<sup>2</sup> - احمد محمد علي، دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية، المعهد الوطني للبحوث والتدريب، جدة، ط3، 2001، ص

## المطلب الرابع: أثر المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية.

حققت المصارف الإسلامية قفزة نوعية في مجال التنمية، وتتضح لنا صورة التحسن من خلال البلدان التي تعتمد النظام المصرفي كلياً أو حتى بشكل جزئي. وأحسن مثال على نجاح هذه التجربة تبني بعض الدول الغربية أساسيات النظام المصرفي الإسلامي. نذكر أهم معالم نجاح هذه التجربة فيما يلي:

## الفرع الأول: أثر المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تتجلى آثار المصارف الإسلامية على التنمية الاقتصادية فيما يلي:<sup>1</sup>

1\_ تحقيق التوازن في الاقتصاد من خلال التمويل بالمشاركات، لأنه بدوره يقوم بتجنب التراكمات النقدية فعندما يصل الاقتصاد لحالة التوازن والاستقرار. هذا بد ذاته يدفع بعجلة التنمية إلى الأمام؛

2\_ المشاركة الفعلية للمصارف الإسلامية في عملية الإنتاج. يجعل النقود تظهر في المصرف مع ظهور الإنتاج. وتختفي باستهلاك الإنتاج، وبهذا يبقى الإنتاج الحقيقي معدلاً لحجم الائتمان فلا تتأثر مستويات الأسعار؛

3\_ تحقيق توازن النشاط الاقتصادي من خلال إقامة المشروعات كثيفة رأس المال والعمل، المتمثلة في المشروعات الصغيرة، والمتوسطة التي تمويلها المصارف الإسلامية من خلال صيغها التمويلية. وعليه ففي ظلها تتحرك الإيرادات النقدية في نفس اتجاهه. مما يؤدي إلى استقرار الاستثمار والتنمية؛

4\_ تخلص البلدان من ضخامة الديون الخارجية وخدمتها بالاعتماد على صيغ التمويل في المصارف الإسلامية، يمكنها من النهوض باقتصاديات مجتمعاتها وتميبتها؛

5\_ قدرة المصرف الإسلامية على تجميع المدخرات اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية، ووضعها في المسار السليم بما يساعد الحكومات على انجاز خططها التنموية.

## الفرع الثاني: أثر المصارف الإسلامية على التنمية الاجتماعية:

يتمثل تأثير المصارف الإسلامية على التنمية الاجتماعية فيما يأتي:<sup>2</sup>

1\_ التوزيع العادل للدخول وهذا من خلال آلية الاعتماد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، بين المدخرين الذين يستثمرون أموالهم لدى المصارف الإسلامية، وطالبي التمويل؛

<sup>1</sup> - عبة لمسلم، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، غير مرقمة.

<sup>2</sup> - - محمد عدنان بن الضيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 458، 459.

2\_ الاهتمام بالصناعة المتوسطة والصغيرة، بهدف رفع مستوى الطبقات الفقيرة. عن طريق تحويلهم من بطالين إلى منتجين، ومن فقراء إلى مالكين. مما يساهم في تحقيق التوزيع الأمثل للدخول عن طريق هذا النوع من التمويل. مما يؤثر بالإيجاب على مستوياتهم المعيشية؛

3\_ اثر الزكاة على تنشيط الاستثمار، عن طريق القضاء على الاكتناز، وإتاحة الأموال للمشروعات الاقتصادية. وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، ومنه يرتفع مستوى النمو الاقتصادي وبالتالي تحسن مستويات المعيشة.

4\_ إنشاء مشاريع اجتماعية ذات طابع اقتصادي. مع تقديم مساعدات خيرية من خلال أموال الزكاة، وآلية القرض الحسن.<sup>1</sup>

5\_ زيادة حجم الاستثمارات وتنشيط التكوين الرأس المالي، مما يفتح مجالات لتشغيل أصحاب المهن، وذوي الخبرات، وتوجيه المدخرات إلى استثمارات في الأنشطة، التي تجذب محفزات الاستثمار. ومنه كفاءة الموظف وتتحفض مستويات البطالة ويزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات. مما يؤدي إلى سرعة تصريفها وإعادة توزيع عائداها.<sup>2</sup>

1 - عزالدین شرون، مرجع سبق ذكره، ص 192.

2 - عبلة لمسلف، مرجع سبق ذكره، ص 103.

## المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

لدراسات السابقة اثر ايجابي في البحوث العلمية ولحديد معالم البحث العلمي المراد انجازه، والاستناد إليها لتجميع المعلومات.

## المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.

من أهم الدراسات التي اعتمدت عليها ما يلي:

أولاً: الدراسة الأولى: عجلة لمسلم 2006 تحت عنوان الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية دراسة مقارنة. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة يتناول موضوع هذا البحث إبراز الدور الاقتصادي للمشاركة في المصارف الإسلامية. وتهدف الدراسة إلى معرفة اثر ودور المشاركة في الاقتصاد من خلال دراسة مقارنة بين الجزائر والسودان.

وعليه كانت نتيجة الدراسة بأنه لا يمكن الحكم على صيغة المشاركة المصرفية الإسلامية بالفشل، في ظل ضعف تطبيقها في معظم المصارف الإسلامية. في ظل وجود عوائق في التجربة السودانية التي تعتبر تجربة ناجحة، إذ تمكنت من تحقيق نتائج جد ايجابية. أبرزت من خلالها أهمية كبرى للمشاركة المصرفية في ظل قصر عمر هذه التجربة، والذي يمتد إلى حوالي 20 عاماً.

ثانياً: الدراسة الثانية: دراسة خديجة عرقوب 2016-2017 مذكرة دكتوراه تحت عنوان دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تجربة ماليزيا نموذجاً في الفترة 2000-2015، جامعة 20 اوت 55 سكيكدة.

تهدف الدراسة إلى إبراز دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق جوانب التنمية المستدامة بصفة عامة وفي ماليزيا بصفة خاصة وتم التوصل إلى النتائج التالية:

الأدوات المالية الإسلامية، تساهم فعلاً في تحقيق التنمية المستدامة، ولها دور فعال في ذلك. وهذا ما أثبتته التجربة الماليزية التي بينت أن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية هي أهم أبعاد التنمية المستدامة التي تساهم أدوات المالية الإسلامية في تحقيقها. في حين أن البعد البيئي لا يزال في حاجة للمزيد من دعم هذه الأدوات. وهذا يتطلب تكييفها ومزيداً من الإبداع والابتكار فيها لتحقيق الاستفادة القصوى من تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: الدراسة الثالثة: دراسة علام عثمان 2007 مذكرة لنيل شهادة ماجستير تحت عنوان البنك الإسلامي للتنمية وتمويل التنمية في الدول الإسلامية، جامعة الجزائر.

تهدف الدراسة للتأكد من فعالية المفاهيم الاقتصادية الإسلامية المرتبطة بقضايا التنمية والتمويل وإبراز إمكانية الاعتماد على قرارات الذاتية للدول الإسلامية. وهذا من أجل تحقيق دفع قوي للعملية التنموية، وذلك

بواسطة تفعيل ورفع كفاءة المؤسسات المالية والتنمية الإسلامية، وفي مقدمتها البنك الإسلامي للتنمية. كما نحاول الوصول لكون مسألة التعاون المتبادل في مختلف المجالات والقطاعات بين الدول الإسلامية، تمثل خطوة مهمة نحو تحسن وتقدم وتيرة التنمية في الدول وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

\_ أن تخلف الدول الإسلامية وتأخر العملية التنموية بها، يرجع بشكل أساسي إلى انعدام خطط تنموية واضحة وتدبب التوجهات السياسية والاقتصادية. الأمر الذي جعل عملية التنمية تراوح مكانها لعقود من الزمن في اغلب الدول الإسلامية؛

\_ يرتبط تقدم العملية التنموية بدرجة كبيرة بحجم الموارد المالية المتاحة الأمر الذي يوجب على الدول الإسلامية تعبئة مدخراتها المحلية وتهيئة مناخ اقتصادي ملائم مشجع لاستقطاب الاستثمارات الخارجية. وفي نفس الإطار يجب أن تلعب البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية دور الممول الحقيقي وفق الأساليب الشرعية لمختلف المتطلبات التنموية؛

\_ تشير مختلف المقاييس والمؤشرات الإحصائية إلى التخلف الكبير الذي تشهده دول إسلامية. نتيجة لتردي الواقع التنموي بها في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية. الأمر الذي يستوجب إعطاء دفعة قوية لعملية التنمية في الدول الإسلامية.

## المطلب الثالث: الدراسات باللغة الأجنبية.

قمت بانتقاء أهم الدراسات الأجنبية التي تخدم موضوعي وهي كالاتي:

أولا: الدراسة الأولى:

Mohamed Goaid, Seifallah Sassi, January 2010, Financial Development and Economic Growth in MENA Region: What about Islamic Banking Development.

الغرض من هذه الدراسة هو إعطاء أولا المزايا النظرية الصيرفة الإسلامية والخصائص التنموية الرئيسية لأساليب تمويلها وثانيا، نحن نقدم تجريبيا العلاقة بين التطور المالي والنمو في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ونحاول التحقق من التأثير المحدد للقطاع الإسلامي على النمو الاقتصادي باستخدام مبلغ الائتمان الذي تصدره المصارف الإسلامية للقطاع الخاص كتدابير تطوير المالية الإسلامية. وبالتالي ليتم الكشف عن خصوصيات النظام المالي الإسلامي أجريت الدراسة التجريبية باستخدام بيانات لوحة غير متوازنة من 16 منطقة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. نقدم أدلة تستند إلى تقدير نظام GMM لنموذج لوحة ديناميكية تظهر نتائجها التجريبية، عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، بين العمل المصرفي والنمو وتعزيز فكرة أن البنوك لا تحفز النمو الاقتصادي، إلى جانب ذلك نجد لبعض المواصفات أن مؤشر البنوك سلبي بشكل ملحوظ مرتبط بالنمو. اكتشاف آخر أن المصارف الإسلامية لا تقوم بالاستثناء في الأسواق المالية وتظهر علاقة ضعيفة معها. لكن النمو يميل بالتصرف بشكل ايجابي كما هو موضح نظريا وأخيرا أثبتنا أن العلاقة بين التطور المالي والنمو هي غير متجانسة تماما، عبر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث تكون العلاقة سلبية. بالنسبة للبتروال المصدر من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ايجابية ولكن ليست كبيرة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بدون نطف.

ثانيا: الدراسة الثانية:

Mosabi. \_Tabash, Raj Dahankar, Delhi, India 2014. Islamic Banking And Economic Growth: An Empirical Evidence From Qatar

تبحث هذه الدراسة بشكل تجريبي في العلاقة بين تطوير نظام التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في قطر. باستخدام التحليل الاقتصادي القياسي ، ثم استخدام بيانات التسلسل الزمني السنوية للنمو الاقتصادي وتمويل المصارف الإسلامية من 1990 إلى 2008. نحن نستخدم أنواع التمويل التي تقدمها المصارف الإسلامية للقطاع الخاص من خلال طرق التمويل كبديل لتطوير نظام التمويل الإسلامي والنتائج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كوكلاء للنمو الاقتصادي الحقيقي. بالنسبة للتحليل، تم إجراء اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك واختبارات سببية جرانجر. تشير

النتائج التجريبية عمومًا إلى أن تمويل المصارف الإسلامية على المدى الطويل إيجابي ومرتببط بشكل كبير بالنمو الاقتصادي في قطر. وهذا يدعم فكرة أن النظام المصرفي الذي يعمل بشكل جيد يعزز النمو الاقتصادي. كما أظهرت النتائج أن تمويل المصارف الإسلامية ساهم في زيادة الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل وبطريقة إيجابية. تكشف النتائج التي تم الحصول عليها من اختبار جرانجر السببية عن وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي وتمويل المصارف الإسلامية على المدى الطويل. ومع ذلك ، فإن العلاقة ليست رائدة في العرض من قبل شومبيتر ولا تتبع للطلب من قبل روبنسون. يبدو أنها علاقة ثنائية الاتجاه. ومع ذلك، تشير النتائج إلى أن العلاقة السببية تحدث فقط في اتجاه واحد، أي من تمويل المصارف الإسلامية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي. وهذا يعني أن الخدمات المصرفية الإسلامية تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد. نستنتج أن حكومة قطر يجب أن تولي المزيد من الاهتمام للتمويل الإسلامي لجذب المزيد من الاستثمارات. ستكون نتائج البحث ذات أهمية لممارسي التمويل الغربي والإسلامي وصانعي السياسات والأكاديميين المهتمين بصناعة التمويل الإسلامي.

ثالثًا: الدراسة الثالثة:

Kamar ahmed. Amina Ihsan 2018 Impact Of Islamic Finance On Economic Growth–  
Empiral Evidance From Pakistan.

بعد الأزمة المالية العالمية، حظي التمويل الإسلامي باهتمام عالمي وازداد بسرعة خاصة في باكستان حيث تجاوز إجمالي أصول المصارف الإسلامية روبية. 1,7 ترليون. تستكشف هذه الدراسة العلاقة التجريبية بين تطور النظام المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في جمهورية باكستان الإسلامية. باستخدام التحليل الاقتصادي القياسي، وبيانات السلاسل الزمنية الفصلية الاقتصادية تم استخدام النمو وتمويل المصارف الإسلامية من عام 2006 إلى عام 2015. في هذا البحث ورقة المصارف الإسلامية الخاصة بالإقراض وإجمالي الأصول كوكيل لتطوير التمويل الإسلامي والنتائج المحلي الإجمالي والصندوق العالمي للتمويل العقاري كوكيل. بالنسبة للتحليل، تم إجراء اختبار جذر الوحدة، والإحصاءات الوصفية، وتحليل الانحدار، واختبار التكامل المشترك، واختبارات سببية جرانجر للنمو الاقتصادي. تشير النتائج التجريبية عمومًا إلى أن تمويل البنوك الإسلامية على المدى الطويل أمر إيجابي ومرتببط بشكل كبير بالنمو الاقتصادي في باكستان مما يعزز فكرة أن النظام المصرفي الإسلامي الذي يعمل بشكل جيد يعزز النمو الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، لا توجد علاقة قصيرة الأمد بين العمل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي.

\_ بعد عرضنا للدراسات السابقة التي قامت بالتطرق لموضوع دراستي، يمكنني تحديد القيمة المضافة التي قدمتها من خلال بحثي من خلال استعراض بعض أوجه التشابه والاختلاف.

فمن جانب التشابه، فيما يخص منهج الدراسة قاموا باستخدام النهج الوصفي التحليلي، الذي اعتمده في استكمال دراستي، ومن بين أوجه التشابه أيضا كونها دراسة خارجية أي على المستوى الدولي، كما تتشابه دراستي مع الدراسات السابقة من حيث الجانب النظري من حيث توضيح مفهوم المصارف الإسلامية وتأثيرها على التنمية (الاقتصادية والاجتماعية).

أما الاختلاف بين دراستي المقدمة والدراسات السابقة، فيمكن في فترة الدراسة وعدم تطابق الاستنتاجات في بعضها عن النتائج المتوصل إليها من طرفي، وأيضا بعض الدراسات قد استمدت الطريقة القياسية وفي دراسات اخرج استخدمت طريقة الاستبيان.

## خلاصة الفصل:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية المتعلقة بالمصارف الإسلامية التي تعرف بأنها من تقوم بتوفير الأموال اللازمة من أجل القيام بالنشاطات الاقتصادية المختلفة، وكذلك تطرقنا إلى مفهوم التنمية وأسسها النظرية من المنظور الإسلامي، ومعرفة مدى تأثير المصارف الإسلامية على التنمية الاقتصادية، والاجتماعية وذلك بالاعتماد على مختلف الصيغ، مثل المشاركة ودورها في زيادة الاستثمار وتنويعه، والمضاربة وأهميتها في تمويل النشاط التجاري وتوفير فرص شغل والعدل في توزيع الدخل، ودور صيغ المزارعة والمغارسة. والمساقاة في زيادة الإنتاج الزراعي وصيغ المرابحة والسلم الاستصناع، وإجارة في إتاحة قدر من السيولة النقدية وتطوير نشاط المنظمات الاقتصادية خاصة الصغيرة و المتوسطة والتي تعتبر العنصر الحيوي في التنمية الاقتصادية. والقرض الحسن وما له من أهمية اجتماعية لأنه يعبر عن التكافل والتآزر في المجتمع.

وفي الأخير تم ذكر القيمة المضافة التي قدمتها دراستنا والإضافات، والاختلافات في النتائج والاستنتاجات المتحصل عليها مقارنة بالدراسات السابقة.

الفصل الثاني: تجارب

البنوك الإسلامية

## تمهيد

تزايد الاهتمام بالصناعة المالية الإسلامية في بعض البلدان الإسلامية بصفة خاصة، وحتى البلدان الأجنبية بصفة عامة، مما ساهم في نموها حيث أظهرت الدراسات أن إجمالي قيمة الأصول المالية الكلية للتمويل الإسلامي على مستوى العالم يصل إلى 2,43 تريليون دولار، منها 1,72 تريليون دولار أصول المصارف الإسلامية، وذلك حسب إحصائيات 2017. ومن المتوقع ارتفاعها سنة 2023 إلى 56% لتبلغ 3.8 تريليون دولار أصول للمصارف الإسلامية.

وحسب الدراسة التي نشرت بمجلة بيت المشورة العلمية المحكمة بقطر فإن التمويل الإسلامي العالمي يتركز بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث تستحوذ أسواق التمويل الإسلامي الخليجية على حصة 40.3%، فيما تستحوذ بقية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على حصة تبلغ 38.6% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية. أما آسيا فتقدر حصتها بـ 18.7%، وإفريقيا بحصة 0.8%، بينما تبلغ حصة أوروبا وأمريكا وأستراليا بـ 1.7% من الإجمالي. حيث يبلغ عدد عملاء المصارف الإسلامية حوالي مئة مليون عميل على مستوى العالم، ويزال القطاع يتمتع بقدرة استيعابية كبيرة. وقد سلطت الضوء في هذه الدراسة على تجربة الصيرفة الإسلامية في كل من ماليزيا والأردن. وتبعاً لذلك قمت بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هي:

المبحث الأول: التجربة الماليزية في الصيرفة الإسلامية.

المبحث الثاني: التجربة السودانية في الصيرفة الإسلامية.

## المبحث الأول: التجربة الماليزية

تقدم ماليزيا اليوم عددا كبيرا من الخدمات المصرفية، مما ساهم في التطور السريع لصناعة التمويل الإسلامي وجاذبية أكبر المؤسسات المالية الدولية، مما يجعلها الوجهة المفضلة لأعمال المصرفية الإسلامية.

## المطلب الأول: نشأة وتطور العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا.

الفرع الأول: قبل أن نتطرق للعمل المصرفي في ماليزيا، سأقوم بتقديم بطاقة تقنية لماليزيا:

تعرف ماليزيا على أنها قطر إسلامي، يقع تحديدا في جنوب شرق آسيا، تبلغ مساحتها 32985 كلم مربع، ويبلغ تعدادها 32 مليون نسمة وهذا حسب إحصائيات 2019. تتكون من مجموعة من الجزر كأغلب دول جنوب شرق آسيا، تضم 13 ولاية إحدى عشر منها تقع في ماليزيا الغربية، و2 في ماليزيا الشرقية ولهذا سميت بماليزيا الاتحادية. عاصمتها كوالالمبور، عملتها ريجنت، الدين الرسمي فيها هو الإسلام، وتعتمد الحكم الملكي، أما عن لغتها الأم هي المالاوية.<sup>1</sup> وقد قدر ناتجا المحلي الإجمالي ب34729 بليون دولار حسب تقديرات 2018، مما يجعل للفرد نصيب يقدر ب10703 دولار.<sup>2</sup>

## الفرع الثاني: نشأة وتطور العمل المصرفي في ماليزيا:

وتقسم عملية التطور على فترات كالتالي: أولا: الفترة الأولى (1983 إلى 1992): عرفت هذه الفترة عدة مراحل تتمثل في:<sup>3</sup>

جاءت فكرة المصارف الإسلامية في ماليزيا تباعا لاهتمام المسلمين الماليزيين بالبحث عن ميكانيزم يمكنهم من ادخار المال، وذلك لغرض الحج. حيث قاموا بإنشاء منظمة تدعى "تابونغ حجي" وقد كان هذا سنة 1962، وانطلق عملها رسميا في سنة 1963.

<sup>1</sup> - نقلا عن الرابط التالي: بتاريخ 2021/05/19 على الساعة 1:40.

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<sup>2</sup> - نقلا عن الرابط التالي: بتاريخ 2021/06/25 على الساعة 17:57.

<https://www.marefa.org/>

<sup>3</sup> - ابتسام ساعد، رابح خوني، التجربة المصرفية في ماليزيا، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، الجزائر، سبتمبر 2017، ص 244.

الاقتصادي إنكو عزيز هو صاحب فكرة تأسيس الصندوق، وتتجسد فكرة الصندوق في إنشاء مؤسسة لا تتعامل بالربا، حيث تعمل على ادخار أموال الماليزيين لغرض الحج وتشغيلها في استثمارات بضوابط تتماشى مع الشريعة الإسلامية، بعيدا عن مشكلات البنوك الربوية عامتا والفوائد التي حرم ديننا التعامل بها. بدأ اهتمام الحكومة بالصيرفة الإسلامية بعد نجاح فكرة صندوق الادخار، وقد تجسد هذا الاهتمام في إنشاء بنوك إسلامية مستقلة سنة 1981، من خلال تأسيس هيئة عامة مكونة من عشرون خبيرا مصرفيا بهدف التحقق من إمكانية إقامة مصارف إسلامية في ماليزيا، وكانت النتيجة المتوصل إليها ايجابية بمعنى وجوب وضع قانون مستقل لضبط عمل البنوك الإسلامية.

ولقد تم التطبيق الفعلي هذه الفكرة في 07 أبريل 1983 عن طريق إصدار قانون للمصارف الإسلامية، ومنح كل الصلاحية لبنك نيغارا للوقوف على تنظيم ومراقبة السير الحسن للبنوك الإسلامية. وتلاها إنشاء أول بنك إسلامي مستقل سمي ببنك إسلام في 01 جويلية 1983، وكانت مبادئه وأهدافه توافق الشريعة الإسلامية؛ وكل هذا يندرج ضمن إستراتيجية الحكومة لدعم المسلمين المالي.

ثانيا: الفترة الثانية 1993 إلى 1999:

سمح مخطط المصارف بدون فائدة الذي أطلقته الحكومة الماليزية في 1993، والمقدم من طرف مصرف نيغارا ماليزيا، بإنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية وهذا ما أتاح للإدارات المالية الإسلامية الاستفادة من المحاسبة وإدارة منفصلة للنشطة التقليدية، كما سمح العمل بمفهوم النافذة الإسلامية منذ مارس 1993 للبنوك التقليدية أن تبتكر في المنتجات والخدمات الإسلامية، وكذلك البنوك الأجنبية ذات الاهتمام عرضت مخططات لذلك، بهدف الحصول على نسب في السوق، وكذلك تم تأسيس نظام مصرفي يضمن العمل بدون فوائد سنة 1999 هذا ما جعل البنوك الإسلامية تتعامل في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - لشهب صادق، احمد بوريش، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 01، الجزائر، 2015، ص90.

الفترة الثالثة 2000 إلى 2009:

بلغ معدل النمو في قطاع خدمات الصيرفة الإسلامية في ماليزيا 18% في المتوسط سنويا من جانب الأصول، وتهدف الحكومة الماليزية إلى بلوغ معدل نمو يفوق 20% وهذا يعتبر طموح طويل المدى بهدف تحويل ماليزيا إلى مركز عالمي رائد لخدمات الصيرفة الإسلامية.<sup>1</sup>

الفترة الرابعة 2010 إلى 2013:

تعزز ذلك أيضا في سنة 2011 من خلال وضع مخطط ثاني طويل المدى للنظام المالي تحت اسم مخطط القطاع المالي 2010-2011 في إطار رؤية 2020 ويعتبر خطة إستراتيجية ترسم النهج المستقبلي للنظام المالي ومن الأهداف الرئيسية التي جاءت في هذه الخطة مسالة "تدويل التمويل الإسلامي". وشهدت أيضا سنة 2013 تطورا هاما في تقوية الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا بالاعتماد على قانون الخدمات المالية الإسلامية IFSA الذي دخل إطار التنفيذ بتاريخ 30 جوان 2013، وكان الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، ومع بدء تطبيق هذا القانون، تم إلغاء عدة تشريعات أخرى مستقلة مثل قانون المصارف الإسلامية لعام 1983، وقانون التكافل 1983، وقانون أنظمة الدفع 2003 وقانون الرقابة 1953، ومن بين الصفات البارزة لهذا القانون الشامل هو فرض امتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، على المؤسسات المالية الإسلامية لضمان أن تكون أهدافها وأنشطتها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية كجزء من الحكومة الشرعية للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا.<sup>2</sup>

1 - نفس المرجع السابق، ص 90.

2 - ابتسام ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 194.

### المطلب الثاني: دور المصارف الإسلامية في تحقق التنمية في ماليزيا:

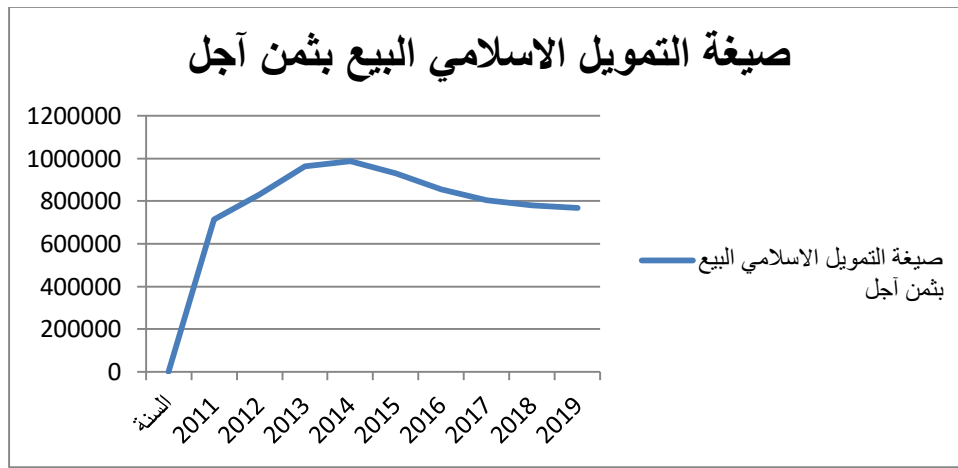
حتى نقوم بمعرفة واستنتاج مدى تأثير البنوك الإسلامية من خلال صيغ التمويل الإسلامية المقدمة من طرف المصارف الإسلامية، والتي تنشط ضمن نظامها المصرفي على التنمية في ماليزيا. ولذلك قمت بجمع البيانات التي تخدم بحثي، ذلك من أجل تحليلها والتوصل إلى استنتاج يوضح لنا مدى تأثير هذه البيانات على التنمية في ماليزيا.

### الفرع الأول: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية الماليزية.

نبين في هذا الفرع أهم الإحصائيات والمعلومات التي توضح لنا حجم سوق رأس المال الإسلامي.

أولاً: صيغة تمويل البيع بثمن أجل:

الشكل (3): منحنى مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي بالبيع بثمن أجل (ماليزيا).

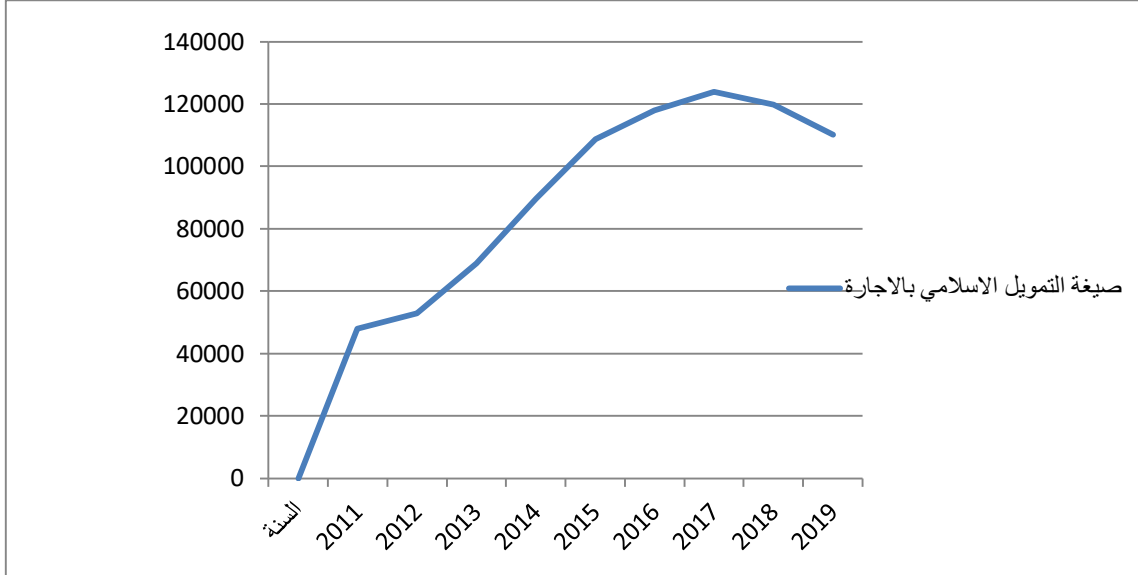


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الماليزي.

من خلال الشكل (3)، نلاحظ أن منحنى صيغ التمويل الإسلامي بالبيع بثمن أجل يتسم بالتزايد خلال الفترة ما بين 2011 إلى غاية سنة 2014، ثم ينخفض بعدها و يواصل انخفاضه حتى سنة 2017 حيث أن أسعار المنتجات انخفضت بسبب انخفاض أسعار المواد الأساسية ومنه ابتعاد الناس عن البيع بثمن أجل للشراء الفوري ثم بعد ذلك يستقر تقريبا بسبب تراجع طفيف في التجارة بسبب اضطرابات في العرض في نفس المستوى إلى غاية آخر سنة في الدراسة، 2019 ويفسر عدم الارتفاع مجددا بسبب الجائحة التي يمر بها العالم.

ثانيا:صيغة التمويل بالإجارة:

الشكل (4): منحنى مراحل تطور صيغة التمويل بالإجارة (ماليزيا).

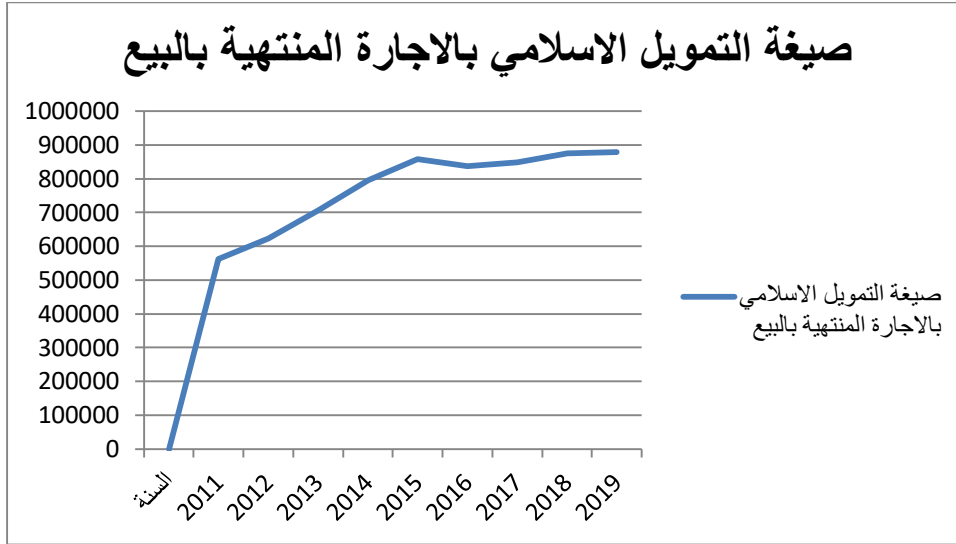


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الماليزي.

من خلال الشكل (4)، نلاحظ خلال منتصف 2011 حدوث تدبب بسيط في المنحنى بسبب اهتزاز الاقتصاد الذي كان سببه الكوارث الطبيعية التي حدثت في آسيا من زلازل وتسونامي. مع ذلك يبقى المنحنى في تزايد مستمر وبمعدل ملحوظ حتى يصل ذروته في سنة 2016، ثم يحدث انخفاض في التمويل بشكل ملحوظ خلال منتصف السنة ويستمر في الانخفاض حتى نهاية فترة الدراسة وذلك لعدة أسباب أهمها تفاقم الأزمة العالمية وبعدها تأتي الجائحة لتزيد الأمر تعقيدا.

ثالثاً: صيغة الإجارة المنتهية بالبيع:

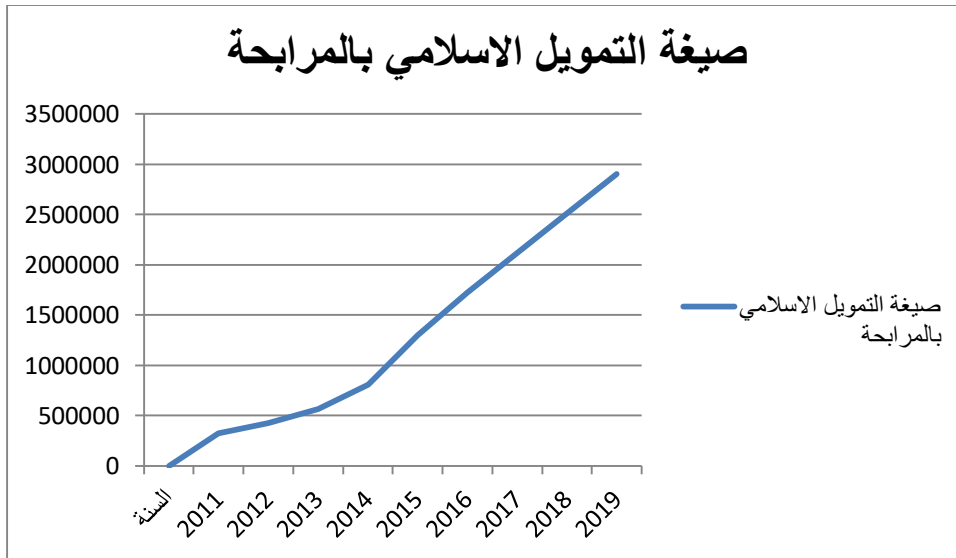
الشكل (5): منحى مراحل تطور صيغة التمويل الإسلامي بالإجارة المنتهية بالبيع (ماليزيا).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الماليزي.

من خلال الشكل (5) نلاحظ أن منحى ذو اتجاه متزايد، سوى أن في سنة 2015 حدث تدبب بسيط بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط وتراجع النشاط الاقتصادي مما اثر سلبا على صيغة التمويل هذه، حيث أنه في نهاية 2016 عاد إلى الارتفاع مرة أخرى، ويستقر في نهاية 2018 ويبقى مستقر حتى نهاية فترة الدراسة كما ذكرنا سابقاً أن سبب هذا الركود والاستقرار هو جائحة كورونا. رابعاً: صيغة المرابحة.

الشكل (6): منحى تطور صيغة التمويل الإسلامي بالمرابحة (ماليزيا).

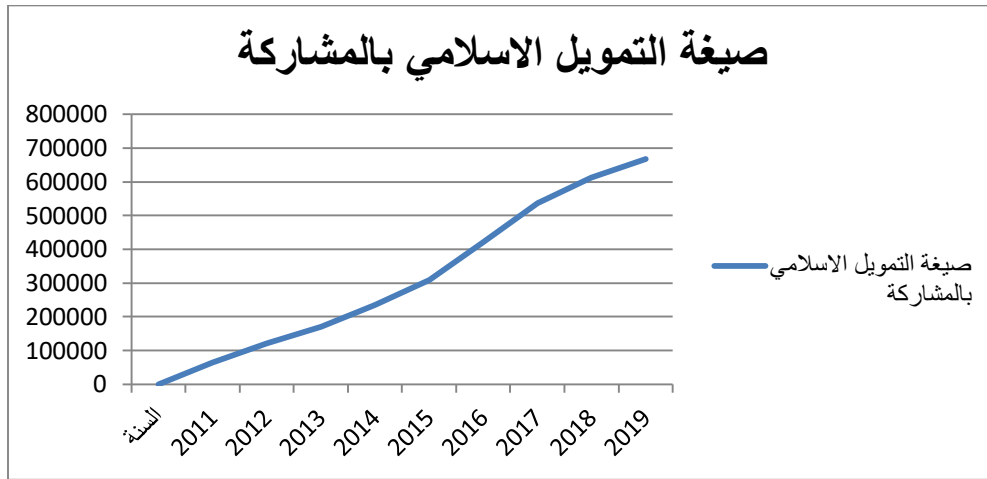


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الماليزي.

ألاحظ من خلال الشكل رقم (6): أن المنحنى ذو اتجاه عام متزايد طول فترة الدراسة، مع وجود تباطؤ بسيط في التطور بين سنتي 2011 وسنة 2013. وذلك بسبب ضعف النشاط الاقتصادي، وانخفاض الطلب على الصادرات الماليزية.

خامسا: صيغة تمويل المشاركة:

الشكل (7): منحنى تطور صيغة التمويل الإسلامي بالمشاركة (ماليزيا).

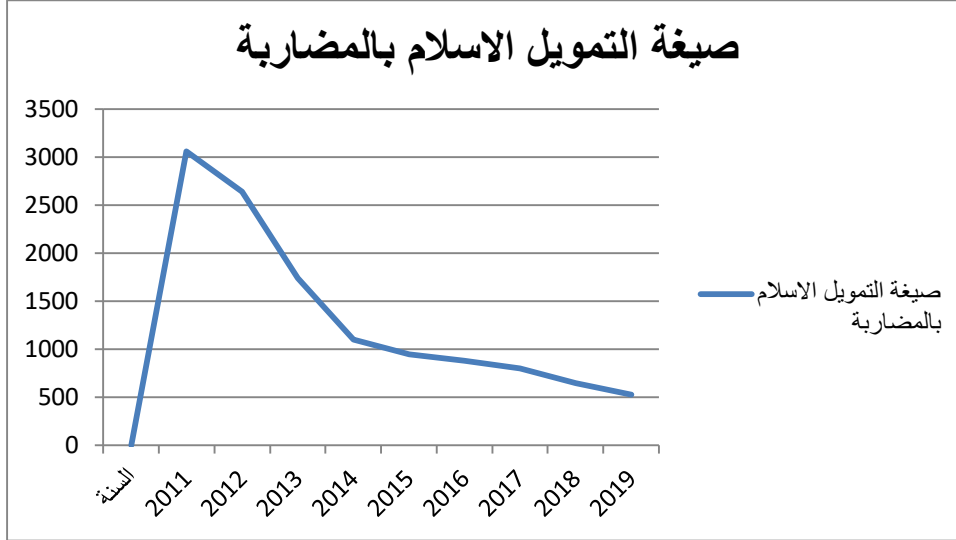


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الماليزي.

من خلال الشكل (7): والذي يتضمن تطورات صيغة التمويل الإسلامي بالمشاركة نلاحظ أن الاتجاه العام للمنحنى متزايد مع تباطؤ قليل في التطور بين سنتي 2011 و2015 وهذا راجع إلى الصدمات الخارجية الكثيرة التي واجهها الاقتصاد الماليزي من كوارث طبيعية، وانخفاض الطلب على الصادرات، وتدني أسعار النفط مما اثر على المشاركة تأثيرا طفيفا.

سادسا: صيغة تمويل بالمضاربة:

الشكل (8): منحنى تطور صيغة التمويل الإسلامي بالمضاربة (ماليزيا).

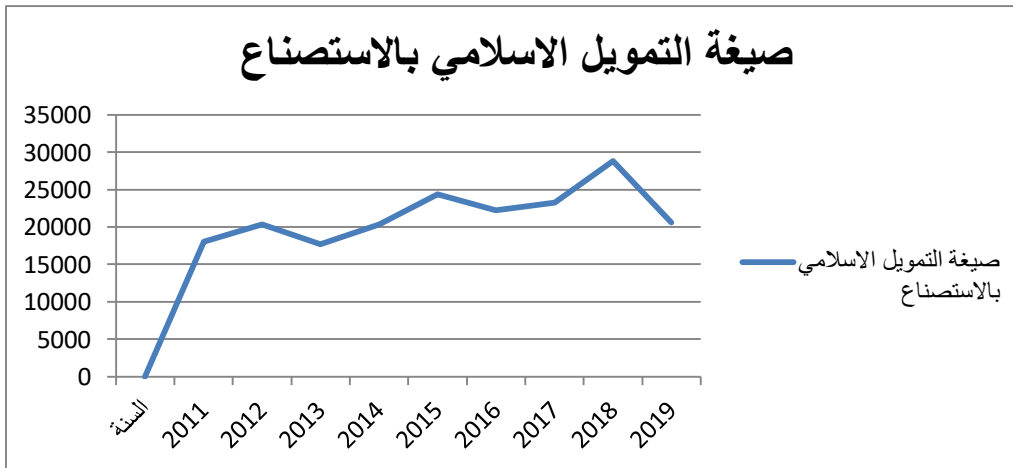


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الماليزي.

من خلال الشكل (8): والذي يمثل منحنى تطورات صيغة التمويل الإسلامي بالمضاربة، نلاحظ انخفاض ملحوظ وكبير في مستويات التمويل بالمضاربة بدايتا من سنة 2012 حتى نهاية فترة الدراسة قد نفسر هذا الانخفاض بتوالي الأحداث الاقتصادية، والأزمات، أو حتى بسبب ابتعاد الناس عن استعمال هذه الصيغة لسبب أم لآخر لان خلال هذه الفترة شهد الاقتصاد الماليزي فترات من الانتعاش مع ذلك لم يرتفع منحنى المضاربة.

سابعا: صيغة تمويل الاستصناع:

الشكل (9): منحنى تطور صيغة التمويل الإسلامي بالاستصناع (ماليزيا).

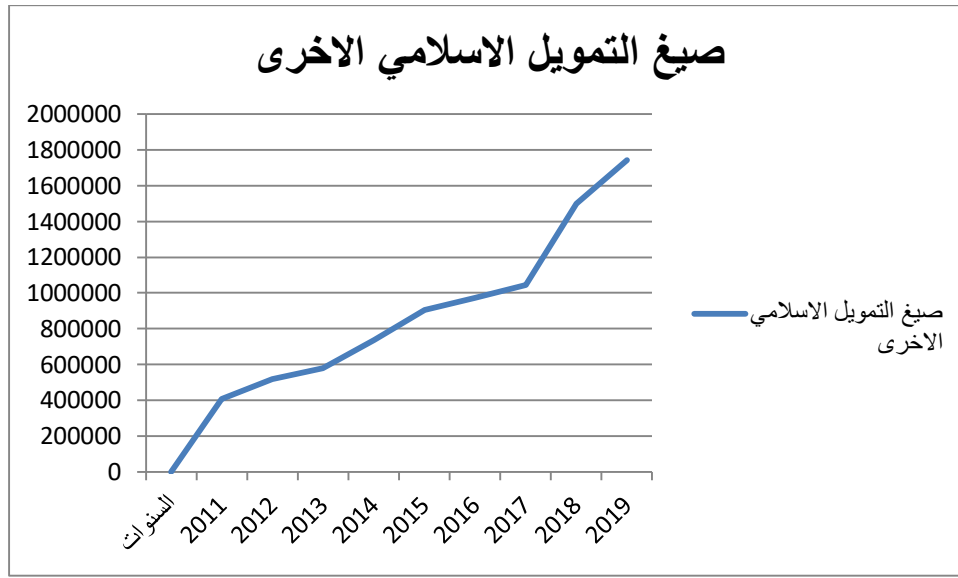


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الماليزي.

من خلال الشكل (9): الذي يمثل منحى تطور صيغة التمويل الإسلامي الاستصناع طيلة فترة الدراسة، حيث نلاحظ أن المنحى ليس له اتجاه عام محدد، فمثلا في سنة 2012 انفض مستوى التمويل بالاستصناع بسبب الأزمة العالمية رغم أن الطلب المحلي على السلع الماليزية كان قويا ولم يؤثر على الاقتصاد بشكل مباشر، ثم رجع فورا للارتفاع سنة 2013 و لينخفض مرة أخرى سنة 2016 بسبب انخفاض أسعار المواد الأساسية وتوجيه الدعم لدوي الدخل الضعيف، ويرجع إلى النمو بوتيرة قليلة حتى سنة 2018 لينخفض لمرة أخرى حتى نهاية فترة الدراسة بسبب الجائحة وتدهور اغلب اقتصاديات العالم.

ثامنا: صيغ أخرى للتمويل الإسلامي:

الشكل (10): منحى تطور صيغ التمويل الإسلامي الأخرى (ماليزيا).

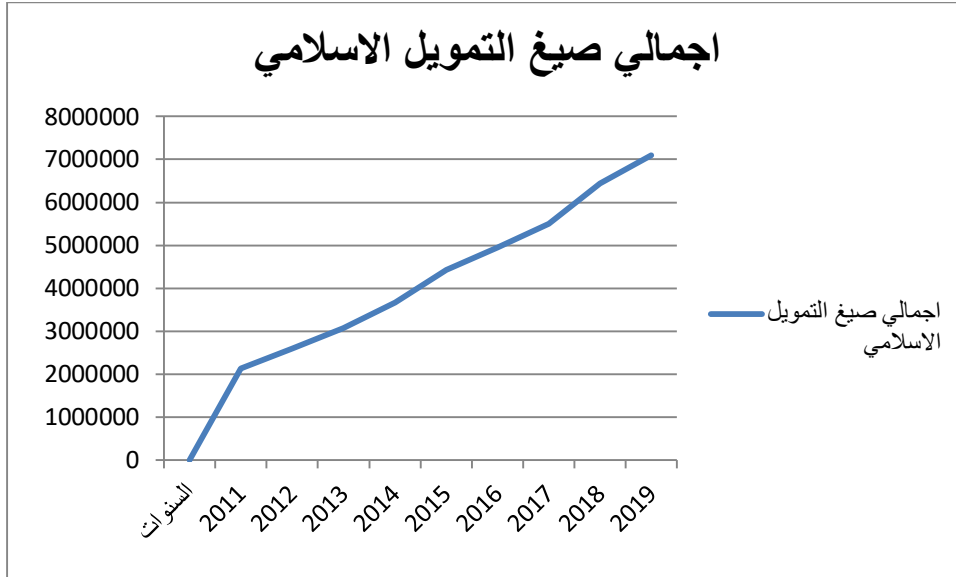


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الماليزي.

من خلال الشكل (10): الذي يمثل تطور صيغ التمويل الإسلامي الأخرى، حيث نلاحظ أن اتجاه التغير في المنحى متزايد بشكل عام، مع تذبذبات بسيطة في المنحى، مثلا انخفض في 2011 بسبب الكارثة الطبيعية التي شهدتها قارة آسيا، وبعدها ارتفع ما بين 2014 حتى 2015 حيث كان هناك زيادة في النمو بفعل التحسن في أداء التجارة الخارجية والنمو الايجابي في الصادرات ثم حدث تدبب آخر بسبب تقاوم الأزمة العالمية التي كان سببها انخفاض أسعار المواد الأساسية، بعدها رجع إلى الارتفاع رغم الجائحة لم تتأثر صيغ التمويل الأخرى.

تاسعا: إجمالي صيغ التمويل الإسلامي:

الشكل (11): منحنى تطور إجمالي صيغ التمويل الإسلامي (ماليزيا).

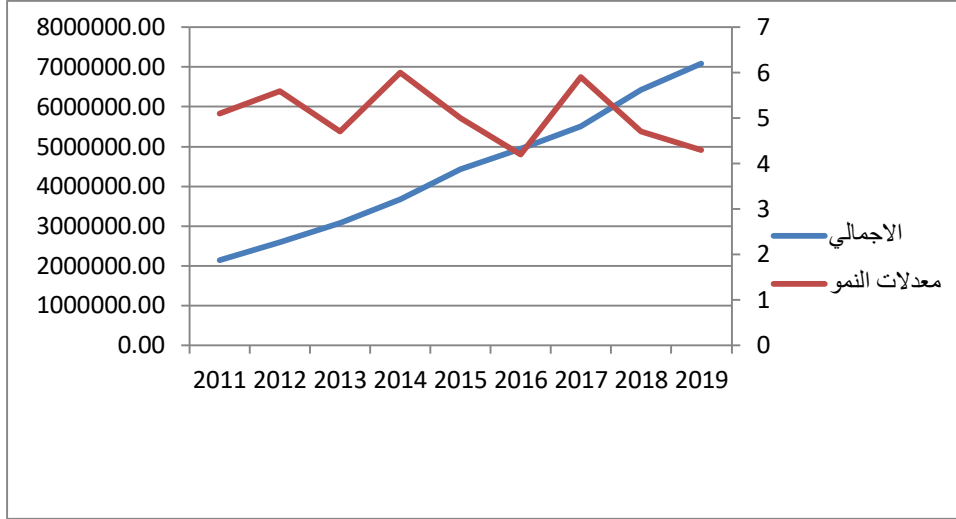


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الماليزي.

من خلال الشكل (11): الذي يمثل منحنى تطورات صيغ التمويل الإسلامي نلاحظ أن المنحنى ذو اتجاه عام متزايد رغم كل الأزمات والمشاكل التي مر بها الاقتصاد العالمي وحتى الماليزي، ومنه نستنتج أن التمويل الإسلامي قليل التأثير بالأزمات الخارجية، وهذا خير دليل على قوة الاقتصاد الإسلامي، ومدى فعالية البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية. الفرع الثاني: مدى تأثير البنوك الإسلامية على التنمية.

## الفرع الثاني: دور المصارف الإسلامية في التنمية في ماليزيا.

الشكل (12): منحى تطور صيغ إجمالي التمويل الإسلامي مقارنة بمعدلات التنمية في ماليزيا.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الماليزي.

من خلال الشكل (12): نلاحظ استقرار نسبي لمعدلات التنمية طول فترة الدراسة، مع تزايد في مستويات التمويل ونفس الانخفاض الطفيف في معدلات التنمية بآثار كل من الأزمة المالية العالمية بعد وصول آثارها سنة 2012 مما أدى إلى انخفاض مستويات التمويل الخارجي، وأزمة انخفاض المواد الأساسية سنة 2014، باعتبار أن اقتصاد الماليزي يعتمد بنسبة حوالي 40% على الوقود الأحفوري والغاز.

\_ للمصارف الإسلامية صيغ تمويل متعددة وتشمل اغلب مجالات الاقتصاد من زراعة وتجارة ومشاركة، لكن تبقى المصارف التقليدية أحسن من المصارف الإسلامية من ناحية تنوع أساليب التمويل. ومع هذا تحاول المصارف الإسلامية ابتكار صيغ تمويل جديدة لتواكب أساليب التمويل التقليدية مع الالتزام بالضوابط الشرعية. وهذا ما تم ملاحظته من خلال الدراسة. وبهذا نرفض الفرضية التي تنص على "اعتبار المصارف الإسلامية أكثر كفاءة اقتصاديا من المصارف التقليدية نظرا لتعدد صيغ التمويل فيها".

\_ تدعم المصارف الإسلامية الاقتصاد الحقيقي من خلال صيغها التمويلية، بعكس المصارف التقليدية التي تعتمد بشكل كبير على التعامل بالمال فقط، فالمصارف الإسلامية تكون دائما طرف في العقد بحيث أنها تضمن توجيه الأموال لعملية إنتاج حقيقي. ومنه تشكيل قاعدة اقتصادية صلبة. هذا ما تم استنتاجه من خلال الدراسة. وبهذا نقبل الفرضية التي تنص على: اعتبار المصارف الإسلامية أكثر كفاءة اقتصاديا من المصارف التقليدية نظرا لارتباط صيغها التمويلية بالاقتصاد الحقيقي.

\_ اثبتت الدراسة أن التنمية في الإسلام حسب مفهومها تهتم بالتوفيق بين الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، أي أنها تحقق التنمية الاجتماعية من خلال تميمتها للجانب الاقتصادي. وبهذا نرفض الفرضية التي تنص على: اهتمام التنمية في الإسلام بالجانب الاجتماعي قبل الاقتصادي.

\_ نستنتج من خلال مقارنة مستويات التمويل الإسلامي مع مستويات معدلات البطالة في ماليزيا، أن دور المصارف الإسلامية وتمويلها يحافظ على مستوى تمويل حقيقي للاقتصاد، مما جعله في مأمن من الأزمة المالية العالمية، إن استثنينا بعض الانخفاضات المحدودة الناتجة عن التقلبات الحادة في الاقتصاد العالمي. وبهذا نقبل الفرضية التي تنص على: الحفاظ على مستوى تمويل حقيقي للاقتصاد، مما جعله في مأمن من الأزمة المالية العالمية، وهذا إن استثنينا بعض الانخفاضات المحدودة الناتجة عن التقلبات الحادة في الاقتصاد العالمي.

**المطلب الثالث: صيغ التمويل المقدمة في مصرف ambank group.**

يعد بنك ambank group من أحسن البنوك في مجال الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، حيث أنه صنف في سنة 2013 كخامس أحسن بنك إسلامي في العالم من حيث الأصول والأداء.

**الفرع الأول: تعريف مصرف ambank group:**

هي مجموعة خدمات مالية رائدة تتمتع بخبرة تزيد عن 40 عاما في دعم التنمية الاقتصادية في ماليزيا. لديهم ما يزيد عن 3 ملايين عميل، وأكثر من 9000 موظف. تم إدراج المجموعة في السوق الرئيسية لبورصة ماليزيا في عام 1988. تعتبر أكبر مجموعة مصرفية من حيث الأصول في ماليزيا، برسلة سوقية تبلغ حوالي 9 مليار رينجيت ماليزي وأصول بقيمة 2169 مليار رينجيت في مارس 2020. تقدم شركة امبنك خدمات في مجال الخدمات المصرفية بالجملة، وأعمال المصرفية التجارية، والخدمات المصرفية الاستثمارية المصرفية للأفراد والخدمات المالية ذات الصلة التي تشمل الخدمات المصرفية الإسلامية، والتأمين العام على الحياة، والتأمين على الأسهم العائلية، والسمسرة في العقود الآجلة للأسهم، والاستثمارات الاستثمارية وخدمات الإدارة في الأصول، والاستثمار العقاري، وصناديق الائتمان. وأيضا يقدمون الخدمات المصرفية الإسلامية وإدارة الصناديق الإسلامية والتكافل العائلي وحلول أسواق رأس المال الإسلامية للعملاء، وأيضا حلول إدارة الصناديق الإسلامية بينما يتم تقديم منتجات التكافل العائلي بواسطة AmMetLife Takaful Berhad. وتدعم هذه المجموعة كل خدماتها بما يتماشى مع متغيرات السوق، حيث يدعم هذا النهج الديناميكي جدول الأعمال لمساعدة الأفراد والشركات والمؤسسات في ماليزيا على النمو.<sup>1</sup>

**الفرع الثاني: صيغ التمويل المقدمة في المصرف.**

يقدم المصرف ambank group باقة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أولا: حساب استثمار المضاربة لأجل.

<sup>1</sup> - نقلا عن موقع البنوك : تم الاطلاع عليه يوم: 2021/05/25، على الساعة: 20:10.

قد قام المصرف بالتطرق لأهم النقاط التي تخص هذه الصيغة والتي من شأنها أن توضح لزيائن المصرف والذين يريدون

الاستثمار في هذا النوع، والتي جمعناها في مايلي: <sup>1</sup>

### 1\_ التعريف بالمنتج:

- هذا الحساب الاستثماري غير محمي بواسطة (malaysia perbadanan insurans deposit)؛

- يسمح حساب استثمار المضاربة لأجل عملاء مصرف Am bank الإسلامي بوضع أموالهم بموجب

عقد المضاربة ( المشاركة في الأرباح ) لاستثمارها في محفظة المصرف للتمويل العقاري. ويتم توزيع العوائد ( إن وجدت) الناتجة عن الاستثمار عند الاستحقاق وفقا لنسبة مشاركة الأرباح المتفق عليها مسبقا؛

- لمساعدة العميل في اتخاذ القرار استثماري، يتم توفير أداء محفظة التمويل العقاري خلال السنوات

الخمس الماضية من خلال صحيفة الإفصاح عن المنتج؛

\_ ويمكن للعميل مراجعة النظرة المستقبلية لاستثماره بالرجوع إلى تقرير أداء الصندوق الذي سيتاح عبر

موقع المصرف الإلكتروني على أساس ربع سنوي.

### 2- مواصفات المنتج:

- الحد الأدنى للاستثمار 10000 رينجيت ماليزي ( عشرة آلاف رينجيت ماليزي)؛

- مدة الاستثمار: 1 شهر، أو 3 أشهر، أو 6 أشهر؛

- توزيع الأرباح عند الاستحقاق؛

- إعادة الاستثمار التلقائي؛

- يسمح بالاسترداد إما جزئيا أو كليا؛

<sup>1</sup> - نقلا عن موقع البنك : تم الاطلاع عليه يوم: 2021/06/03، على الساعة 14:30.

<https://www.ambankgroup.com/eng/islamic/IslamicBanking/ProductsServices/Individual/InvestmentAccount/Pages/MudarabahTermInvestmentAccount-i.aspx>

أ\_ بالنسبة لعمليات السحب في غضون 7 أيام من فترة الاستثمار، يجب أن يوافق أصحاب حسابات الاستثمار على التنازل عن الحق في استلام كل الأرباح المنسوبة (إن وجدت)؛

ب\_ بالنسبة لعمليات السحب بعد 7 أيام من فترة الاستثمار وقبل تاريخ الاستحقاق يتلقى أصحاب حسابات الاستثمار 50% من الربح المنسوب (إن وجدت).

- يسمح لأصحاب حسابات الاستثمار بإجراء سحب جزئي لمبلغ إيداعهم.

أ\_ سيستمر الجزء غير المسحوب من التنسيب كما هو، بينما سيخضع الجزء المسحوب لعقوبة الانسحاب المبكر.

ثانياً: حساب استثمار مقيد على أساس مشروع المشاركة.

قام البنك بالتطرق لأهم النقاط التي تخص هذه الصيغة والتي من شأنها أن توضح لزبائن المصرف والذين يريدون الاستثمار في هذا النوع، والتي جمعناها في مايلي:<sup>1</sup>

1- حساب الاستثمار هذا غير محمي بواسطة Perbadanan insurans deposit malaysia (PIDM) يشير حساب الاستثمار المقيد (RA) إلى نوع من أنواع حسابات الاستثمار (IA) حيث يوفر صاحب حساب الاستثمار (IAH) تفويضا استثماريا محددًا للمؤسسة المالية الإسلامية (IAH) مثل الغرض والأصل، الطبقة والقطاع الاقتصادي وفترة الاستثمار. يختلف (RA) بوضوح من حساب الاستثمار غير المقيد (UA)؛ لأن إنشاء الأصول يعتمد على توظيف صندوق (RA). تشير المشاركة إلى شركة بين طرفين أو أكثر، حيث يتقاسم جميع الأطراف الربح ويتحملون خسارة الشراكة.

يسمح حساب الإستثمار المقيد في مشروع المشاركة (RAM) عند Am bank Islamic بتوظيف الأموال بموجب حساب الإستثمار المقيد (RA) عبر المضاربة (مسؤولية RAM) من صاحب حساب الاستثمار (IAM) وصرفه ك رأس مال لمشروع عن طريق عقد المشاركة (RAM Asset).

وفقا لعقد المشاركة، سيساهم رائد الأعمال أيضا بمبلغ لتكوين إجمالي رأس المال للمشروع، سيسمح مشروع

<sup>1</sup> - نقلا عن موقع البنك: تم الاطلاع عليه يوم: 2021/06/03، على الساعة : 14:50.

<https://www.ambankgroup.com/eng/islamic/IslamicBanking/ProductsServices/Individual/InvestmentAccount/Pages/RestrictedInvestmentAccountbasedonMusyarakahVenture.aspx>

المشاركة لـ AmBI بإدارة العائدات من صندوق RA الذي يستخدمه رائد الأعمال ومن ثم توزيع الأرباح والخسائر وفقا لأصحاب حسابات الاستثمار.

2- مميزات المنتج :

- عدد مرات دفع المستحقات ودفع الأرباح:

أ\_ يتم تحديد الحيازة من حيث السنوات، 12 سنة كحد أقصى؛

ب\_ تواتر الربح مرّن خاضع للاتفاق بين جميع الأطراف.

- نسبة المشاركة في الربح (PSR) ونسبة المساهمة في رأس المال (CCR):

أ\_ مستوى المضاربة: يعتمد معدل التكاليف على أساس النسبة التي يتم الاتفاق عليها بين أطراف حسابات

الاستثمار ومدير الصندوق على أساس عقد المضاربة. يكون معدل CCR بين أصحاب حسابات الاستثمار و مدير الصندوق دائما ب 0:100؛

ب\_ مستوى المشاركة: يجب أن يعتمد السجل التجاري المركزي على الاتفاقية المبرمة بين مدير الصندوق

ورائد الأعمال. يجب أن يعتمد توزيع الأرباح على PSR المتفق عليه.

- حدوث الخسارة:

أ\_ بالنسبة للمضاربة بين أصحاب حساب الاستثمار و مدير الصندوق في أي خسارة سيتحملها أصحاب

حساب الاستثمار، بما يتماشى مع مفهوم المضاربة؛

ب\_ بالنسبة للمشروع يتم تقاسم الخسائر على أساس معدل الحقوق المدنية بين المساهمين في رأس المال

(مثل AmBI و Entrepreneur)، بما يتماشى مع مفهوم المشاركة.

\_ الاستثمار: إعادة الاستثمار ا ينطبق. يجب على الأطراف الراغبة في تمديد العلاقة الدخول في اتفاق

جديد.

ثالثاً: تسهيل الخط النقدي - 1-.

قام المصرف بالتطرق لأهم النقاط التي تخص هذه الصيغة والتي من شأنها أن توضح لزبائن البنك والذين يريدون الاستثمار في هذا النوع، والتي جمعناها في مايلي:<sup>1</sup>

1- وصف:

تسهيل قصير الأجل متوافق مع الشريعة الإسلامية يتم توفيره من خلال الحساب الجاري حيث يسمح باستخدامه في حد التسهيل المعتمد من قبل البنك.

2- غرض:

أموال إضافية لمتطلبات رأس المال العامل، أو ضخ رأس المال، أو الاستخدام الشخصي، أو تمويل المشروع (العقد).

3- الميزات والفوائد:

أ\_ استخدام مرن؛

ب\_ لا يوجد دفع ثابت؛

ج\_ إمكانية الحصول على دفتر شيكات؛

د\_ لا توجد رسوم التزام على المبالغ غير المستخدمة؛

هـ\_ غير مركب على الربح؛

ح\_ تقدم بسعر ربح ثابت أو متغير مع تسقيف معدل ربح؛

خ\_ المراجعة السنوية.

4- الجدارة (الأهلية):

أ\_ الأفراد من فوق سن 18 سنة؛

<sup>1</sup> - نقلا عن موقع البنك: تم الاطلاع عليه يوم: 2021/06/05، على الساعة: 11:00.

ب\_ الأندية والجمعيات، والجمعيات المحلية، والشركات الخاصة المحدودة، والشركات العامة المحدودة والحكومية.

رابعاً: تسهيل الخط النقدي (SME) 1.

قام البنك بالتطرق لأهم النقاط التي تخص هذه الصيغة والتي من شأنها أن توضح لزبائن البنك والذين يريدون الاستثمار في هذا النوع، والتي جمعناها في مايلي: <sup>1</sup>

1- وصف:

تسهيلات تمويلية قصيرة الأجل متوافقة مع الشريعة الإسلامية يتم توفيرها من خلال الحساب الجاري، لتلبية أغراض رأس المال واكتساب الأصول.

2- الشروط:

أ\_ مفهوم الشرعية: مرابحة التوريد؛

ب\_ من يمكنه التقدم بطلبه؟ : المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

ج\_ نوع التسهيل: معدل متغير محدد عند سقف معدل الربح؛

د\_ معدل التمويل: الحد الأدنى 3 سنوات، والحد الأقصى 10 سنوات.

3- سمات:

أ\_ مرفق لرأس المال العامل للأعمال، أو شراء الأصول؛

ب\_ استخدام مرن؛

د\_ لا يوجد دفع ثابت؛

هـ\_ لا يوجد رسوم التزام على المبالغ غير المستخدمة؛

<sup>1</sup> - نقلاً عن موقع البنك: تم الاطلاع عليه يوم: 2021/06/06، على الساعة: 20:15.

ح\_ يتم احتساب الربح على أساس المبالغ المستخدمة وهو غير مركب؛

خ\_ يتم تحديد معدل الربح عند الحد الأقصى لمعدل الربح.

خامسا: التمويل لأجل - i - .

قام البنك بالتطرق لأهم النقاط التي تخص هذه الصيغة والتي من شأنها أن توضح لزبائن البنك والذين يريدون الاستثمار في هذا النوع، والتي جمعناها في مايلي:<sup>1</sup>

1- وصف:

التسهيلات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2- غرض:

لمتطلبات رأس المال العامل أو حقن رأس المال أو أغراض الاستحواذ أو الاسترداد التي تلبية احتياجات العمل أو تمويل المشروع (العقد).

3- الميزات والفوائد:

أ\_ المدة تصل إلى 20 سنة؛

ب\_ يتم تقديمها بسعر ربح ثابت أو متغير مع تسقيف معدل ربح؛

ج\_ الخصم للتسوية المبكرة.

4- جدارة (أهلية):

الأندية والجمعيات، والجمعيات المسجلة، والشركات الخاصة المحدودة، والشركات العامة المحدودة، والحكومية.

<sup>1</sup> - نقلا عن موقع البنك: تم الاطلاع عليه يوم: 2021/06/06، على الساعة: 4:00.

<https://www.ambankgroup.com/eng/islamic/IslamicBanking/ProductsServices/BusinessInstitutional/financing/Pages/TermFinancing-i.aspx>

سادسا: التمويل لأجل: (SME) 1.

قام المصرف بالتطرق لأهم النقاط التي تخص هذه الصيغة والتي من شأنها أن توضح لزبائن البنك والذين يريدون الاستثمار في هذا النوع، والتي جمعناها في مايلي:<sup>1</sup>

1- الوصف:

تسهيل تمويل لأجل متوافق مع الشريعة الإسلامية لمتطلبات رأس المال العامل أو حقن رأس المال، أو أغراض الاستحواذ، أو الاسترداد التي تلبى احتياجات العمل، أو تمويل المشروع (العقد).

2- الشروط:

أ\_ مفهوم الشرعة: مرابحة التوريق؛

ب\_ من يمكن التقدم بطلب؟: المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

ج\_ حد التسهيل: سعر ثابت أو معدل متغير محدد عند سقف معدل الربح؛

د\_ الضمانات: الوديعة لأجل، الممتلكات، ضمان الطرف الثالث، على سبيل المثال CGC أو SJPP أو أي مزود ضمان متوافق مع الشريعة الإسلامية.

هـ\_ مدة التمويل: تصل إلى 20 سنة.

3- سمات:

أ\_ سهولة في تلبية احتياجات العمل؛

ب\_ يتم تحديد السعر المتغير عند الحد الأقصى لمعدل الربح؛

ج\_ الخصم للتسوية المبكرة؛

د\_ رسوم غير مركبة.

سابعا: تسهيلات ائتمانية متجددة:

قام المصرف بالتطرق لأهم النقاط التي تخص هذه الصيغة والتي من شأنها أن توضح لزبائن البنك والذين يريدون

<sup>1</sup> - نقلا عن موقع البنك: تم الاطلاع عليه يوم: 2021/06/06، على الساعة: 80:30.

الاستثمار في هذا النوع، والتي جمعناها في مايلي:<sup>1</sup>

1- وصف:

منشأة متجددة قصيرة الأجل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2- الغرض:

لرأس المال العامل، وحقن رأس المال، و/ أو اقتناء أصول التي تلبي احتياجات العمل أو تمويل المشروع (العقد).

3- الميزات والفوائد:

أ\_ فترات تسديد مرنة تبلغ 9، 6، 3، 1 أو 12 شهر؛

ب\_ يسمح بإعادة استخدام المبلغ المدفوع؛

ج\_ يتم تقديمها بسعر ربح ثابت أو متغير مع سقف معدل ربح؛

د\_ يتم دفع مبلغ مقطوع عند كل استحقاق.

4- الجدارة (أهلية):

الأندية، والجمعيات المسجلة، والشركات الخاصة المحدودة، والشركات العامة المحدودة، والحكومة.

ثامنا: تمويل العقارات التجارية. قام البنك بالتطرق لأهم النقاط التي تخص هذه الصيغة والتي من شأنها أن توضح لزبائن البنك والذين يريدون الاستثمار في هذا النوع، والتي جمعناها في مايلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - نقلا عن موقع البنك: تم الاطلاع عليه يوم: 2021/06/07، على الساعة: 09:34.

<https://www.ambankgroup.com/eng/islamic/IslamicBanking/ProductsServices/BusinessInstitutional/financing/Pages/RevolvingCreditFacility-i.aspx>

<sup>2</sup> - نقلا عن موقع البنك: تم الاطلاع عليه يوم: 2021/06/07، على الساعة: 15:09

<https://www.ambankgroup.com/eng/islamic/IslamicBanking/ProductsServices/BusinessInstitutional/financing/Pages/PropertyFinancing-i.aspx>

1-وصف:

التسهيلات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2-الغرض:

لتمويل أو تمويل جزئي لشراء عقارات أو عقارات تجارية.

3-الميزات والفوائد:

أ\_ مدة تصل إلى 20 سنة؛

ب\_ يتم تقديمها بسعر ثابت أو متغير مع تسقيف معد الربح؛

ج\_ الخصم للتسوية المبكرة.

4-الأهلية والجدارة:

الأندية، والجمعيات، والجمعيات المسجلة، والشركات الخاصة المحدودة، والشركات العامة المحدودة.

تاسعا: شراء الأجر الصناعي.

قام البنك بالتطرق لأهم النقاط التي تخص هذه الصيغة والتي من شأنها أن توضح لزبائن البنك والذين

يريدون الاستثمار في هذا النوع، والتي جمعناها في مايلي: <sup>1</sup>

1-الوصف:

تسهيلات إيجارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وخيار لاحق لشراء الأصول.

2-الغرض:

تأجير أو إستئجار معدات أو أدوات صناعية مع خيار لاحق لشراء الأصول.

<sup>1</sup> - نقلا عن موقع البنك: تم الاطلاع عليه يوم: 2021/06/07، على الساعة: 17:30.

<https://www.ambankgroup.com/eng/islamic/islamicBanking/ProductsServices/BusinessInstitutional/financing/Pages/IndustrialHirePurchase-i.aspx>

3-الميزات والفوائد:

أ\_ دفعة شهرية ثابتة؛

ب\_ مدة تصل إلى 7 سنوات؛

ج\_ تقدم بسعر ربح ثابت أو متغير؛

د\_ الخصم للتسوية المبكرة.

4-الجدارة و الأهلية:

الأندية، والجمعيات، والجمعيات المسجلة، والشركات الخاصة المحدودة، والشركات العامة المحدودة.

## المبحث الثاني: التجربة السودانية:

تعد السودان من دول شمال إفريقيا السبابة لتبني النظام البنكي الإسلامي، بل قامت بالتحول الشامل للنظام الإسلامي، فاليوم تحظى السودان بنظام بنكي تضبطه أحكام الشريعة الإسلامية أي أنها لا تتعامل بالفائدة لا أخدا ولا عطاءا.

## المطلب الأول: نشأة وتطور العمل البنكي في السودان:

الفرع الأول: قبل أن نتطرق للعمل البنكي الإسلامي في السودان نقوم بإعطاء بطاقة تقنية عن السودان:

جمهورية السودان، هي دولة عربية تقع في شمال شرق إفريقيا، يبلغ عدد سكانها نحو 43 مليون نسمة حسب تقديرات 2018، وتبلغ مساحتها 728215 ميل مربع، لغتها الرسمية هي اللغة العربية، وديانتها الرسمية هي الإسلام، وعملتها الرسمية هي الجنيه السوداني<sup>1</sup>. ويبلغ ناتجها المحلي الإجمالي 115.8 بليون دولار بتقديرات 2017، ويبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.3% حسب تقديرات 2018، والناتج المحلي الإجمالي للفرد يبلغ 2840 دولار بحسب تقديرات 2017، وتقدر نسبة التضخم فيها ب 32.4% حسب إحصائيات 2017، وتبلغ نسبة السكان تحت خط الفقر 9% حسب تقديرات 2012، ونسبة البطالة تقدر ب 19.6%<sup>2</sup>.

## الفرع الثاني: تطور العمل المصرفي الإسلامي في السودان.

المرحلة الأولى: من 1977 إلى 1992:

تأسس أول بنك إسلامي في السودان سنة 1977 تحت اسم بنك فيصل الإسلامي السوداني، حيث اتخذ شكل شركة مساهمة وقسمت أسهمه إلى 60% مملوكة للأجانب، و 40% مملوك للسودانيين. وكان هدفه تحديث الوعي المصرفي القائم على المبادئ الإسلامية وتمويل المشاريع لدفع عجلة التنمية. وبعدها تم تأسيس عدة بنوك إسلامية أهمها بنك التضامن الإسلامي، وبنك التنمية التعاوني الإسلامي، وبنك البركة السوداني، وبهذا أصبح السودان يتمتع بقطاع مصرفي مزدوج إسلامي وتقليدي في آن واحد. وبحلول سبتمبر 1983 قامت الدولة بإصدار تشريعات تهدف لتعميم الشريعة الإسلامية في كل الميادين، وتتمثل أهم التشريعات في قانون الإجراءات المدنية

<sup>1</sup> - نقلا عن الموقع التالي: 2021/06/25 على الساعة 15:13.

<https://ar.wikipedia.org/wiki/>

<sup>2</sup> - نقلا عن الموقع التالي: 2021/06/25 على الساعة 17:04.

<https://m.marefa.org/>

لسنة 1983، والذي تضمن عدم التعامل بالفائدة في كل الأحوال حتى في البنوك التجارية. وفي 10 ديسمبر 1984 اصدر بنك السودان منشورا بالتحول الفوري للتعامل وفق الصيغ الإسلامية، حيث قام بدوره بتعديل أدوات السياسة النقدية وإلغاء أداة سعر الفائدة وسعر إعادة الخصم، وقد تسبب هذا التحول في عدة سلبيات مما اجبرها على تصحيحها وشهدت هذه الفترة عدة تطورات أهمها البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990-1993)، وقانون تنظيم العمل المصرفي، وتكوين الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ومشروع توفيق الأوضاع، وبعض التغييرات في القطاع المصرفي شملت المصارف القائمة من تغيير، ودمج، وإغلاق، وتصفية.<sup>1</sup>

المرحلة الثانية: من 1992 إلى 1998:

بدأت فكرة أسلمت النظام المصرفي السوداني في التعميم سنة 1992، وقد شهدت هذه المرحلة تطورات اقتصادية كثيرة، أهمها تحرير التعامل بالنقد الأجنبي في سنة 1992، وحتى تكملة البرنامج الثلاثي لإنقاذ الاقتصاد 1990-1993، وظهور قانون تنظيم العمل المصرفي، وبرنامج السياسات المصرفية الشاملة لإعادة هيكلة وتطوير القطاع المصرفي، وكان أهم حدث على الإطلاق هو تأسيس سوق الخرطوم للأوراق المالية سنة 1994.<sup>2</sup>

المرحلة الثالثة: من 1999 إلى 2002:

تمثل البرنامج الإصلاحى خلال هذه الفترة في إصدار وتطبيق السياسة المصرفية الشاملة للجهاز المصرفي، والمؤسسات المالية المقدم من طرف بنك السودان كبرنامج متوسط المدى (1999-2002)، ويعتبر هذا البرنامج مكملًا للبرنامج السابق، حيث يعمل على معالجة الضعف المذكور سابقًا، ولتخفيف آثاره السلبية. وكذلك يسعى إلى تهيئة المصارف لمواكبة التطورات المصرفية، والمالية، والاقتصادية للوفاء بمتطلبات العولمة. وتهدف

<sup>1</sup> - عبد المنعم محمد الطيب، مسار التجربة السودانية في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي (1922، 1977)، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 5، الجزائر، 2014/06/30، ص ص 124-127.

<sup>2</sup> - ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية - دراسة حلة ماليزيا و السودان-، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص أسواق مالية وبورصات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص 221.

هذه السياسة عامتا إلى خلق كيانات مصرفية كبرى ذات مراكز مالية قوية، حتى تستطيع الصمود والمنافسة، ولتقديم خدمات مصرفية مميزة وحديثة وبكفاءة عالية، واستمرار التعمق في أسلمة العمل المصرفي.<sup>1</sup>

المرحلة الرابعة: من 2003 إلى 2006:

تتلخص أهم ملامح برنامج هذه المرحلة في مواصلة معالجة مشاكل ضعف الجهاز المصرفي بالتركيز على الاستمرار في إعادة الهيكلة ورسملة المؤسسات المصرفية بهدف خلق كيانات كبيرة، ومراجعة الأنظمة المحاسبية، والمالية والرقابة الذاتية، ومواكبة تطورات تقنية المعلومات لتطبيقها في المجال المصرفي، وتأهيل المصارف لمجابهة التحديات الناجمة عن التطورات العالمية مثل العولمة. ومن بين الملامح أيضا إتمام البنى التحتية للقطاع المالي الإسلامي، عن طريق الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي، والاجتهاد لإقامة سوق مالي متوسط وطويل الأجل يعمل وفق أدوات شرعية.<sup>2</sup>

المرحلة الخامسة: 2006-2012:

نشط القطاع المصرفي السوداني بأكمله في نهاية سنة 2006 بما في ذلك البنك المركزي وفق النظام الإسلامي، حيث بلغ عدد المصارف العاملة في السودان 35 مصرفا في نهاية 2012، بالمقارنة مع نهاية 2011، حيث بلغ عدد المصارف 33، وقد شهد عام 2012 دخول مصرفين هم بنك الأهلي المصرفي، ومصرف أبوظبي الإسلامي. ومن أهم الملامح في هذه الفترة إدراج الخدمات الالكترونية في النشاط المصرفي كالمحافظ الالكترونية والتجارة والدفع الالكتروني، وغيرها من الخدمات.<sup>3</sup>

تعتمد سياسات الجهاز المصرفي السوداني لعلم 2012 بشكل أساسي على أهداف البرنامج الاقتصادي الثلاثي للدولة (2012-2014)، والذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، عن طريق السعي وراء معالجة الآثار السلبية الناتجة عن انفصال السودان، وفي عام 2015 اصدر البنك المركزي السوداني سياسات تتماشى مع أهداف الموازنة العامة للدولة لذات السنة، والبرنامج الاقتصادي الخماسي (2015-2019)، وذلك لتحقيق

1 - صابر محمد حسن، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، سلسلة بحثية تصدر في إدارة البحوث، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بنك السودان، الإصدار رقم 3، يونيو 2004، ص 25.

2 - عبد المنعم الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، الجزائر، كانون الأول 2005، ص ص 27، 28.

3 - ساسية جدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 211، 212.

الاستقرار الاقتصادي لتهيئة البيئة المالية المناسبة لاستقطاب، وتخصيص الموارد المالية المصرفية اللازمة، والمساعدة لتطوير رأس المال بهدف جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لدفع عجلة التنمية. ونشير بالذكر إلى أنه يوجد 37 مصرف يخضع لقواعد الشريعة الإسلامية في السودان، بحيث هناك سياسات من البنك المركزي السوداني تهدف إلى تطوير، وتعميق أسلمة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، وهذا عن طريق تفعيل دور الهيئة العليا للرقابة الشرعية، عن طريق سياسات البنك المركزي السوداني 201782018.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عزالدين حملة، الصيرفة الإسلامية في السودان (2011-2018)، مجلة الدراسات الاقتصادية جامعة الجلفة، المجلد 18، العدد 01، الجزائر، 2020، ص ص 246، 247.

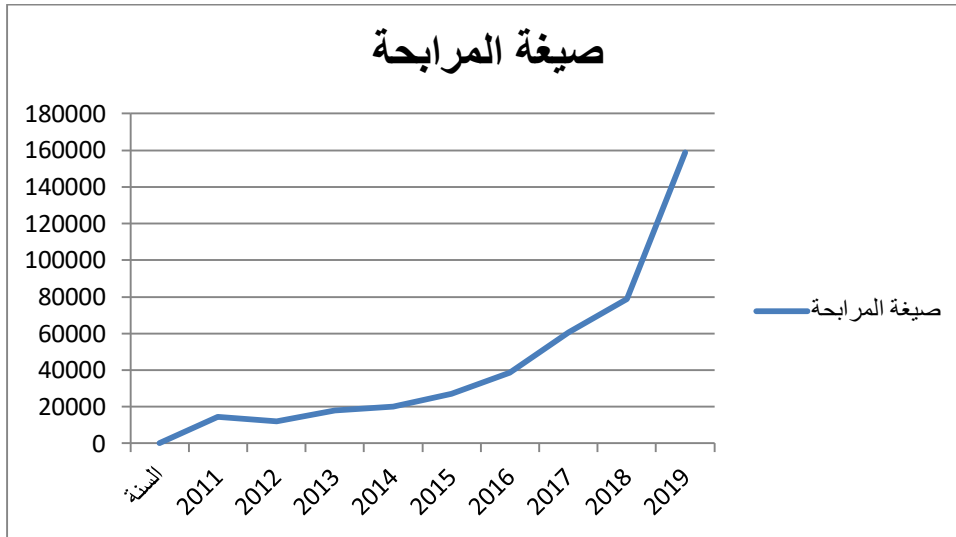
## المطلب الثاني: التمويل في البنوك السودانية.

يمكننا معرفة واستنتاج مدى تأثير المصارف الإسلامية السودانية على التنمية في السودان، قمنا بدراسة صيغ التمويل المقدمة من طرف البنوك الإسلامية، والتي تنشط ضمن نظامها البنكي. لذل قمت بجمع البيانات التي تخدم بحثي، بهدف تحليلها والتوصل إلى نتيجة توضح لنا مدة هذا التأثير.

## الفرع الأول: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية السودانية.

يتضح لنا من خلال هذا الفرع أهم الإحصائيات التي قمنا بجمعها من التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني. أولاً: صيغة التمويل بالمرابحة.

الشكل (13): منحنى تطور صيغة التمويل الإسلامي بالمرابحة (السودان).

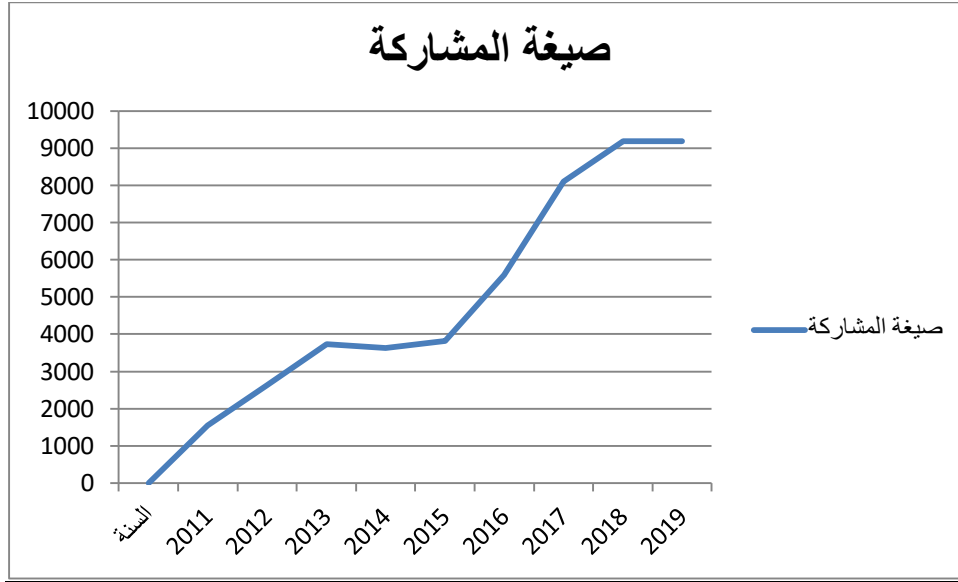


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني.

من خلال الشكل (13): الذي يمثل منحنى تطورات صيغة التمويل الإسلامي بالمرابحة نلاحظ أن المنحنى ذو اتجاه تغير عام موجب، ومع ذلك يوجد انخفاض بين سنتي 2011 و2012 وهذا راجع انفصال دولة السودان، وقد اثر ذلك على الاقتصاد مجملًا، ثم رجع للارتفاع في سنة 2012 بسبب تزايد حجم التجارة الخارجية، وواصل في الارتفاع لآكن كان الارتفاع بشكل بطيء نوعًا ما، حتى حلول سنة 2018 كان هناك ارتفاع كبير كان سببه الأهداف والسياسات الموضوعية من طرف الدولة والمنفذة عن طريق الموازنة العامة والتي هدفت إلى تحريك جمود الاقتصاد ورفع النمو الاقتصادي والمحافظة على استقرار أسعار الصرف وتفضيض معدل التضخم.

ثانياً: صيغة التمويل بالمشاركة.

الشكل (14): منحنى تطور صيغة التمويل الإسلامي بالمشاركة (السودان).

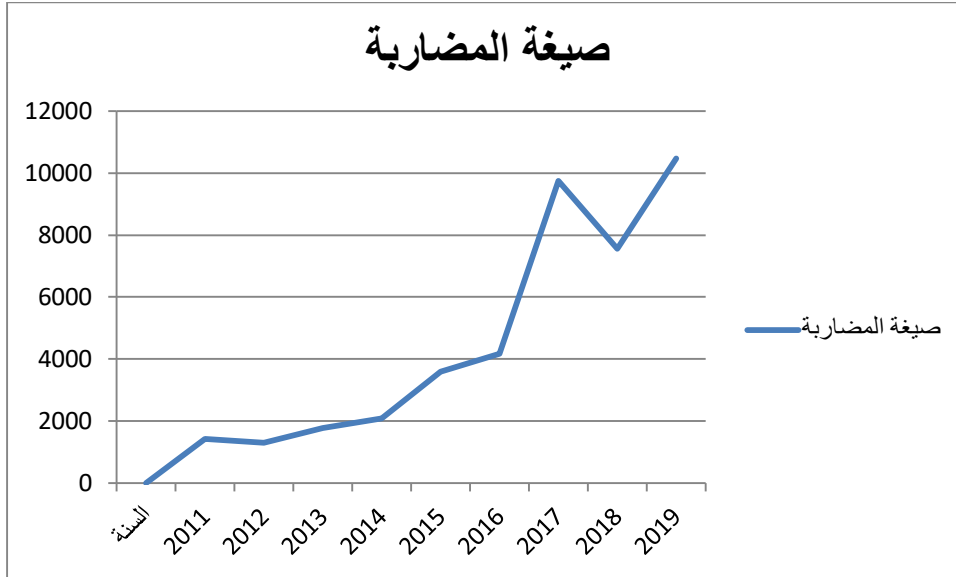


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني.

من خلال الشكل (14): الذي يمثل منحنى تطورات صيغة التمويل الإسلامي بالمشاركة، نلاحظ أن بين 2011 و2013 كان المنحنى مزيد إلى غاية منتصف 2013 حيث بدأ الانخفاض في أسعار الطاقة والمعادن الصناعية، ثم يعود للارتفاع مرة أخرى بسبب تمويل بنك السودان المركزي من خلال شراء بعض السلع والمنتجات بهدف دعمها.

ثالثاً: صيغة التمويل بالمضاربة.

الشكل (15): منحنى تطور صيغة التمويل الإسلامي بالمضاربة (السودان).

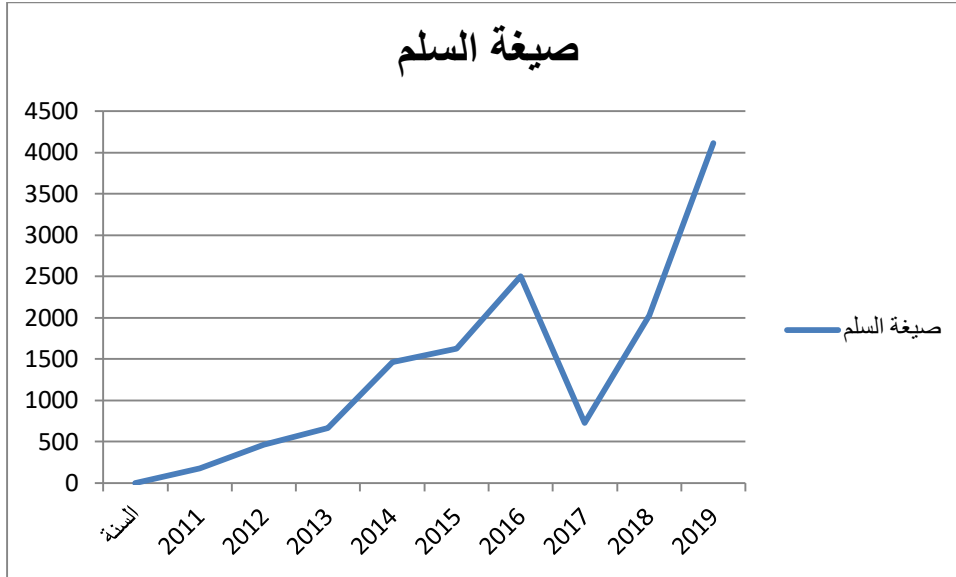


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني.

من خلال الشكل (15): الذي يمثل منحنى تطورات صيغة التمويل الإسلامي بالمضاربة، نلاحظ أن في منتصف 2011 انخفض مستوى التمويل بالمضاربة بسبب حادثة انفصال السودان مما اثر على النشاطات الاقتصادية والمصرفية إجمالاً ثم رجع للارتفاع في منتصف 2012 ارتفع المنحنى مرة أخرى بسبب تزايد حجم التجارة الخارجية ثم ارتفع مرة أخرى بسبب ارتفاع إجمالي أصول المصارف الإسلامية، وتعود لترتفع أكثر خلال سنة 2016 وهذا الارتفاع سببه ارتفاع التدفقات الرأسمالية تجاه الدول النامية، وفي سنة 2017 انخفض مستوى التمويل بسبب انخفاض الأسعار العالمية للنفط، وسرعان ما عاد للارتفاع نتاجاً للأهداف والموازنة العامة التي حاولت الحكومة السودانية من خلالها تحريك جمود الاقتصاد، ورفع النمو الاقتصادي والمحافظة على استقرار الأسعار.

رابعاً: صيغة التمويل بالسلم.

الشكل (16): منحنى تطور صيغة التمويل الإسلامي السلم (السودان).

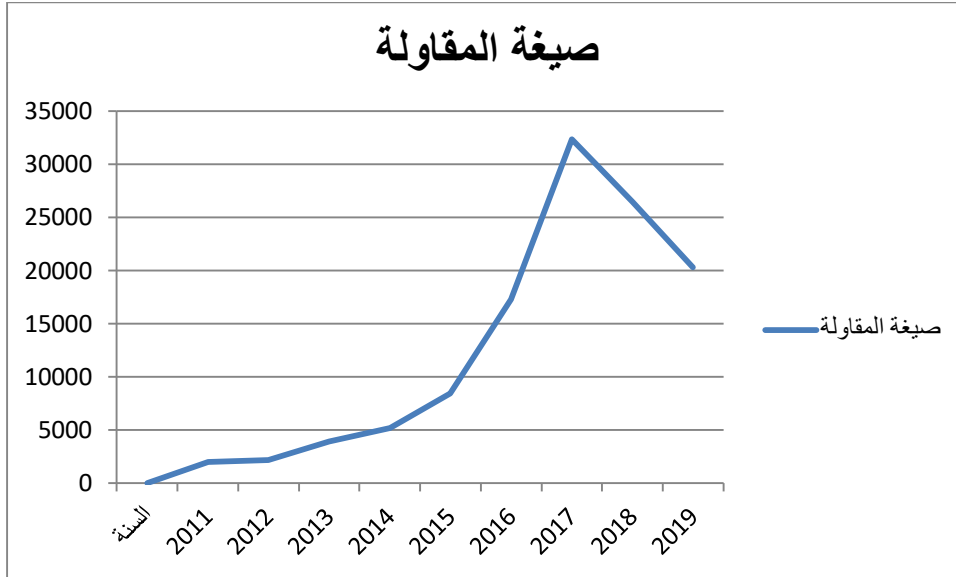


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني.

من خلال الشكل (16): الذي يمثل لنا منحنى تطورات صيغة التمويل الإسلامي السلم، نلاحظ أن المنحنى يتزايد بشكل متباطئ، حتى بلوغ منتصف سنة 2013 حيث شهدت هذه الفترة تحسن في مؤشرات المصارف وارتفاع التمويل الممنوح للمصارف، ثم حدث انخفاض بسيط بسبب انخفاض في أسعار الطاقة والمعادن الصناعية، وبعدها عاد للارتفاع خلال فترة 2016 نتيجة ارتفاع التدفقات الرأسمالية تجاه الدول النامية، بعدها انخفض عند نهاية 2016 نتاجاً لانخفاض أسعار النفط عالمياً، ورجع للارتفاع في منتصف 2017 حيث أن الحكومة السودانية انتهجت سياسة لتحريك جمود الاقتصاد، ورفع النمو الاقتصادي.

خامسا: صيغة تمويل المقاوله.

الشكل (17): منحى تطور صيغة التمويل الإسلامي المقاوله (السودان).

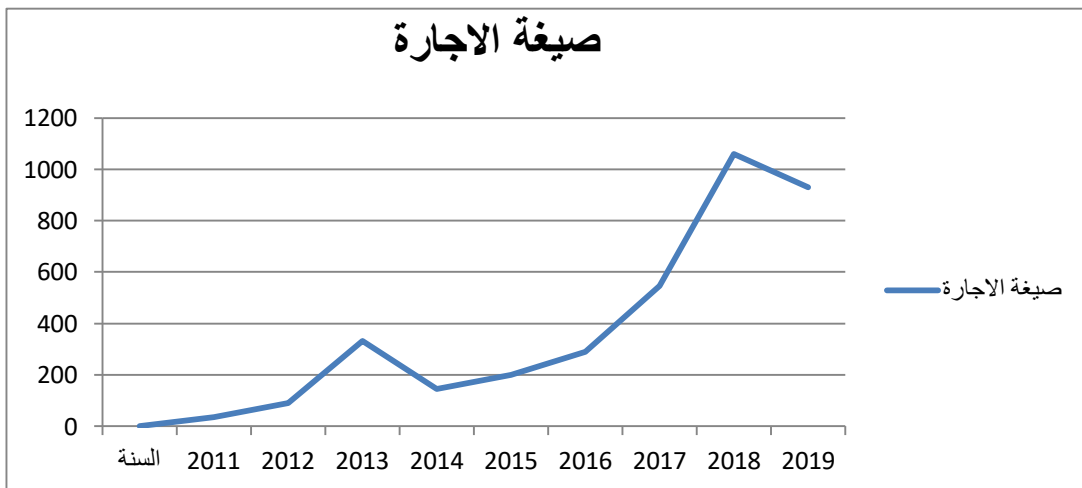


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني.

من خلال الشكل (17): الذي يبين لنا منحى تطورات صيغة التمويل الإسلامي المقاوله، ونلاحظ من خلاله أن المنحى يمتاز باتجاه عام متزايد حتى سنة 2017 حدث انخفاض في مستوى التمويل بسبب تراجع أسعار النفط عالميا.

سادسا: صيغة تمويل بالإجارة.

الشكل (18): منحى تطور صيغة التمويل الإسلامي بالإجارة (السودان).

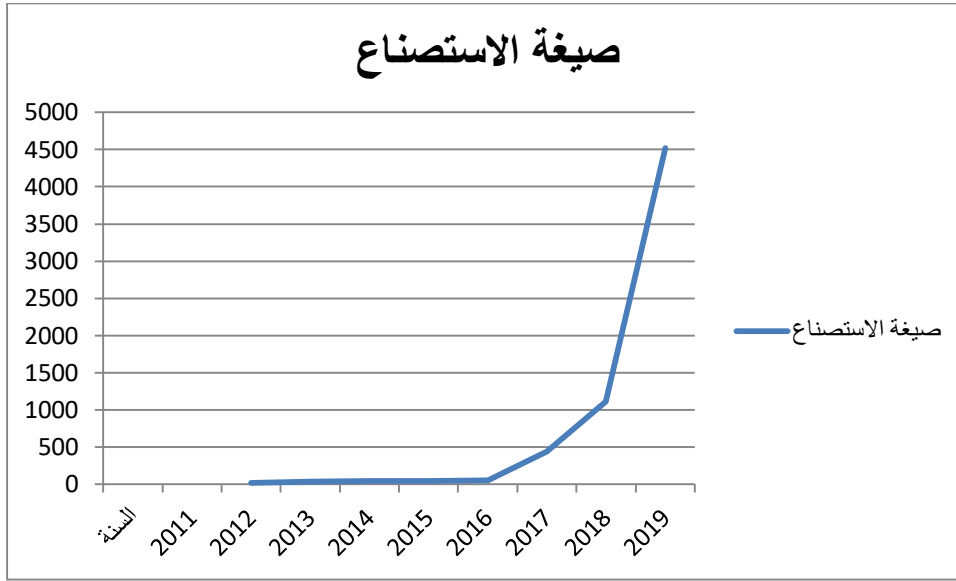


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني.

من خلال الشكل (18): الذي يمثل صيغة التمويل الإسلامي الإجارة، نلاحظ أن هناك انخفاض سنة 2013 وكان سببه المشاكل السياسية في البلاد ثم رجع للارتفاع التمويلات المقدمة من طرف البنك المركزي السودان وتنخفض في نهاية فترة الدراسة نتيجة انخفاض أسعار البترول.

سابعاً: صيغة التمويل الاستصناع.

الشكل (19): منحى تطور صيغة التمويل الإسلامي الاستصناع (السودان).

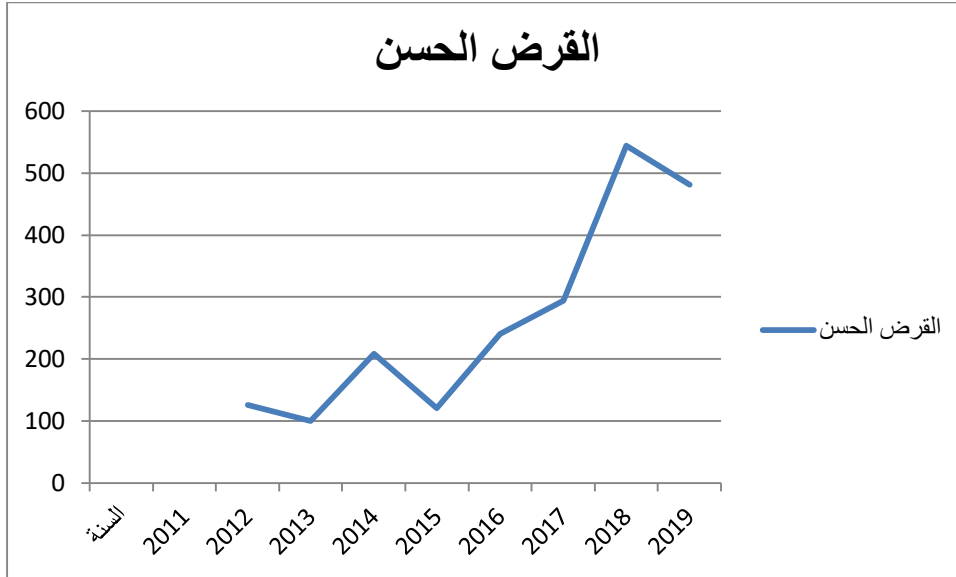


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني.

من خلال الشكل (19): الذي يمثل تطورات صيغة التمويل الإسلامي الاستصناع، نلاحظ أن بداية صيغة الاستصناع كانت بدايتها من سنة 2016 تقريبا و كانت تسير بوتيرة متزايدة نتاجا للسياسات الإصلاحية والتنمية المتبعة من طرف الحكومة السودانية.

ثامنا: القرض الحسن.

الشكل (20): منحى تطور القرض الحسن (السودان).

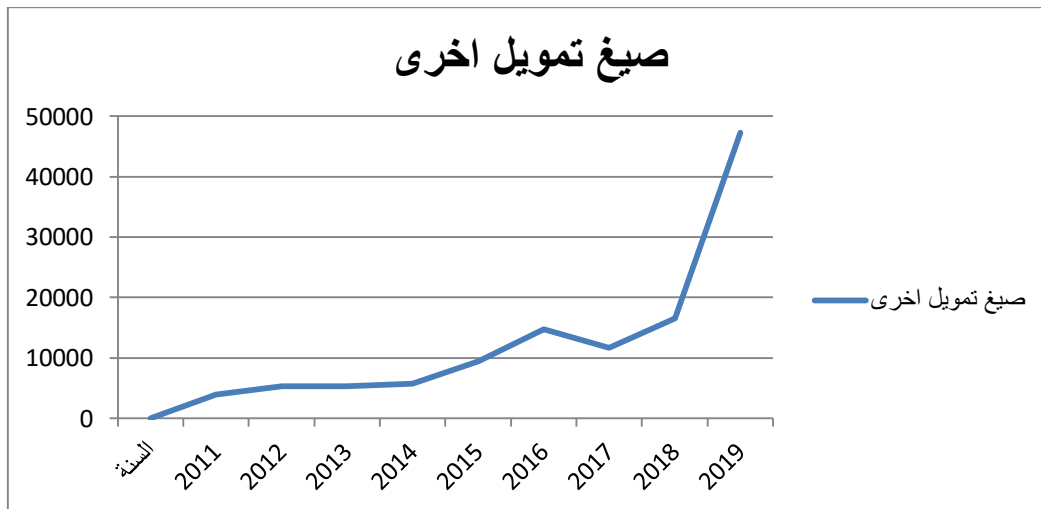


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني.

من خلال الشكل (20): يمثل لنا منحى تطورات القرض الحسن، حيث يمكننا الملاحظة أن المنحى متذبذب ونلاحظ أن ردود فعل عكس الحالة الاقتصادية أي عند وجود حالة انتعاش ينخفض مستوى التمويل بالقرض الحسن و في حالة ركود يرتفع مستوى التمويل بالقرض الحسن.

تاسعا: صيغة تمويل أخرى.

الشكل (21): منحى تطور صيغ التمويل الإسلامية الأخرى (السودان).

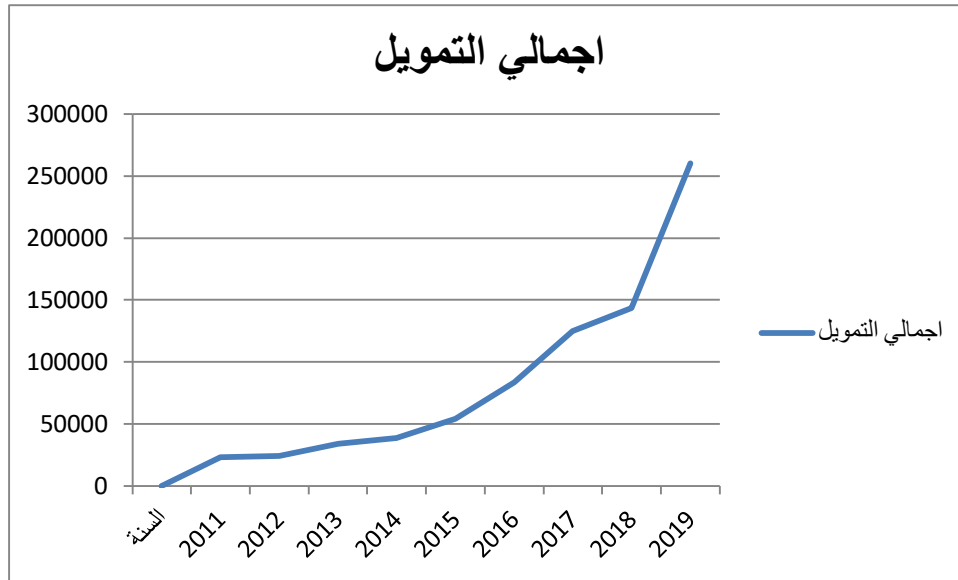


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني.

من خلال الشكل (21): الذي يبين لنا منحنى تطور صيغ التمويل الأخرى، و نلاحظ وجود استقرار في التمويل الذي يمكن أن يكون سببه الأزمة السياسية التي شهدتها السودان، وأدت إلى انقسامها ومنه خسارتها لنسبة كبيرة من النفط، ثم شهدت ارتفاعا بين 2014 حتى 2016، حيث أن هذه الفترة مرة بعدة فترات أهمها ارتفاع إجمالي أصول المصارف العاملة، و تمويل البنك المركزي السوداني من خلال شراء بعض السلع والمنتجات بهدف دعم أسعارها، وأخيرا ارتفاع التدفقات الرأسمالية تجاه الدول النامية. وبعد ذلك انخفض بسبب انخفاض أسعار النفط لكن الانخفاض لم يدم لفترة طويلة وسرعان ما ارتفع بسبب السياسات التنموية التي وضعتها الحكومة السودانية.

عاشرا: إجمالي صيغ التمويل الإسلامي.

الشكل (22): منحنى تطور إجمالي صيغ التمويل الإسلامية (السودان).

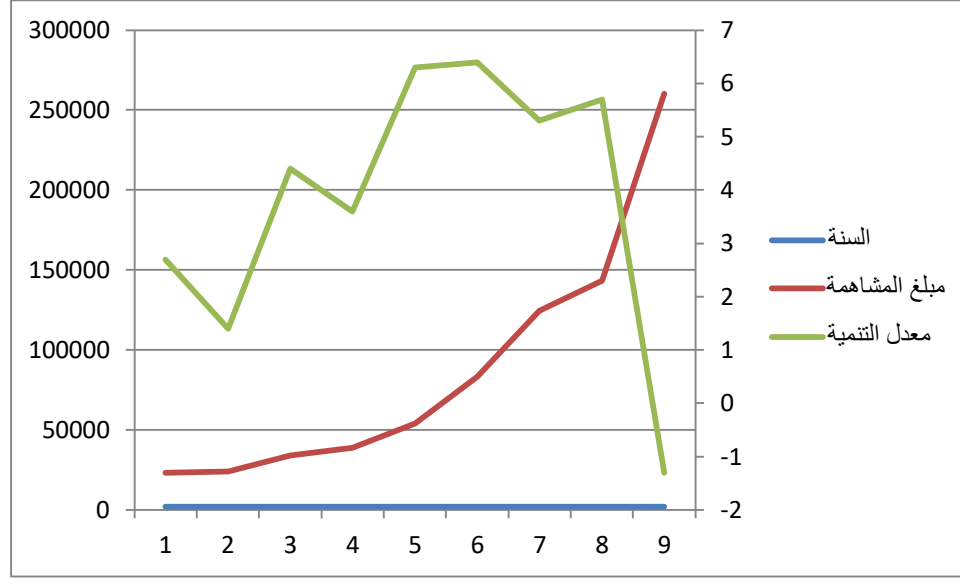


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير البنك المركزي السوداني.

من خلال الشكل (22): الذي يبين لنا منحنى تغير صيغ الصيرفة الإسلامية، والذي نلاحظ من خلاله أن تأثير الحالات الاقتصادية على صيغ التمويل يكون طفيف رغم أن كل صيغة لودها، يمكن أن تتأثر إلا أن صيغ التمويل الإسلامية عند جمعها تشكل مزيج من تناسق فيما بينها ونلاحظ من خلال المنحنى أن التطور في صيغ التمويل كان يسير بوتيرة ضعيفة نوعا ما رغم الحالات الاقتصادية المختلفة ما بين الفترة 2011 إلى 2017، ونلاحظ أيضا تطور ملحوظ والذي سببه السياسات الجديدة المتبعة من طرف الحكومة السودانية.

## الفرع الثاني: مدى تأثير البنوك الإسلامية على التنمية في السودان.

الشكل (23): منحني يبين مقارنة معدلات التنمية بصيغ التمويل الإسلامي (السودان).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني.

من خلال الشكل (23): نلاحظ تزايد في كل من منحني معدل التنمية ومنحني التمويل، لكن مع وجود تدبب في تزايد منحني معدلات التنمية، ونفسر الانخفاض الحاصل في مستوى معدلات التنمية بآثار كل من الأزمة المالية العالمية بعد وصول آثارها سنة 2011 حتى 2012، مما أدى إلى انخفاض مستويات التمويل الخارجي، وأزمة انخفاض الموارد الأساسية في 2014، وهذا راجع لاعتماد الاقتصاد السوداني يعتمد بنسبة كبيرة على المحروقات. أما بالنسبة للانهايار معدل النمو بين 2018 إلى 2019 فهذا راجع للزمة السياسية التي شهدتها البلاد.

\_ للمصارف الإسلامية صيغ تمويل متعددة وتشمل اغلب مجالات الاقتصاد من زراعة ومشاركة، لكن تبقى المصارف التقليدية أحسن من المصارف الإسلامية من ناحية تنوع أساليب التمويل فيها. ومع هذا تحاول المصارف الإسلامية ابتكار صيغ تمويل جديدة لمواكبة أساليب التمويل التقليدية، مع الالتزام بالضوابط الشرعية. وهذا ما تم استنتاجه من خلال الدراسة. ولهذا نرفض الفرضية التي تنص على اعتبار "المصارف الإسلامية أكثر كفاءة اقتصاديا من المصارف التقليدية، نظرا لتعدد صيغ التمويل فيها".

\_ تدعم المصارف الإسلامية الاقتصاد الحقيقي من خلال صيغها التمويلية بعكس المصارف التقليدية والتي تعتمد بشكل كبير على التعامل بالمال فقط فالمصارف الإسلامية دائما طرف في العقد بحيث أنها تضمن توجيه

الأموال لعملية إنتاج حقيقي. ومن تشكل قاعدة اقتصادية صلبة. هذا ما تم استنتاجه من خلال الدراسة. وبهذا نقبل الفرضية التي تنص على: " اعتبار المصارف الإسلامية أكثر كفاءة اقتصاديا من المصارف التقليدية نظرا لارتباط صيغها التمويلية بالاقتصاد الحقيقي".

\_ أثبتت الدراسة أن التنمية في الإسلام حسب مفهومها تهتم بالتوفيق بين الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، أي أنها تحقق التنمية الاجتماعية من خلال تنميتها للجانب الاقتصادي. وبهذا نرفض الفرضية التي تنص على اهتمام التنمية في الإسلام بالجانب الاجتماعي قبل الاقتصادي.

\_ نستنتج من خلال مقارنة مستويات التمويل الإسلامي مع مستويات معدلات البطالة في السودان، أن دور المصارف الإسلامية وتمويلها يحافظ على مستوى تمويل حقيقي للاقتصاد، مما جعله في مأمن من الأزمة المالية العالمية، إن استثنينا بعض الانخفاضات الطفيفة الناتجة عن التقلبات الحادة في الاقتصاد العالمي. على عكس السنة الأخيرة أين بلغ معدل النمو فيها مادون الصفر نتاجا لازمة السياسية التي شهدتها السودان مؤخرا. وبهذا نقبل الفرضية التي تنص على: "الحفاظ على مستوى تمويل حقيقي للاقتصاد، مما جعله في مأمن من الأزمة المالية، وهذا إن استثنينا بعض الانخفاضات المحدودة الناتجة عن التقلبات الحادة في الاقتصاد العالمي".

المطلب الثالث: صيغ التمويل المقدمة من طرف بنك فيصل الإسلامي.

يعتبر بنك فيصل الإسلامي أول بنك إسلامي تم إنشاؤه في السودان، وبهذا يعتبر هو السباق لادخار فكرة الصيرفة الإسلامية في السودان.

الفرع الأول: تعريف بنك فيصل الإسلامي.

أولاً: انشأ بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م. وفي مايو 1977م، اجتمع 86 من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتبوا في نصف رأس المال المصدق به آنذاك في 18 أغسطس 1977م، سجل بنك فيصل الإسلامي السوداني شركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م. ويأشر البنك أعماله فعلياً ابتداء من مايو 1978م. ويبلغ رأس ماله المصرح به 2000 مليون جنيه سوداني، ويبلغ رأس ماله المدفوع 1100 مليون جنيه سوداني.<sup>1</sup>

ثانياً: أهداف وأغراض البنك.

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي:<sup>2</sup>

1\_ القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية، والمالية، وأعمال الاستثمارات، والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية، والعمرانية، والزراعية، والتجارية، والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها؛

2\_ قبول الودائع بمختلف أنواعها؛

3\_ تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل

صورة؛

<sup>1</sup> - نقلا عن موقع البنك: تم الاطلاع عليه يوم: 2021/06/27، على الساعة 19:15.

<https://fib-sd.com/ar/basic-information>

<sup>2</sup> - نقلا عن موقع البنك: تم الاطلاع عليه يوم 2021/06/27، على الساعة: 20:48.

<https://fib-sd.com/ar/establishment>

- 4\_ سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج، وبوالص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي؛
- 5\_ إعطاء القروض الحسنة وفق القواعد التي يقرها البنك؛
- 6\_ الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة؛
- 7\_ العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم، وتعهّد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هيئة عامة أو خاصة؛
- 8\_ تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملاته مع هذه المصارف؛
- 9\_ قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثماره؛
- 10\_ القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتباريين؛
- 11\_ فتح خطابات الاعتماد والضمان، وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام بأعمال أمناء الاستثمار؛
- 12\_ تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية؛
- 13\_ قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة؛
- 14\_ الاشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاول أعمالاً شبيهة بأعماله وتعاونه على تحقيق أغراضه في جمهورية السودان أو خارجها شريطة ألا يكون في ذلك تعاملاً بالربا أو محظوراً شرعياً؛
- 15\_ إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونه له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها؛

16\_ امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى وله على وجه العموم حق استثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسب؛

17\_ القيام بأي عمل أو أعمال أياً كانت يرى البنك أنها ضرورية أو من شأنها أن تمكنه من الوصول إلى كل الأغراض المبينة أعلاه أو أي جزء منها أو تزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أو موجوداته أو استثماراته شريطة أن يكون كل ذلك متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامي؛

18\_ يجوز للبنك شراء أو بأي وسيلة أخرى أن يتحصل على كل أو جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق وأعمال وامتيازات أي فرد أو شركة أو هيئة وأن يمارس كل الصلاحيات اللازمة أو المناسبة في إدارة أو التصرف في مثل هذه الأعمال؛

19\_ القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض.

#### الفرع الثاني: صيغ التمويل المقدمة في البنك:

يقدم بنك فيصل الإسلامي باقة متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أولاً: التمويل الأصغر:

قام البنك بتعريف والتطرق لأهم جوانب هذا النوع من التمويل:<sup>1</sup>

#### 1\_ التعريف:

بالتمويل الأصغر كل تسهيل مالي أو عيني ممنوح للفقر النشط اقتصادياً أو لمجموعة من الفقراء النشطين اقتصادياً وفق شروط البنك.

<sup>1</sup> \_ نقلا عن موقع البنك: تم الاطلاع عليه يوم: 2021/06/27، على الساعة: 22:30.

2\_ الفئات المستهدفة:

الفئات المستهدفة هي عملاء التمويل الأصغر من كل قطاعات المجتمع في المناطق الريفية والمدنية (صغار المنتجين، الحرفيين والصناعات اليدوية، صغار المهنيين، الخريجين، ربّات الأسر، صغار المزارعين، الطلاب، المعاشيين، الموظفين والعمال محدودي الدخل) بالإضافة إلى النقابات والاتحادات المهنية.

3\_ مجالات التمويل:

أ\_ قروض صغيرة غالباً لرأس المال العامل؛

ب\_ الزراعي: المشاريع الصغيرة (البساتين الفلاحية، الجمعيات التعاونية الزراعية، البيوت المحمية الزراعية وغيرها)؛

ج\_ الحيواني: تربية الدواجن، الاستزراع السمكي، تربية المواشي؛

د\_ الصناعي: مصانع الزيوت والصابون الصغيرة وورش الحدادة وصيانة السيارات وغيرها؛

ح\_ الخدمي: بأنواعه المختلفة.

4\_ شروط منح التمويل الأصغر:

أ\_ إن يكون المشروع مسموحاً به وفق لوائح بنك السودان المركزي؛

ب\_ تقديم طلب موقعاً عليه بواسطة العميل يشمل العنوان بالتفصيل وأرقام هواتقه؛

ج\_ إكمال استمارة البيانات الديموغرافية لبنك السودان المركزي؛

د\_ دراسة جدوى مبسطة، ويفضل المشاريع الإنتاجية؛

ح\_ فاتورة مبدئية بقيمة السلعة أو الخدمة مع التأكد من أن صاحب الفاتورة المبدئية لديه فواتير نهائية

مختومة بختم الضرائب، أما السلع التي بطبيعتها لا توجد لها فواتير فيمكن توثيق المعاملة بعقد من المحامي؛

خ\_ شهادة سكن مختومة وموقعاً عليها من اللجنة الشعبية بغرض التمويل الأصغر؛

ن\_ صور حديثة بحجم "الباسبورت"؛

و\_ صور من إثبات الشخصية سارية المفعول وصورة من الرقم الوطني؛

ي\_ شهادة مزولة النشاط التجاري أو عقد إيجار أو صورة من شهادة المخدّم من اللجنة الشعبية تؤكد وجود

المشروع؛

ر\_ الاستعلام عن العميل لدى بنك السودان المركزي؛

ز\_ إحضار شهادة بالدخل السنوي في حالة الموظفين وتعهد كتابي من المخدّم بسداد أي مبلغ يعجز

الممول عن سداده من استحقاقاته في حالة ترك العمل لأي أسباب أخرى؛

ك\_ أن يكون لطالب التمويل حساب جاري بالبنك.

5\_ فترة التمويل والمبلغ وهامش الربح:

أ\_ لحد الأقصى لمبلغ التمويل (150.000) جنيه زائداً مصروفات التأمين أو أي مصروفات أخرى للقطاعات

التالية:

\_ القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني؛

\_ القطاع الصناعي (الصناعات الصغيرة والحرفيين)؛

\_ شريحة مشاريع الخريجين؛

\_ ومبلغ التمويل للقطاعات الأخرى التي لم تُذكر في الفقرة السابقة (100.000) جنيه زائداً مصروفات

التأمين أو أي مصروفات أخرى؛

\_ هامش الربح (16%) للعام؛

\_ فترة العملية عامين كحد أقصى مع فترة سماح تتراوح بين شهر إلى ثلاثة أشهر حسب طبيعة المشروع؛

\_ يجوز عدم دفع الزبون قسطاً أول (فورياً).

## 6\_ الضمانات:

أ\_ الضمان الشخصي: إحضار ضامن موثوق فيه ذو مقدرة مالية ومقبول لدى البنك وحضوره شخصياً والتوقيع

على وثيقة الضمان أمام موظفي البنك وتحرير شيك بمبلغ الالتزام مع ضرورة الإستعلام عنهما؛

ب\_ ضمان الجهة المخدّمة: إحضار شهادة تحويل مرتب من الجهة التي يعمل بها الموظف إلى البنك وتعهد المخدّم كتابةً بسداد أي مبلغ يعجز الموظف أو العامل عن سداده من استحقاقاته في حالة تركه العمل أو لأي

أسباب أخرى؛

\_ الضمانات الأخرى: الأصول التي يمكن رهنها (عقارية، أوراق مالية، ودائع استثمار).

ثانياً: تمويل التعليم.

وقد قام البنك بتعريف هذا النوع من التمويل واهم أركانه فيمايلي:<sup>1</sup>

## 1\_ التعريف.

في إطار سعي البنك المتواصل لاستحداث منتجات مصرفية رائدة، أُطلقت خدمة تمويل التعليم (للرسوم والنفقات الدراسية للجامعات والمدارس)، حيث تساهم هذه الخدمة في دعم عدد كبير من الطلاب المؤهلين لمواصلة دراستهم الأكاديمية وإعدادهم بالصورة التي تؤهلهم لخدمة مجتمعاتهم في شتى مجالات الحياة.

## 2\_ المستندات الواجب تقديمها لمنح التمويل:

أ\_ خطاب من المؤسسة التعليمية يفيد بالموافقة على قيد الطالب ضمن طلابها، ويتم فيه تحديد الرسوم الدراسية المقررة للعام؛

<sup>1</sup> - نقلا عن موقع البنك: تم الاطلاع عليه يوم: 2021/06/27، على الساعة: 19.40.

ب\_ تقديم بيان للدخل الشهري لطالب الخدمة (شهادة مرتب) حيث لا يزيد القسط الشهري عن 40% من الدخل.

3\_ ضوابط التنفيذ:

أ\_ قوم طالب الخدمة بتقديم طلب للبنك برغبته في تسديد الرسوم والنفقات الدراسية (له، أو لأحد أبنائه، أو لأحد أقاربه)؛

ب\_ مدة التمويل لا تتجاوز (12) شهراً؛

ج\_ تم السداد على (12) قسطاً شهرياً متساوياً.

4\_ الضمانات:

\_ الضمان الشخصي: ويكون ضامناً كفوئاً ومقبولاً لدى البنك، ويجب حضوره شخصياً للتوقيع على وثيقة الضمان وتسليم شيك الضمان؛

\_ ضمان الجهة المخدّمة: إحضار شهادة تحويل مرتب من الجهة التي يعمل بها، مع كتابة تعهد بسداد أي مبلغ يعجز عن سداده من إستحقاقاته؛

\_ الضمانات التقليدية: (ضمان عقاري، وديعة إستثمارية، شهادات شهامة... إلخ).

5\_ التأمين:

تم الاتفاق مع شركة التأمين الإسلامية على توفير التغطية التأمينية لتغطية (التعثر، الوفاة، والعجز) بواقع 2% من مبلغ التمويل تُدفع بواسطة البنك وقد تم تضمينها في هامش الربح.

ثالثاً: تمويل التجارة المحلية:

يمكن الطرق لهذا التمويل من خلال الجوانب التالية:<sup>1</sup>

1\_ تتمثل أهم جوانب هذا النوع من التمويل فيمايلي:

<sup>1</sup> - نقلا عن موقع البنك: تم الاطلاع عليه يوم: 2021/06/27، على الساعة: 20:15.

أ\_ يجب ألا تزيد فترة السماح عن ثلاثة أشهر؛

ب\_ القسط الفوري: 40% من قيمة شراء البضاعة؛

ج\_ تحسب الأرباح بمقدار 13% من قيمة شراء البضاعة للعام الواحد؛

د\_ لا تتجاوز الفترة التمويلية 12 شهراً؛

ح\_ طريقة السداد: تُسدد القيمة المتبقية للبضاعة على أقساط شهرية؛

هـ\_ الضمانات: الودائع الاستثمارية، الأوراق المالية (شهادة، صكوك، أسهم جهات ذات قيمة سوقية)، أو ضمان تخزين البضاعة أو رهون عقارية بمناطق مقبولة للبنك (لا تُقبل المناطق البعيدة والأراضي الزراعية والرهانات على الشيوع).

لا تُقبل ضمانات الآليات والعربات والمتحركات.

2\_ مطلوبات تمويل الشركات:

أ\_ طلب العميل يوضح به السلعة المراد تمويلها وفترة التمويل والغرض من التمويل والمبلغ؛

ب\_ دراسة جدوى للمشروع المراد تمويله تُحدد بها الإيرادات المتوقعة والتكاليف والأرباح المتوقعة وفترة الدوران؛

ج\_ الفواتير المبدئية للسلعة المراد تمويلها على أن تكون الفواتير النهائية مختومة من الضرائب؛

د\_ خطاب تفويض لشخص لمتابعة التمويل وصورة فوتوغرافية حديثة للشخص المفوض؛

هـ\_ صورة من الأوراق الثبوتية سارية المفعول للشخص المفوض؛

و\_ شهادة تسجيل الشركة وشهادة آخر إيداع لدى المسجل التجاري (أورنيك 28 ش) ساري الصلاحية؛

ز\_ وجود حساب جاري ببنك فيصل الإسلامي السوداني؛

ح\_ كود بنك السودان (الرمز الائتماني) للشركة والمساهمين وربطهم (يستخرج من الفرع الذي به حساب الشركة).

3\_ مطلوبات تمويل الأفراد:

أ\_ طلب العميل يوضح به السلعة المراد تمويلها وفترة التمويل والغرض من التمويل ومبلغ التمويل؛

ب\_ دراسة جدوى للمشروع المراد تمويله تحدد بها الإيرادات المتوقعة والتكاليف والأرباح المتوقعة؛

ج\_ شهادة إثبات الدخل؛

د\_ صورة فوتغرافية حديثة؛

هـ\_ شهادة سكن حديثة؛

و\_ الفواتير المبدئية للسلعة المراد تمويلها على أن تكون الفواتير النهائية مختومة من الضرائب؛

ز\_ صورة من الأوراق الثبوتية سارية المفعول (بطاقة قومية)؛

ح\_ وجود حساب جاري ببنك فيصل الإسلامي السوداني؛

ط\_ كود بنك السودان (الرمز الائتماني) ويُستخرج من الفرع الذي به حساب الشركة؛

ي\_ في حالة التمويل لأسماء الأعمال يجب حضور مالك اسم العمل شخصياً.

رابعاً: تمويل القطاعين الصناعي والزراعي.

يمكن الطرق لهذا التمويل من خلال الجوانب التالية:<sup>1</sup>

1\_ شروط تمويل القطاعين الصناعي والزراعي:

أ\_ القسط الفوري: يبدأ من 15% من سعر البيع (سعر شراء البضاعة + هامش ربح البنك)؛

ب\_ تحسب الأرباح بمقدار إبتداءً من 16% من سعر شراء البضاعة؛

ج\_ لا تتجاوز الفترة التمويلية 3 سنوات؛

<sup>1</sup> - نقلا عن موقع البنك: تم الاطلاع عليه يوم: 2021/06/27، على الساعة: 20:40.

د\_ طريقة السداد: يمكن أن يكون هنالك فترة سماح لمدة ثلاثة أشهر في حالة أن الإنتاج يتطلب ذلك؛

ه\_ الضمانات: رهانات عقارية بمناطق مقبولة للبنك (لا تُقبل المناطق البعيدة والأراضي الزراعية والرهن

على الشيوخ)، الودائع الاستثمارية، الأوراق المالية (شهادة، صكوك، أسهم جهات ذات قيمة سوقية، ...)، أو ضمان تخزين البضاعة.

2\_ مطلوبات تمويل الشركات:

أ\_ طلب العميل يوضح به السلعة المراد تمويلها وفترة التمويل والغرض من التمويل والمبلغ؛

ب\_ دراسة جدوى للمشروع المراد تمويله تُحدد بها الإيرادات المتوقعة والتكاليف والأرباح المتوقعة وفترة

الدوران؛

ج\_ الفواتير المبدئية للسلعة المراد تمويلها على أن تكون الفواتير النهائية مختومة من الضرائب؛

د\_ خطاب تفويض لشخص لمتابعة التمويل وصورة فوتوغرافية حديثة للشخص المفوض؛

ه\_ صورة من الأوراق الثبوتية سارية المفعول للشخص المفوض؛

و\_ شهادة تسجيل الشركة وشهادة آخر إيداع لدى المسجل التجاري (أورنيك 28 ش) ساري الصلاحية؛

ن\_ وجود حساب جاري بينك فيصل الإسلامي السوداني؛

ي\_ كود بنك السودان (الرمز الائتماني) للشركة والمساهمين وربطهم (يستخرج من الفرع الذي به حساب

الشركة)؛

3\_ مطلوبات تمويل الأفراد:

أ\_ طلب العميل يوضح به السلعة المراد تمويلها وفترة التمويل والغرض من التمويل ومبلغ التمويل؛

ب\_ دراسة جدوى للمشروع المراد تمويله تُحدد بها الإيرادات المتوقعة والتكاليف والأرباح المتوقعة؛

ج\_ شهادة إثبات الدخل؛

د\_ صورة فوتوغرافية حديثة؛

و\_ شهادة سكن حديثة؛

ه\_ الفواتير المبدئية للسلعة المراد تمويلها على أن تكون الفواتير النهائية مختومة من الضرائب؛

ر\_ صورة من الأوراق الثبوتية سارية المفعول (بطاقة قومية)؛

ك\_ وجود حساب جاري بينك فيصل الإسلامي السوداني؛

ل\_ كود بنك السودان (الرمز الائتماني) ويُستخرج من الفرع الذي يوجد به حساب الشخص؛

م\_ في حالة التمويل لأسماء الأعمال يجب حضور مالك اسم العمل شخصياً.

بالإضافة إلى صيغ أخرى تم ذكرها في تقارير المصرف هي: المرابحات والمشاركات، والمضاربات، السلفيات.

## خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل المرتبط بالجانب التطبيقي من الدراسات التي تم إسقاطها على نموذجين للصيرفة الإسلامية هم ماليزيا، والسودان، وكان الهدف منه إسقاط ما تم التفصيل فيه في الجانب النظري، وفحص ما إذا كان ما تطرقنا له مطابق للواقع أم لا، وأيضا تحليل واختبار فرضيات الدراسة المنجزة.

وقد تم التطرق إلى الأدوات المستغلة في الدراسة، كما تم التطرق للمنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على التقارير السنوية، وهذا من أجل معرفة الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية، وهل هناك علاقة تربطهما، حيث أثبتت الدراسات انه من الممكن أن يكون للمصارف الإسلامية دور في التنمية، وهذت من خلال لاختبارها لفرضيات الدراسة، حيث تم رفض فرضية اعتبار المصارف الإسلامية أكثر كفاءة اقتصاديا من المصارف التقليدية نظرا لتعدد صيغ التمويل فيها. وقبول فرضية اعتبار المصارف الإسلامية أكثر كفاءة اقتصاديا من المصارف التقليدية نظرا لارتباط صيغها التمويلية بالاقتصاد الحقيقي. ورفض فرضية اهتمام التنمية في الإسلام بالجانب الاجتماعي قبل الاقتصادي. وقبول فرضية أن المصارف الإسلامية تحافظ على مستوى تمويل حقيقي للاقتصاد، مما يجعله في مأمن من الأزمة المالية العالمية، وهذا إن استثنينا بعض الانخفاضات المحدودة الناتجة عن التقلبات الحادة في الاقتصاد العالمي.



الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

يحتل الجهاز المصرفي مكانة هامة في الهيكل المالي للاقتصاد، حيث أن المصارف الإسلامية لعبت دورا كبيرا في عملية التنمية وجمع المدخرات، وقد احتلت شطرا مهما في مجال الاستثمار المباشر كالمشاركة والمضاربة، وغير مباشر كالمراحة والمزارعة والمغارسة والاستصناع... الخ، دون أن ننسى أنها لا تتعامل بالربا أخذا وعطاء. ومنه التمويل المصرفي الإسلامي أساسه قائم على الأصول، مما يوطد العلاقة بين التمويل والاقتصاد الحقيقي، عن طريق خلق نوع من التوازن بين الاقتصاد المالي والحقيقي وتخفيف الفوارق بينهما، وهذا ما يخفف اثر الأزمات على الاقتصاد لكن عكس ذلك ف حال الأزمات السياسية التي لا يمكن للمصارف الإسلامية التخفيف من آثارها على الاقتصاد كما في حالة السودان وما حدث من انقلاب سياسي في 2019. مما جعل معدلات النمو سالبة، رغما أنها قبل ذلك كانت معدلات النمو فيها موجب، ومع ذلك نلاحظ من خلال هذه الدراسة أن المصارف الإسلامية في تطور مستمر، وان قيمة الأصول الإسلامية في تزايد، وذلك لارتياح العملاء في التعامل مع المصارف الإسلامية كونها لا تخالف الشريعة الإسلامية. ومن هذا المنطلق يمكننا الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة:

ما دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية؟

نتائج الدراسة النظرية:

- 1\_ للمصارف اثر ايجابي على التنمية الاقتصادية وخاصة الاجتماعية، وهذا من خلال تطبيقها لصيغ التمويل الإسلامي مع إتباع المعايير والضوابط الشرعية؛
- 2\_ إلزام المصارف الإسلامية بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها؛
- 3\_ أثبتت الدراسة بان المصارف الإسلامية صارت تحتل مكانا هاما في الاقتصاد والتنمية، وخاصة في المجالات كالزراعة والصناعة، والتجارة، والخدمات وغيرها؛
- 4\_ التمويل الإسلامي أصبح علاج للمشاكل الاقتصادية نظرا لعدم تعامله بالربا أي انه يدعم الإنتاج الحقيقي.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية:

- 1\_ مهما تطورت المصارف الإسلامية تبقى دائما تعاني من نقص صيغ التمويل فيها بالمقارنة مع غيرها؛
- 2\_ نلاحظ أن المصارف الإسلامية تعد أكثر كفاءة من نظيرتها من الناحية الاقتصادية نظرا لدعمها الإنتاج الحقيقي من خلال صيغ تمويلها وبهذا تشكيل قاعدة اقتصادية صلبة ؛
- 3\_ نستنتج من خلال الدراسة أن المصارف الإسلامية لا تهتم بالجانب الاجتماعي على حساب الجانب الاقتصادي، بل تعمل على التوفيق بينهما باعتبار أن تحقيق التنمية الاجتماعية، يدفع إلى الوصول للتنمية الاجتماعية؛
- 4- ونستنتج أيضا من خلال ملاحظتنا للدراسة أن المصارف الإسلامية تحمي وتحافظ على مستوى تمويل حقيقي للاقتصاد، وهذا ما يجعله في مأمن من الأزمة المالية العالمية، وذلك إن قمنا باستثناء بعض التقلبات الحادة في الاقتصاد. عكس السودان التي حصلت على معدلات تنمية سالبة في نهاية فترة الدراسة، ويرجع سبب التراجع إلى انعدام الأمن السياسي بسبب الانقلاب.

ثالثا: مقترحات الدراسة:

- 1\_ نشر الوعي بين المجتمعات المحلية والدولية إلى ضرورة تبني النظام المصرفي الإسلامي؛
- 2\_ إقامة ملتقيات وندوات وحملات إعلامية تحسيسية لنشر فكرة الصيرفة الإسلامية، وشرح دورها الايجابي؛
- 3\_ دعم الابتكار في صيغ التمويل الإسلامية بهدف توسيع مجال الاستثمار؛
- 4\_ منح الثقة للمتعاملين من خلال الشفافية والمصادقية التي تتحلّى بها المصارف الإسلامية.

رابعا: آفاق الدراسة:

تطرقنا إلى دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية من خلال دراستنا لصيغ التمويل فيها، لكن

تبقى أساليب التمويل كثيرة وخاصة مع الابتكار الدائم في مجال أساليب التمويل الإسلامي، ولذلك نقترح موضوعين للدراسة لم يحضيا بالدراسة الوافرة وهما:

1\_ دور المصارف الإسلامية في معالجة المشاكل الاقتصادية؛

2\_ دور المصارف الإسلامية وثقافتها التنظيمية في تطوير المزيج التسويقي.

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: المصادر.

أ\_ القرآن الكريم.

ب\_ المعاجم.

1\_ محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن المنظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون سنة نشر.

2\_ محمد صديق المنشاوي، معجم التعريفات، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، مصر، 1413.

3\_ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2008.

ج\_ الفقه.

1\_ الزحيلي وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر المعاصرة، دمشق، سوريا، ط4 معدلة، الجزء 6، 1997.

2\_ السيد سابق، فقه السنة، دار الفتح للإعلام العربي، مصر، ط1، 2004.

ثانياً: المراجع.

أ\_ الكتب.

1\_ أرشيد محمود عبد الكريم احمد، الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2007.

2\_ الكبيسي عامر خيضر وآخرون، دراسات حول مداخل التنمية المستدامة، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2019.

3\_ الجبوري يعرب محمود إبراهيم، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمارات، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2014.

4\_ الساعدي حكيم حمود فليح وآخرون، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بغداد، العراق، 2019.

5\_ الكراسنة إبراهيم، البنوك الإسلامية، الإطار المفاهيمي والتحديات، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013.

6\_ كردي احمد السيد، نظرة عن قرب لتنمية وتطوير البنوك الإسلامية، بدون دار النشر، مصر، 2010.

7\_ الهاشمي محمد الظاهر، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، منشورات جامعة 7 أكتوبر الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، مصراته، ليبيا، ط1، 2010.

8\_ الوادي محمود حسين، سمحان حسين محمد، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2007.

9\_ عبد المولى ناصر خليفة، الصيرفي حمد، البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي، دار الحساب للنشر والتوزيع، مصر، 2010.

10- علي احمد محمد، دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية، المعهد الوطني للبحوث و التدريب، جدة، ط3، 2001.

#### ب\_ المذكرات والمذكرات.

1\_ احمد المشهراوي احمد الحسن، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2003.

2\_ الخماش لنا محمد إبراهيم، البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007.

3\_ العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

4\_ الفخري سيف هشام صباح، صيغ التمويل الإسلامي ملخص أطروحة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2009.

- 5\_ بن الضيف محمد عدنان، **الدور التنموي لتكامل المؤسسات المالية الإسلامية**، رسالة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.
- 6\_ بلحناشي زليخة، **التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.
- 7\_ بوغانن أسمهان، **ترجمة المصطلحات البنكية في النصوص القانونية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الترجمة، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم ترجمة، جامعة وهران السانية، الجزائر، 2011.
- 8\_ بن مسعود ميلود، **معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.
- 9\_ تومي إبراهيم، **تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية - دراسة حالة مجموعة بنك بركة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017.
- 10\_ جدي ساسية، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص أسواق مالية وبورصات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.
- 11\_ جودي ليلي، **دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة والتنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018.
- 12\_ داودي حمزة، **تحليل قدرة المؤسسات المصرفية الإسلامية على مواجهة الأزمات دراسة مقارنة مع اتفاقية بازل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مناخمت المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020.
- 13\_ ساعد ابتسام، **دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي - التجربة الماليزية نموذجا-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017.

- 14\_ شرون عز الدين، مساهمة نحو تفعيل دور الوقف النقدي في التنمية -دراسة بعض البلدان الإسلامية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.
- 15\_ طهراوي أسماء، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية -دراسة قياسية-، أطروحة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية ومؤسسة، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2014.
- 16\_ غواس سكيعة، أدوات التحليل المالي في المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 55 سكيعة، 2006.
- 17\_ عرقوب خديجة، دور الأدوات المالية في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه ل م د، تخصص إدارة مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 55 سكيعة، 2017.
- 18\_ علال عثمان، البنك الإسلامي للتنمية وتمويل التنمية في الدول الإسلامية، مذكر تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2007.
- 19\_ كنز عبلة، دور المؤسسات الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تنمية العلاقات العامة للمؤسسات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، 2009.
- 20\_ لمسلف عبلة، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.
- 21\_ لعمش آمال، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012.

22\_ منصوري كمال، إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية دراسة البنوك الإسلامية القطرية والأردنية خلال الفترة من 2005 إلى 2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018.

23\_ مشري فريد، دور الأدوات المالية الإسلامية في تمويل البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

24\_ موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل استراتيجي مالي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 55، 2013.

25\_ مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بنك البركة و بنك القرض الشعبي الجزائري-، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير مالية دولية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012.

26\_ زايدي مريم، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر التمويل الإسلامية - دراسة حالة كصرف أبوظبي الإسلامي-، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017.

### ج\_ المجالات.

1\_ الإسراج حسين عبد المطلب، صيغ المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 8، مارس 2010.

2\_ حملة عزالدين، المصرفية الإسلامية في السودان (2011 - 2018)، مجلة الدراسات الاقتصادية جامعة الجلفة، المجلد 18، العدد 1، الجزائر، 2020.

3\_ خالد خديجة، البنوك الإسلامية، النشأة، التطور، آفاق، دفاتر MECAS، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، العدد الأول، 2005.

4- ساعد ابتسام، خزني رابح، التجربة المصرفية في ماليزيا، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، الجزائر، سبتمبر 2017.

5\_ سلام عبد الرزاق، إسهامات المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد3، 2012.

6\_ عبد المنعم الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف نظرة شمولية، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد3، الجزائر، كانون الأول 2005.

7\_ عبد المنعم محمد الطيب، مسار التجربة السودانية في تطبيق النظام المصرفي السوداني (1922\_1977)، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 5، الجزائر 2014/06/30.

8\_ لشهب صادق، احمد بوريش، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية العدد1، الجزائر 2015.

#### د - السلاسل الدراسات والبحوث:

1\_ صابر محمد حسن، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، سلسلة بحثية تصدر في إدارة البحوث، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان، الإصدار رقم 3، يونيو 2004.

ر\_ المذكرات بالغة الأجنبية.

1\_ Mohamed Goaid, Seifallah Sassi, January 2010, Financial Development and Economic Growth in MENA Region: What about Islamic Banking Development.

2\_ Mosabi, Tabash, Raj Dahankar, Delhi, India 2014. Islamic Banking And Economic Growth: An Empirical Evidence From Qatar.

3\_ Kamar ahmed. Amina Ihsan 2018 Impact Of Islamic Finance On Economic Growth- Empirical Evidence From Pakistan.

س\_ المواقع الالكترونية.

1\_ نقلا عن الموقع:

<https://www.almohasb1.com/2011/06/bank>.

2\_ نقلا عن الرابط التالي:

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

3\_ نقلا عن الرابط التالي:

<https://www.marefa.org/>

4\_ نقلا عن موقع البنوك:

<https://www.ambankgroup.com/eng/Pages/home.aspx>

5\_ نقلا عن موقع البنك:

<https://www.ambankgroup.com/eng/islamic/IslamicBanking/ProductsServices/Individual/InvestmentAccount/Pages/MudarabahTermInvestmentAccount-i.aspx>

6\_ نقلا عن موقع البنك:

<https://www.ambankgroup.com/eng/islamic/IslamicBanking/ProductsServices/Individual/InvestmentAccount/Pages/RestrictedInvestmentAccountbasedonMusyarakahVenture.aspx>

7\_ نقلا عن موقع البنك:

<https://www.ambankgroup.com/eng/islamic/IslamicBanking/ProductsServices/BusinessInstitutional/financing/Pages/CashLineFacility-i.aspx>

8\_ نقلا عن موقع البنك:

[https://www.ambankgroup.com/eng/islamic/IslamicBanking/ProductsServices/BusinessInstitutional/financing/Pages/CashLineFacility-i-\(SME\).aspx](https://www.ambankgroup.com/eng/islamic/IslamicBanking/ProductsServices/BusinessInstitutional/financing/Pages/CashLineFacility-i-(SME).aspx)

9\_ نقلا عن موقع البنك:

<https://www.ambankgroup.com/eng/islamic/IslamicBanking/ProductsServices/BusinessInstitutional/financing/Pages/TermFinancing-i.aspx>

10\_ نقلا عن موقع البنك:

[https://www.ambankgroup.com/eng/islamic/IslamicBanking/ProductsServices/BusinessInstitutional/financing/Pages/Term-Financing-i-\(SME\).aspx](https://www.ambankgroup.com/eng/islamic/IslamicBanking/ProductsServices/BusinessInstitutional/financing/Pages/Term-Financing-i-(SME).aspx)

11\_ نقلا عن موقع البنك:

<https://www.ambankgroup.com/eng/islamic/IslamicBanking/ProductsServices/BusinessInstitutional/financing/Pages/RevolvingCreditFacility-i.aspx>

12\_ نقلا عن موقع البنك:

<https://www.ambankgroup.com/eng/islamic/IslamicBanking/ProductsServices/BusinessInstitutional/financing/Pages/PropertyFinancing-i.aspx>

- 13\_ نقلا عن موقع البنك:  
<https://www.ambankgroup.com/eng/islamic/IslamicBanking/ProductsServices/BusinessInstitutional/financing/Pages/IndustrialHirePurchase-i.aspx>
- 14\_ نقلا عن موقع البنك:  
<https://fib-sd.com/ar/basic-information>
- 15\_ نقلا عن موقع البنك:  
<https://fib-sd.com/ar/establishment>
- 16\_ نقلا عن موقع البنك:  
<https://fib-sd.com/ar/microfinance>
- 17\_ نقلا عن موقع البنك:  
<https://fib-sd.com/ar/education-financing>
- 18\_ نقلا عن موقع البنك:  
<https://fib-sd.com/ar/domestic-trad-finance>
- 19\_ نقلا عن موقع البنك:  
<https://fib-sd.com/ar/financing-industrial-and-agriculture-sectors>

حصائيات التمويل الاسلامي في البنوك الماليزية.(مليون ر.م) مستخرجة من التقارير السنوية لبنك نيغارا

صيغة البيع بثمن أجل

السنة	الشهر	البنوك الاسلامية	IBS	الاجمالي
2011		713888.15	484.70	714372.85
2012		832304.78	379.64	832684.42
2013		964213.93	309.61	964523.54
2014		985827.35	261.56	986088.91
2015		930366.83	224.71	930591.54
2016		854275.36	188.86	854464.22
2017		805123.71	159.91	805283.62
2018		780853.43	140.97	780994.40
2019		767710.33	117.39	767827.72
2020	جانفي	63750.78	9.21	63759.98

صيغة الاجارة

السنة	الشهر	البنوك الاسلامية	IBS	الاجمالي
2011		46717.70	1215.16	47932.86
2012		51,295.58	1,507.13	52,802.71
2013		66,825.17	2,144.50	68969.67
2014		85,606.64	4,070.74	89,677.38
2015		102,386.60	6,246.14	108,632.74
2016		110,054.23	7,890.20	117,944.43
2017		112,118.64	11,777.23	123,895.87
2018		106,586.54	13,267.82	119,854.35
2019		96,295.00	13,845.74	110,140.73
2020	جانفي	7,635.0	1,075.2	8,710.2

صيغة الاجارة المنتهية بالبيع

السنة	الشهر	البنوك الاسلامية	IBS	الاجمالي
2011		562,151.61	0.00	562151.61
2012		623,423.24	0.00	623423.24
2013		705,919.72	0.00	705919.72
2014		795,241.24	0.00	795241.24
2015		858,825.52	0.00	858825.52
2016		836,615.51	0.00	836615.51
2017		849,232.69	0.00	849232.69
2018		875,337.64	0.00	875337.64
2019		878,257.04	0.00	878257.04
2020	جانفي	77,014.27	0.00	77014.27

## صيغة المراجعة

السنة	الشهر	البنوك الاسلامية	IBS	الاجمالي
2011		318,750.97	1,383.39	320134.36
2012		421,293.80	517.30	421811.10
2013		563,821.02	1,285.70	565106.73
2014		799,020.99	7,567.02	806588.01
2015		1,250,463.41	44,764.49	1295227.91
2016		1,660,742.60	64,517.65	1725260.25
2017		2,063,648.28	54,049.28	2117697.56
2018		2,452,690.74	63,294.45	2515985.19
2019		2,833,249.38	67,250.81	2900500.19
2020	جانفي	254,465.28	5,985.00	260450.28

## صيغة المشاركة

السنة	الشهر	البنوك الاسلامية	IBS	الاجمالي
2011		58072.483	5273.528	63346.01
2012		116395.519	4694.17	121089.69
2013		166365.665	4150.404	170516.07
2014		231832.054	3592.267	235424.32
2015		306050.837	3044.444	309095.28
2016		417454.358	2599.1	420053.46
2017		534352.719	2260.894	536613.61
2018		611581.744	1955.077	613536.82
2019		665662.741	1692.979	667355.72
2020	جانفي	57555.929	130.565	57686.49

## صيغة المضاربة

السنة	الشهر	البنوك الاسلامية	IBS	الاجمالي
2011		3,059.61	0.00	3059.61
2012		2,641.41	0.00	2641.41
2013		1,737.56	0.00	1737.56
2014		1,069.62	25.29	1094.90
2015		941.35	0.00	941.35
2016		879.30	0.00	879.30
2017		798.75	0.00	798.75
2018		642.96	0.00	642.96
2019		524.46	0.00	524.46
2020	جانفي	43.7	0.0	43.71

## صيغة الاستصناع

السنة	الشهر	البنوك الاسلامية	IBS	الاجمالي
2011		17,993.11	0.00	17993.11
2012		20,376.68	0.00	20376.68
2013		17,727.88	0.00	17727.88
2014		20,339.37	0.00	20339.37
2015		24,121.94	280.57	24402.52
2016		20,632.78	1,605.73	22238.51
2017		21,568.17	1,687.73	23255.90
2018		28,080.81	719.28	28800.09
2019		20,590.49	26.43	20616.92
2020	جانفي	1,619.6	0.0	1619.62

## صيف اخرى

السنوات	الاشهر	البنوك الاسلامية	IBS	الاجمالي
2011		407,184.61	6.49	407191.09
2012		515,928.96	0.00	515928.96
2013		580,096.82	0.00	580096.82
2014		736,736.28	345.13	737081.41
2015		905,647.77	137.50	905785.27
2016		971,429.77	0.00	971429.77
2017		1,044,342.08	0.37	1044342.45
2018		1,498,785.61	0.01	1498785.62
2019		1,743,141.83	292.22	1743434.06
2020	جانفي	146,090.6	76.1	146166.75

## اجمالي التمويل

السنوات	الاشهر	البنوك الاسلامية	IBS	الاجمالي
2011		2,127,818.25	8,363.25	2136181.50
2012		2,583,659.98	7,098.25	2590758.23
2013		3,066,707.76	7,890.21	3074597.97
2014		3,655,673.53	15,862.01	3671535.54
2015		4,378,804.26	54,697.86	4433502.12
2016		4,872,083.90	76,801.54	4948885.44
2017		5,431,185.05	69,935.41	5501120.46
2018		6,354,559.47	79,377.60	6433937.07
2019		7,005,431.26	83,225.57	7088656.83
2020	جانفي	608,175.2	7,276.1	615451.30

## اجمالي صيف التمويل الاسلامي ومعدلات التنمية

السنوات	الاجمالي	معدلات البطالة
2011	2136181.50	3.1
2012	2590758.23	3
2013	3074597.97	3.1
2014	3671535.54	2.9
2015	4433502.12	3.1
2016	4948885.44	3.4
2017	5501120.46	3.4
2018	6433937.07	3.4
2019	7088656.83	3.5

احصائيات التمويل الاسلامي في السودان ( مليون جنيه سوداني) مستخرجة  
من تقارير السنوية للبنك المركزي السوداني

صيغة المرابحة

السنة	مبلغ المساهمة
2011	14312.9
2012	12021.9
2013	18012.7
2014	20180.4
2015	26968.5
2016	38518.7
2017	60722.9
2018	78705.3
2019	159010.4

صيغة المشاركة

السنة	مبلغ المساهمة
2011	1548.5
2012	2636.9
2013	3740.7
2014	3625.3
2015	3822.8
2016	5594
2017	8099.3
2018	9196.5
2019	9196.5

صيغة المضاربة

السنة	مبلغ المساهمة
2011	1424.7
2012	1296.3
2013	1772.9
2014	2086.5
2015	3582.2
2016	4165.5
2017	9740.1
2018	7560.3
2019	10472.7

### صيغة السلم

السنة	مبلغ المساهمة
2011	174.8
2012	459.8
2013	665.3
2014	1464.2
2015	1622.9
2016	2499.7
2017	728.5
2018	2030.2
2019	4112

### صيغة المقاوله

السنة	مبلغ المساهمة
2011	1952.2
2012	2160.1
2013	3929.5
2014	5178.3
2015	8402.2
2016	17271.5
2017	32364.6
2018	26417.8
2019	20322

### صيغة الاجارة

السنة	مبلغ المساهمة
2011	35.8
2012	89.6
2013	331.2
2014	144.6
2015	200.2
2016	290.4
2017	546
2018	1058.2
2019	929.7

صيغة الاستصناع

السنة	مبلغ المساهمة
2011	
2012	20.1
2013	32.4
2014	43.3
2015	47.2
2016	52.3
2017	442.7
2018	1114.7
2019	4521.1

القرض الحسن

السنة	مبلغ المساهمة
2011	
2012	125.5
2013	99.6
2014	208.7
2015	120.9
2016	240.4
2017	294.1
2018	544
2019	480.9

صيغ تمويل اخرى

السنة	مبلغ المساهمة
2011	3880.3
2012	5292.7
2013	5238.2
2014	5747.4
2015	9426.3
2016	14722.4
2017	11658
2018	16560.7
2019	47315.6

اجمالي التمويل

السنة	مبلغ المشاهمة
2011	23329.2
2012	24102.8
2013	33822.5
2014	38678.6
2015	54193.2
2016	83355.3
2017	124596.2
2018	143187.6
2019	260206.8

اجمالي التمويل

السنة	مبلغ المشاهمة	معدل التنمية
2011	23329.2	2.7
2012	24102.8	1.4
2013	33822.5	4.4
2014	38678.6	3.6
2015	54193.2	6.3
2016	83355.3	6.4
2017	124596.2	5.3
2018	143187.6	5.7
2019	260206.8	-1.3